وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الزاوية
إدارة الدراسات العليا والتدريب
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

دراسة تقييمية لسياسات الدعم السلعي في ليبيا واستبداله بالدعم النقدي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد

إعداد :- نسرين محمد الكوني عرفة

إشراف الدكتور:- لطفي الهادي أبوزيد

العام الجامعي 2020-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

سورة هود

الآية 88

الإهداء

إلى أغلى من فقد قلبي إلى روح أختي الغالية(نجاة) .....

إلى من فضلهما عمني حتى اللجم (أبي وأمي) .....

إلي الذي تحمل مشاق مسيرتي ولا نزال (زوجي) .....

إلى قرة عيني وشمعة فؤادي أبنائي (رِفال - أيهم - آسر) .....

إلى من وجدتُ فيهم السند والسلوى عند الحاجة (إخوتي وأخواتي) .....

إلى كل من تمنى لي النجاح والتوفيق (الأهل والأصدقاء) .....

إلى شموع العلم والمعرفة (أساتذتي وزملائي) .....

.....أهدي لهم جميعا ثمرة جهدي هذا.....

الباحثة

الشكر والتقدير

لله الحمد والشكر أولاً وأخيراً على ما تفضل به علينا من نعمه التي لا تُحصى ولا تُعد وجعل الشكر زيادةً في الخير ، وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

مع الوصول إلى هذه المرحلة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام إلى:-

الدكتور الفاضل/ لطفي الهادي أبوزيد

الذي منحني من غزير علمه وعصارة تجربته وخالص نصحه وإرشاده ، أسال الله عز وجل أن يجزيه عني خير الجزاء ويحسن مكافأته ، فهو من أمدني بالمعلومات وأفادني بالنصح وساعدني في إنجاز هذه الدراسة .

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكافة أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعتي الزاوية وصبراتة على استجابتهم ومساعدتهم لي في استكمال متطلبات هذه الدراسة ومدّي بالنصح والإرشاد وحُسن المعاملة ، وأخص بالذكر (الدكتورة سامية الهمالي والدكتور فتحي سمهود) ، إلى كل من نصحني وساعدني وأرشدني للمضي قدماً نحو العلى .

الباحثة

قائمة المحتويات

ر. م	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	قائمة المحتويات	1
5	قائمة الجداول	4
6	قائمة الأشكال	8
7	قائمة الملاحق	8
8	المستخلص باللغة العربية	9
9	المستخلص باللغة الإنجليزية	9
	الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
10	المقدمة	12
11	مشكلة الدراسة	13
12	فرضيات الدراسة	14
13	أهداف الدراسة	14
14	أهمية الدراسة	15
15	منهجية الدراسة	15
16	مجتمع الدراسة	16
17	تقسيمات الدراسة	16
18	الدراسات السابقة	16
	الفصل الثاني **الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالدعم الحكومي**	
19	**المبحث الأول: مفهوم الدعم الحكومي**	26
20	**أولاً:** تعريف الدعم	26
21	الدعم في اللغة	26

22	الدعم في المفهوم الاقتصادي	27
28	**ثانياً:** أهداف الدعم	28
29	**ثالثاً:** معايير تحديد الفئات المستهدفة من برامج الدعم	29
33	**المبحث الثاني:- أنواع الدعم الحكومي**	31
34	**أولا:** من حيث العبء المالي على الموازنة العامة	31
35	الدعم المباشر	31
36	الدعم غير المباشر	33
37	**ثانياً:** الدعم الحكومي وفقاً لنمط تقديمه للمستفيدين	35
38	الدعم النقدي	35
39	الدعم العيني	41
40	**المبحث الثالث: التجارب الدولية المطبقة للدعم الحكومي**	45
	الفصل الثالث **واقع الدعم في الاقتصاد الليبي**	
41	**المبحث الأول: تعريف الاقتصاد الليبي وخصائصه ومختنقاته**	52
42	**أولاً:** تعريف الاقتصاد الليبي	52
43	**ثانياً:** خصائص ومميزات الاقتصاد الليبي	53
47	**ثالثاً:** مشاكل ومختنقات الاقتصاد الليبي	61
48	**المبحث الثاني: -تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد الليبي**	68
49	**اولاً:** أشكال الدعم في ليبيا	69
50	دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية	69
51	دعم أسعار المنتج المحلي	70
52	**ثانياً:** نشأة سياسات الدعم السلعي وتطورها في ليبيا	72
53	دعم السلع التموينية	72
54	دعم المحروقات	79
55	دعم الكهرباء	81
56	**ثالثاً:** مساوئ الدعم السلعي ومظاهر الفساد المترتبة عنه	82
57	**المبحث الثالث: -دور الدعم السلعي وأثره على الميزانية العامة**	84

58	**أولاً:** مفهوم الميزانية العامة	84
59	تعريف الميزانية العامة	84
60	خصائص الميزانية العامة	84
61	**ثانياً:** الميزانية العامة في ليبيا	85
62	**ثالثاً:** الباب الرابع من الميزانية العامة (الخاص بمخصصات الدعم)	86
	الفصل الرابع **الدراسة الميدانية** **تحليل استمارة استبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)**	
63	**أولاً:** منهجية الدراسة	90
64	مجتمع وعينة الدراسة	90
65	**ثانياً:** وصف خصائص مجتمع الدراسة	102
66	**ثالثاً:** وصف متغيرات الدراسة	118
67	**رابعاً:** اختبار فرضيات الدراسة	124
	الفصل الخامس **النتائج والتوصيات**	
68	**أولاً:** النتائج	152
69	**ثانياً:** التوصيات	154
70	**قائمة المراجع**	155

قائمة الجداول

ر. م	الجدول	الموضوع	الصفحة
1	جدول رقم (1)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2008-2015م)	54
2	جدول رقم (2)	حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) خلال الفترة (2008م-2018م)	56
3	جدول رقم (3)	حجم الصادرات خلال الفترة (2008م-2018م)	57
4	جدول رقم (4)	حجم الواردات خلال الفترة (2008م-2018م)	58
5	جدول رقم (5)	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم خلال الفترة (2008-2018م)	60
6	جدول رقم (6)	مساهمة القاع النفطي والغير نفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2018م)	64
7	جدول رقم (7)	إجمالي المنفق على دعم السلع التموينية في الميزانية العامة خلال الأعوام من (2009م - 2018م(	74
8	جدول رقم (8)	أنواع السلع وحجم الدعم خلال الفترة (2002م-2010م	75
9	جدول رقم (9)	عدد الجمعيات المسجلة والمشتركين في البوابة الإلكترونية حتى تاريخ 2018/1/8م	76
10	جدول رقم (10)	مخصصات الدعم لبند المحروقات للسنوات من (2014م-2018م)	80
11	جدول رقم (11)	تحليل قيمة دعم المحروقات المتوقع لسنة (2013م)	80
12	جدول رقم (12)	الدعم المباشر لقطاع الكهرباء خلال السنوات (2014-2018م)	81
13	جدول رقم (13)	يبين المخصصات والمصروفات الفعلية للباب الرابع من الميزانية للدعم وموازنة الأسعار خلال الفترة(2011-2018م)	87

14	جدول رقم (14)	توزيع قيمة الدعم على حسابات جهات الدعم خلال السنوات (2014م-2018م)	88
15	جدول رقم (15)	عينة الدراسة وفقاً لجدول Krejicie and Morgan (1970): لتحديد حجم العينة المناسب	90
16	جدول رقم (16)	مقياس ليكرث الثلاثي	92
17	جدول رقم (17)	مستويات الاستجابة لمقياس ليكرث الثلاثي	92
18	جدول رقم (18)	تفسير قيم معامل ارتباط بيرسون	94
19	جدول رقم (19)	نتيجة الارتباط بين فقرات مقياس فاعلية الدعم السلعي والدرجة الكلية للمقياس	96
20	جدول رقم (20)	نتيجة الارتباط بين فقرات مقياس مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي والدرجة الكلية للمقياس	97
21	جدول رقم (21)	معاملات الارتباط بين درجة كل مقياس والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة كوحدة واحدة	98
22	جدول رقم (22)	ثبات الاستبانة	99
23	جدول رقم (23)	حركة توزيع واستلام الاستبانة على مجتمع الدراسة	100
24	جدول رقم (24)	التوزيع الاحتمالى لإجابات مجتمعي الدراسة باستخدام اختبار كلو مجروف – سيمر نوف	101
25	جدول رقم (25)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير جهة العمل	103
26	جدول رقم (26)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير القسم العلمي	104
27	جدول رقم (27)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس	106

28	جدول رقم (28)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب العمر	**107**
29	جدول رقم (29)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية	**109**
30	جدول رقم (30)	توزيع مفردات المجتمع حسب الحالة الاجتماعية	**110**
31	جدول رقم (31)	توزيع مفردات المجتمع حسب الحالة الاجتماعية	**112**
32	جدول رقم (32)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة سب متوسط دخولهم الشهرية	**113**
33	جدول رقم (33)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير مصدر السلع المدعومة	**115**
34	جدول رقم (34)	جدول رقم (30): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير معدل الانفاق الشهري على السلع التموينية	**116**
35	جدول رقم (35)	وصف فقرات فاعلية الدعم السلعي وقياس اتجاه أراء مفردات المجتمع حولها	**120-119**
36	جدول رقم (36)	وصف متغير مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي وقياس اتجاه أراء مفردات المجتمع حولها	**122**
37	جدول رقم (37)	وصف متغيرات الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمعيدين	**124**
38	جدول رقم (38)	نتائج اختبار (T) حول فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين	**126**
39	جدول رقم (39)	نتائج اختبار (T) حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي	**129**
40	جدول رقم (40)	نتائج اختبار (T) للفرق بين الذكور والإناث حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي	**132**
41	جدول رقم (41)	نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي تعزى للعمر	**134**

42	جدول رقم (42)	نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي تعزى للمؤهل العلمي	**135**
43	جدول رقم (43)	نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة حول مصدر الفروق حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي	**136**
44	جدول رقم (44)	نتائج اختبار توكي حول متوسطات المجموعات ضمن المقارنة البعدية	**137**
45	جدول رقم (45)	نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي تعزى للحالة الاجتماعية	**139**
46	جدول رقم (46)	نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة حول مصدر الفروق حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي	**140**
47	جدول رقم (47)	نتائج اختبار توكي حول متوسطات المجموعات ضمن المقارنة البعدية	**140**
48	جدول رقم (48)	نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي تعزى عدد أفراد الأسرة	**142**
49	جدول رقم (49)	نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة حول مصدر الفروق حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي	**143**
50	جدول رقم (50)	نتائج اختبار توكي حول متوسطات المجموعات ضمن المقارنة البعدية	**144**
51	جدول رقم (51)	نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي تعزى لمستوى الدخل	**146**
52	جدول رقم (52)	نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة حول مصدر الفروق حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي	**147**
53	جدول رقم (53)	نتائج اختبار توكي حول متوسطات المجموعات ضمن المقارنة البعدية	**148**
54	جدول رقم (54)	نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي تعزى للإنفاق الشهري	**150**

قائمة الأشكال

ر. م	رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1	شكل رقم (1)	الهيكل العام للدعم في ليبيا	71
2	شكل رقم (2)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب جهة العمل	103
3	شكل رقم (3)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب القسم العلمي التابع له	105
4	شكل رقم (4)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب الجنس	106
5	شكل رقم (5)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب العمر	108
6	شكل رقم (6)	توزيع مجتمع الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية	109
7	شكل رقم (7)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية	111
8	شكل رقم (8)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة	112
9	شكل رقم (9)	توزيع مجتمع الدراسة حسب مستوى الدخل	114
10	شكل رقم (10)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير مصدر السلع المدعومة	115
11	شكل رقم (11)	توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير معدل الانفاق الشهري على السلع التموينية	117

قائمة الملاحق

ر. م	رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
1	الملحق رقم (1)	استمارة استبيان	163
2	الملحق رقم (2)	الجداول المتعلقة بتحليل البيانات الخاصة بالدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)	169

المستخلص

تناولت هذه الدراسة بيان مدى فاعلية الدعم السلعي المقدم من قبل الدولة في ليبيا، وقياس مستوى رضى الأفراد عن هذا الدعم وتحديد مدى الحاجة لاستبداله بالدعم النقدي، من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي، وذلك عن طريق توزيع استمارة استبيان على مجتمع الدراسة المتمثل في أعضاء هيئة التدريس والمعيدين في جامعتي الزاوية وصبراتة حيث تبين من خلال تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) عدم رضى مجتمع الدراسة عن هذا الدعم، ويرجع ذلك إلى جملة من المحددات منها على سبيل المثال لا الحصر: مشكلة عدم توفر السلع المدعومة بصورة مستمرة ودائمة، بالإضافة إلى تسرب هذه السلع عبر الحدود، كذلك عدم وصول الدعم إلى مستحقيه.

أما عن الاستعاضة عن الدعم السلعي بنوع آخر من الحماية الاجتماعية فقد أظهرت النتائج مدى الحاجة لاستبداله بدعم نقدي والذي بدوره يمكن أن يوفر مستوى مطلوب من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل، والذي يضمن إلى حد ما وصول الدعم إلى مستحقيه فعلا، كذلك يمكن من خلاله القضاء على السوق الموازية وتسرب السلع عبر الحدود والقضاء على أوجه صور الفساد المالي.

Abstract

This research deals with studying the effectiveness of commodity support provided by the state in Libya, measuring the level of individual satisfaction with support and determining the need to replace it with monetary support, through the use of descriptive statistical method, by distributing questionnaire form to the study community represented by faculty members and teaching assistants, In the universities of Zawiya and Sobratha, where it was found through analyzing the results using the statistical

program (spss) that the study population is not satisfied with this support, and this is due to number of determinants, including but not limited to: the problem of unavailability of subsidized goods on continuous and permanent basis, in addition to the leakage of these Cross-border commodities, as well as lack of support reaching those who need it.

As for replacing commodity subsidies with another type of social protection, the results showed the extent of the need to replace it with cash subsidies, which in turn can provide required level of social justice in the distribution of income, which to some extent guarantees that the subsidy reaches those who actually deserve it. The parallel market and cross-border leakage of goods and eliminating the forms of financial corruption.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1. المقدمة
2. مشكلة الدراسة
3. فرضيات الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. أهمية الدراسة
6. منهجية الدراسة
7. مجتمع الدراسة
8. تقسيمات الدراسة
9. الدراسات السابقة

الإطار العام للدراسة

1. المقدمة

يرى بعض **المحللين الاقتصاديين** أن هدف التنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي بحيث يهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث في معظم البلدان الآخذة بالنمو نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، حيث تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من هذه الثروات كما تحصل على نصيب عالٍ من دخله القومي، بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا على نسبة بسيطة جداً من ثرواته. وبالتالي فإن غالبية الدول تبذل جهوداً كبيرة لحماية الفقراء وتخفيف العبء على محدودي الدخل وذلك بقيام الدولة بتقديم خدمات ومعونات من خلال دعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. **وهو الهدف الأساسي** الذي تسعى الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء لتحقيقه من خلال تنفيذ سياسات وبرامج الدعم الحكومي المختلفة، وبالرغم من ذلك تواجه الدول النامية تحديات عديدة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج الدعم بسبب ندرة الموارد الاقتصادية ومحدودية الايرادات العامة، كذلك ضعف الهيكل الاقتصادي في هذه الدول.

تقوم العديد من الدول بدعم أسعار السلع الضرورية في محاولة منها لتوفيرها حتى تُمكن الشرائح الفقيرة من الحصول على هذه السلع فهي تخصص مبالغ كبيرة من مواردها المالية لدعم دخول الأفراد سواء كان ذلك على شكل سلع منخفضة السعر أو على شكل دفعات نقدية فعلى سبيل المثال تخصص ألمانيا ما نسبته 8% من انتاجها المحلي للدعم السلعي، كما تخصص السويد 10%، ويبلغ الدعم السلعي في فرنسا 12%، في حين بلغ في مصر 18% لعام 2010م، وتمثل

نسبة الدعم السلعي في ليبيا 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي و12.6% من إجمالي الإنفاق العام سنة 2010م، غير أن الدول الرأسمالية لديها سياسة دعم سلعي متحركة تواكب حركة الاقتصاد ومستويات التضخم النقدي للمحافظة على مستويات معيشة مقبولة لشريحة محدودي الدخل. (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات أ، 2015،ص1)

وبالتالي سنحاول في هذه الدراسة دراسة وتقييم سياسات الدعم السلعي في ليبيا وبيان مستوى رضى الأفراد على هذا الدعم، وتحديد مدي الحاجة لاستبداله بالدعم النقدي بغرض الحد من إهدار الأموال العامة وترشيد الاستهلاك مع استعراض لبعض التجارب الدولية الناجحة في هذا الخصوص.

2. مشكلة الدراسة:

في الوقت الذي يعتبر فيه الدعم الحكومي مساعدة مالية تمنح للأفراد الغرض منها تحسين حياتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليص التفاوت في دخول الأفراد وتقليل نسبة السكان تحت خط الفقر إلا أنه يضر في الوقت نفسه بأنماط الاستهلاك والإنتاج نظراً لأن الأسر الأعلى دخلاً تستفيد بصورة غير متناسبة من الدعم على الأسعار لاسيما أسعار الوقود مثلاً. لذلك فإن الاستعاضة عنه بأشكال من الحماية الاجتماعية (الدعم النقدي) الموجهة إلى المستحقين من شأنها الحد من أوجه عدم الكفاءة الاقتصادية وتوفير حماية أفضل للأسر الفقيرة المعرضة للمخاطر كما أنها تساهم بشكل مباشر في تحقيق المحافظة على موارد الدولة المالية من خلال محاربة الفساد المالي. وقد تبنت الدولة الليبية سياسات وبرامج الدعم السلعي وانفقت فيها الكثير من الأموال بشكل برزت معه أهمية تقييم مدى نجاح هذه السياسات، وهل حققت الهدف منها أم لا، مع ظهور العديد من المؤشرات التي تدل على أن دعم السلع الضرورية قد ترتب عليه حدوث

خروقات في نظامه وظواهر سلبية تمثلت في استنزاف الموارد المالية للدولة. وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور في الإجابة على التساؤل الآتي:-

ما فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة للمواطنين، وما مدى الحاجة لاستبداله بدعم نقدي؟

3. فرضية الدراسة:

مما لاشك فيه أن دراسة كل من الدعم السلعي والدعم النقدي من منظور اقتصادي وآخر اجتماعي يُعد أحد المتطلبات الأساسية التي يحتاجها مُتخذي القرارات وذلك لمعرفة مدى نجاح وفاعلية سياسات وبرامج الدعم ومعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق هذه السياسات ومن هذا المنطلق تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضية الآتية:

لا يُعد الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين فعالاً من وجهة نظر عينة الدراسة، وبالتالي توجد حاجة ماسة لاستبداله بدعم نقدي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس والمعيدين عينة الدراسة.

بالإضافة إلى فرضية فرعية مفادها: **تختلف استجابات المبحوثين حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي باختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية.**

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:-

أ- تقييم مدى فاعلية الدعم السلعي في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ب- محاولة تحديد مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي المقدم للمواطنين بدعم نقدي.

ت- محاولة تحديد مدى وجود فروق جوهرية في استجابات المبحوثين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي تعزى لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها إسهاماً أكاديمياً جديداً في مجال برامج وسياسات الدعم السلعي والدعم النقدي على حد السواء، بحيث تُسهم في إلقاء الضوء على أسباب عدم تمكن بعض الدول من النجاح في تطبيق هذه السياسات. وتتمحور أهمية الدراسة من خلال إبراز أهمية دور الدولة في تحقيق العدالة في توزيع الدخول وتقليل نسبة السكان تحت خط الفقر والتي تعتبر من الأمور الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، لاسيما في ظل المشاكل الاقتصادية التي عانت ولا زالت تعاني منها ليبيا خلال السنوات ما بعد 2011م، والتي أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي للطبقات الفقيرة من ناحية، وزيادة تركز الثروة لدى الطبقات الغنية من ناحية أخرى، وهو ما أدّى إلى مزيداً من التفاوت في توزيع الدخول. كذلك إن انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ونقص السيولة في المصارف المحلية أدّت إلى تدهور الأوضاع المعيشية للأسر الفقيرة، الأمر الذي يلزم الدولة للتدخل من خلال السياسات الاقتصادية المالية المتمثلة في الإعانات والإنفاق الحكومي، وذلك بغرض المحافظة على استقرار الأسعار وامتصاص التضخم وتقليل آثارهما على أصحاب الدخول المنخفضة من خلال برامج وسياسات الدعم بنوعيه السلعي والنقدي.

6. منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري للدعم السلعي والدعم النقدي، واستخدام منهج التحليل الإحصائي في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال استمارة استبيان تبين آراء عينة الدراسة حول برامج وسياسات الدعم الحكومي بنوعيه السلعي والنقدي والمفاضلة بينهما.

7. مجتمع الدراسة:

تم حصر وتحديد مجتمع الدراسة في أعضاء هيأة التدريس والمعيدين بكليات الاقتصاد والإدارة في بعض من الجامعات الليبية، بالنظر إلى كونهم من أهل الاختصاص العلمي في مجال مشكلة الدراسة من ناحية وأرباب أسر ومستفيدين من الدعم السلعي من ناحية أخرى، وبهذا هم مؤهلين بشكل كبير لتقديم بيانات يمكن الوثوق فيها بشكل يساعد الباحثة على تحقيق أهداف الدراسة الحالية...، هذا فضلا عن أسباب أخرى لها علاقة بضمان الكفاءة الاحصائية لعينة الدراسة.

8. تقسيمات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم تقسيم الدراسة إلي خمسة فصول يضم الفصل الأول الإطار العام للدراسة والذي يضم المقدمة والمشكلة البحثية بالإضافة إلى أهداف البحث وفرضياته كذلك أهمية البحث والمنهجية المتبعة في الدراسة مع مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وقد خصص الفصل الثاني للإطار النظري للدراسة المتمثل في الجوانب النظرية المتعلقة بالدعم السلعي والدعم النقدي بالإضافة إلى تجارب الدول الناجحة في هذا الخصوص، والفصل الثالث يضم بيان واقع ونشأة الدعم في الاقتصاد الليبي، أما الفصل الرابع فيحتوي على تحليل مخرجات استمارة الاستبيان المتعلقة بالبحث موضوع الدراسة بالإضافة إلى أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة.

9. الدراسات السابقة

ممّا لا شك فيه أن سياسات وبرامج الدعم الحكومي بشقيه العيني والنقدي هو موضوع قد لقي اهتمام كبير في الآونة الأخيرة من قبل البحاث والمهتمين بالشأن الاقتصادي، فقد اختلفت العديد من الدراسات لتحليل سياسات الدعم الحكومي في العديد من دول العالم المختلفة، وقد اتفقت في مجملها على أن أنظمة الدعم المطبّقة حالياً يشوبها العديد من المشاكل وقد أعزت ذلك على

ضعف أداء الحكومات في تتبع تطبيق أنظمة وبرامج الدعم المختلفة، وأكدت على ضرورة إعادة النظر في تلك البرامج وإصلاحها بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي في كل دولة، ومن هذه الدراسات ما يلي:-

أ- ناصر علي غريبي، 2003، سياسة الدعم وآثارها على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (1980-2000م).

استعرضت هذه الدراسة سياسة الدعم السلعي في ليبيا خلال الفترة (1980م-2000م)، حيث أكدت الدراسة على أن الإعانات (الدعم الحكومي) هي واحدة من أهم صور الإنفاق العام التي تستخدمها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل. ولكن وفقاً لما جاء في هذه الدراسة فإن هناك تشوه في نظام الدعم الذي تقدمه الحكومة لاسيما دعم القطاع الزراعي. فنظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الليبي فإن سياسة الدعم التي تقدمها الدولة للإنتاج لم تكن سياسة فاعلة لزيادة قيمة الناتج بقدر ما ساهمت في تحمل أعباء مالية إضافية. أما بالنسبة للدعم السلعي فإن نسبة ما يحصل عليه الفرد من هذا الدعم متدنية جداً وذلك بسبب عدم وصول الدعم لمستحقيه فعلاً، وأن كثيراً من السلع التي تستوردها الدولة لا تخضع إلى دعم يذكر كالشاي والبن والبقوليات وبعض أنواع الحليب ومعجون الطماطم. كذلك فإن سياسة الدعم لم تؤدي دورها في تحقيق أي من أهدافها سواء فيما يتعلق بحماية الأفراد من آثار تقلبات الأسعار أو تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، وزيادة الرفاهية الاقتصادية وبالتالي فإن هذه الدراسة توصي بإعادة النظر في نظام الدعم السلعي المتبع ودراسة مدى امكانية استبداله بنوع آخر من الحماية الاجتماعية الدعم النقدي مثلاً.

ب- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004، دراسة التحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي (بالتطبيق على السلع التموينية).

قامت هذه الدراسة بتقديم تحليل لواقع سياسة الدعم السلعي في مصر من خلال إبراز أهم سمات نظام الدعم مع التركيز على دعم السلع التموينية وإبراز أهم عيوبها، حيث استنتجت الدراسة عدم فاعلية نظام الدعم المطبق تلك الفترة وبالتالي قدمت الدراسة مقترح لتعديل هذه السياسة من خلال استبدالها بالدعم النقدي، وقد قدمت الدراسة هذا المقترح وفقاً للعديد من المبررات لعل أهمها أن الدعم النقدي يحقق العدالة الاجتماعية على اعتباره سيصل إلى مستحقيه فعلا، كما يساعد على ترشيد الاستهلاك، كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التحديات التي يمكن أن تحد من تحقيق الدعم النقدي لأهدافه وتقديم الحلول المقترحة لمواجهتها.

ت- نجاة محمد الأمين، 2005، تحليل اقتصادي لسياسة الدعم السلعي في ليبيا خلال الفترة (1970 – 2003م).

استعرضت هذه الدراسة تحليل لواقع سياسات الدعم السلعي المتبعة في ليبيا خلال الفترة (1970-2003م)، من خلال تقديم دراسة قياسية لتأثير الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية. حيث أكدت الدراسة على أن تحقيق سياسة الدعم لأهدافها مرتبط بمرونة الجهاز الإنتاجي لأي دولة ومرونة عرض العمل في الاقتصاد ككل، وفي حالة توفر هذين الشرطين فإن سياسة الدعم ستؤدي دوراً فعالاً، حيث ستعمل على زيادة الإنتاج المحلي عن طريق المضاعف ومن ثم زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية، كما ارتكزت الدراسة على تحليل سياسة الدعم العيني وتقييم دورها في الاقتصاد الليبي، وذلك من حيث تحقيق أهدافها المتمثلة في إعادة توزيع الدخل وزيادة الطلب الكلي من خلال العمل على مساعدة فئة كبيرة من السكان على الرفع من مستوى معيشتهم، واتفقت

هذه الدراسة مع دراسة (غريبي، 2003) في علاقة مرونة الجهاز الإنتاجي بسياسة الدعم في الاقتصاد الليبي. أما من ناحية أثر سياسة الدعم على المستوى العام للأسعار فهو بسيط وذلك لتأثير سياسات أخرى بشكل مباشر على هذه الأسعار مثل تغير سعر الصرف للدينار الليبي....إلخ، وأخيراً فأن الارتفاع الكبير الذي حدث على قيمة الدعم السلعي خلال السنوات فترة الدراسة كان بسبب الانخفاض الشديد في قيمة الدينار الليبي إذ ليس ثمة ما يُشير إلى ارتفاع الأسعار العالمية أو الكميات المستوردة لأغلب السلع المدعومة، وبالتالي فإن الاستعاضة بنوع آخر من الدعم وهو الدعم النقدي يمكن أن يحقق العدالة الاجتماعية من خلال التحديد الدقيق للمستهدفين من الدعم ومحاولة السيطرة على الأسعار المحلية.

ث- حلمي، أمينة، 2005، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر.

تستند هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي في تقييم كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر ومن ثم تطرح بدائل للإصلاح، حيث توضح أن سياسة الدعم بما تشمله من دعم ظاهر ودعم ضمني قد ساعدت على حماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل، لكنها أدّت في الوقت نفسه إلى زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة، وتشوه الأسعار والتربح من خلال ازدواجية الأسواق وتسرب الدعم لغير المستحقين. وقد طرحت الدراسة بديلين للإصلاح: يتمثل **الأول** في تطوير سياسة الدعم الحالية من خلال مجموعة من المقترحات أهمها تحسين آليات الاستهداف والتسعير ورفع كفاءة وعدالة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية. **أما الثاني** فهو التحول من سياسة الدعم السعري إلى سياسة الدعم النقدي المشروط. بحيث يمكن تطبيق **البديل الأول** في الوقت الحالي مع التحول تدريجياً نحو **البديل الثاني** وتطبيق سياسة ملائمة للأجور تحقق التوازن بين هيكل الأجور وتكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ومتوسط مستوى

الإنتاجية في الاقتصاد القومي خاصة وأن هذا التحول لا يترتب عليه فقط تحسين نمط توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر في الأجل القصير بل أيضاً تراكم رأس المال البشري، وتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ج- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات أ، 2015، سياسات الدعم السلعي.

تناولت هذه الدراسة نظام الدعم السلعي في ليبيا من خلال تقديم دراسة تاريخية عن تسلسل تطبيق برامج الدعم السلعي في ليبيا منذ بدء تطبيقه في سنة 1971م (والتي فيها تم إنشاء المؤسسة الوطنية للسلع التموينية كمؤسسة تابعة لوزارة الاقتصاد تهتم بتوفير السلع التموينية والمواد والمحاصيل الزراعية بما يحقق ثبات أسعارها وتوفرها بصورة منتظمة في السوق وبكميات تكفي لسد حاجات المستهلكين). حيث اتخذت سياسة دعم الأسعار في ليبيا نوعيين أساسيين هما: **دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية** بحيث يحتل هذا الدعم أهمية كبيرة في موازنة الدولة وذلك بهدف المحافظة على المستوى العام لأسعار السلع الضرورية، والمحافظة على الدخول الحقيقية للأفراد. حيث كانت الدولة مضطرة لذلك بسبب سياسة تجميد الأجور في القطاع العام والتي انعكست على القطاع الخاص، **ودعم أسعار المنتج المحلي** سواء كان صناعياً أو زراعياً بغية تحفيز وتحسين إنتاجه، من خلال رزمة من الإجراءات تتخذها الدولة بهدف زيادة الإنتاج وتمكين المنتجين أو المزارعين من تحقيق عوائد تساهم في تطوير وتوسيع تلك الأنشطة. ولعل أهم أحد هذه الأنواع من هذا الدعم هو دعم أسعار الطاقة كدعم أسعار المشتقات النفطية حيث تباع بأقل من أسعارها العالمية وكذلك دعم أسعار وحدات الطاقة الكهربائية. كما أوضحت الدراسة أوجه القصور والمشاكل التي يعاني منها نظام الدعم السلعي في ليبيا والتي تحول دون تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي أعد من أجلها، وقد اقترح الباحثون من خلال هذه الدراسة ثلاث

حلول فيما يتعلق بإصلاح نظام الدعم السلعي في ليبيا هي: إما الإبقاء على الدعم في الوقت الحالي أو رفع الدعم بشكل تدريجي حتى يتم امتصاص المشاكل التي قد تنجم عن رفع الدعم بصورة مباشرة أو رفع الدعم السلعي بشكل مباشر.

ح- عبد المطلوب بوفروة؛ حنان بركة، 2016، أثر سياسة استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي على المستهلك في ليبيا.

تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى عرض سياسات الدعم السلعي في ليبيا خلال السنوات ما قبل سنة 2014م، حيث استخدم الباحثان في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي والبحث الاستنباطي في التحليل، وذلك بالاعتماد على بعض الدراسات المقدمة التي استعرضت هذا الموضوع، وقد اتفق الباحثان مع ما أكدته الدراسات على أن السبب الرئيسي في نجاح سياسات رفع الدعم العيني واستبداله بالدعم النقدي في أي دولة هو قدرة هذه الدول على تحديد الطبقات المستهدفة من برنامج الدعم المقدم، حيث بينت الدراسة أن نسبة ما يحصل عليه الفرد من الدعم السلعي متدنية جداً مقارنة مع سعر الصرف، حيث قُدرت قيمة الدعم للسلع التموينية في ليبيا في المتوسط بحوالي 371.15 دينار ليبي سنوياً للفرد وبمتوسط شهري قدره 30.9 دينار، وأوضحت الدراسة أن أسعار الوقود هي واحدة من أقل الأسعار في العالم بسبب الدعم الأمر الذي ساعد على ظهور مشكلة تهريب الوقود وكذلك تهريب أغلب السلع المدعومة إلى دول الجوار حيث وصلت هذه النسبة إلى 40% من إجمالي قيمة الدعم؛ وقد أكدت الدراسة على ضرورة استبدال الدعم السلعي بدعم نقدي (من خلال سرد لمقترحات قدمتها دراسات مشابهة لهذه الدراسة تخلص جميعها إلى فكرة مفادها: إمّا الاستبدال الكامل للدعم بحيث يشمل جميع السلع التموينية أو الاستبدال الجزئي حيث يشمل

جميع السلع باستثناء سلعة الدقيق نظراً لوزن هذه السلعة في سلة السلع الضرورية للمستهلك)، أو بمعنى آخر الاستبدال الفوري للدعم أو الاستبدال التدريجي.

خ- إنجي خيري فايد؛ هويدا السيد حسن، 2018، دراسة مقارنة للدعم الغذائي كأحد أنظمة الحماية الاجتماعية لمزارعي محافظتي الوادي الجديد وأسيوط.

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي والإحصاء التطبيقي عند جمع البيانات حيث اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية وبيانات ميدانية جمعت من خلال استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات موزعة على عدد 100 أسرة مختارة من محافظتين مختلفتين بمصر، حيث تم اختبارها وتطبيقها عن طريق المقابلة الشخصية التي قام بها الباحثان خلال شهري مارس وإبريل من عام 2017م، واستخدم الباحثان أسلوب الإحصاء الوصفي متمثلاً في حساب التكرارات والنسب المئوية، والإحصاء الكمي متمثلاً في اختبار (T) لعينتين مستقلتين (الدعم النقدي والدعم السلعي)، هذا بالإضافة إلى محاولة التعرف على وضع الدعم الغذائي على مستوى مجتمع الدراسة من خلال تحليل السلاسل الزمنية لعينة الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن مظلة الدعم الغذائي لا تشمل جميع المزارعين ذوي الدخول المحدودة والذين يشكلون ما نسبته 28% من المبحوثين في كلا محافظتي البحث وذلك وفقاً للمدى الفعلي لمتوسط الدخل الشهري لأرباب الاسر الذي قدر ما بين 1000 و5900 ج.م، وبالنسبة لنظام الدعم بشكل عام ومن خلال نتائج البحث يلاحظ تزايد متوسط إجمالي الدعم سواءً بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة (2000م-2017م)، كما تُشير البيانات الإحصائية إلى تذبذب متوسط دعم السلع التموينية بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة وبالنسبة لمتوسط دعم السلع التموينية بالأسعار الجارية فقد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً، أما عن تفضيل عينة البحث للدعم بنوعيه السلعي والنقدي فنجد أن 60% من المبحوثين

بالمحافظة الأولى (محافظة الوادي الجديد) يفضلون الدعم النقدي، و40% يفضلون الدعم العيني، بينما وجد في المحافظة الثانية (أسيوط) أن 64% من المبحوثين يفضلون الدعم العيني، وأن 36% منهم يفضلون الدعم النقدي.

يرجع تفضيل المبحوثين لنوعي الدعم المقدم سواء كان نقدياً أو عينياً لأسباب تتعلق بعدم توفر السلعة، وكذلك درجة الحرية في الحصول على السلع التموينية وفقاً لذوق المستهلك من خلال شراء السلع المختلفة التي يحتاجها وعدم التزامه بنوعيات محددة منها، وأسباب أخرى تتعلق بالأحوال المعيشية والاجتماعية التي يعانون منها والتي تمثلت في خوف المبحوثين من ارتفاع أسعار السلع التموينية فتصبح غير متاحة لأصحاب الدخول المنخفضة والمحدودة، وكذلك الخوف من عدم توفير السلع التموينية بالإضافة إلى تخوفهم من عدم وصول الدعم لمستحقيه. ووفقاً لما تقدم فإن على الجهات المسئولة عن تقديم الدعم مراعاتها لتلك الأسباب والظروف عند اتخاذها لقرارات تتعلق بتصحيح الدعم العيني أو التحول للدعم النقدي.

د- مها محمود أبو زيد، 2019، نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول.

استعرضت هذه الدراسة تطور منظومة الدعم في مصر خلال الفترة (2000م-2015م)، حيث بينت امكانية تقديم الدعم النقدي المشروط كبديل للدعم السلعي وتوضيح دوره في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وذلك بإتباع المنهج الوصفي في تحليل البيانات من خلال اعتمادها على دراسات مشابهة لها ارتباط بموضوع الدراسة، فيلاحظ من خلال هذه الدراسة تطور قيمة الدعم المتزايدة سنوياً خاصةً بند دعم السلع التموينية وبند دعم المواد البترولية اللذان يشكلان ما نسبته 70% من إجمالي قيمة الدعم في موازنة الدولة لعام 2013م، وبناءً على البيانات الواردة في الدراسة يتضح فشل هذه المنظومة التي استمرت الحكومة المصرية في تطبيقها على مدار ما

يقارب من 80 عاماً، والقائمة على الدعم العيني في تحقيق أهدافها المتمثلة في تقليل التفاوت في توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة لمواجهة الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار. كما أوضحت الدراسة نجاح الدعم النقدي المشروط والذي يُعد صورة من صور الدعم النقدي التي تم تعديلها بحيث تتجنب جوانب القصور التي تعاني منها الصورة النقدية للدعم المطلق، وذلك وفقاً للعديد من الدراسات التي تناولت المفاضلة بين أنظمة الدعم المختلفة. (وقد قام البنك الدولي بتعريف الدعم النقدي المشروط على أنه برنامج يختص بتحويل مبالغ نقدية للأسر الفقيرة بشرط أن تقوم هذه الأسر بالاستثمار في رأس المال البشري المتمثل في أطفالها من الناحية الصحية والتعليمية)، وبالتالي فإن الدعم النقدي المشروط يربط بين الدعم والاستثمار في رأس المال البشري من خلال إتاحة الفرصة لهم للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والذي بدوره ينعكس إيجابياً على تحسين دخولهم، ولكن لضمان نجاح الدعم النقدي المشروط يجب أن يمر بمراحل متعددة تتمثل في التحديد الدقيق للفئات المستهدفة عن طريق آليات فعالة بحيث تضمن وصول الدعم لمستحقيه فعلاً، بإضافة إلى تحديد مقدار الدعم النقدي المشروط الذي يضمن تحقيق الهدف الذي أقر لأجله مثل تحسين مستوى المعيشة للفئات المستهدفة، حيث تتفق هذه الدراسة مع دراسة (مركز المعلومات واتخاذ القرار، 2004) في تحديد مكونات البرنامج المقترح للدعم النقدي الذي ذكرته الدراسة.

الفصل الثاني

الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالدعم الحكومي

المبحث الأول: –مفهوم الدعم الحكومي.

المبحث الثاني: –أنواع الدعم الحكومي.

المبحث الثالث: –التجارب الدولية المطبقة للدعم الحكومي والدروس المستفادة.

المبحث الأول:- مفهوم الدعم الحكومي

إن الدعم الحكومي هو أسلوب قائم منذُ زمن بعيد وإن اختلفت صوره، فقد ظهر في كتابات "كينز" وكان الهدف من ورائه عند كينز هو إعادة توزيع الدخل بغية زيادة الطلب المحلي(الأمين، 2005، ص10) ، في حين أن الدعم بدأ بالظهور في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية من خلال تقديم الإعانات للقطاع الزراعي في بداية القرن التاسع عشر، ومن ثم تم تطويره على نطاق واسع خلال الحربين العالميتين بهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية، ولا تزال هذه السياسات تُطبّق بصور مختلفة في جميع أنحاء العالم إلى الآن. (أرشيد، 2015)

وقد بيّنت التجارب الدولية تنوع وسائل الدعم والأهداف المرجوة منه باختلاف النظم الاقتصادية، واختلاف درجة التطور الاقتصادي، وبصورة عامة فإن هذه السياسة تُمثل رزمة من الإجراءات والأسس والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أو سياسية تنعكس في ميزانية الدعم المحددة وفق برنامج معين وتكون عادةً جزء من الميزانية الاعتيادية للدولة.

أولاً:- تعريف الدعم الحكومي

- **الدعم في اللغة**

يعرف الدعم لغةً على أنه (يعني دعم الشيء أي يدعمه دعماً حالة الفاقة، والدعم ما دعم به، والدعم أن يميل الشيء فتدعمه بدعائم، والدعم القوة والمال، ويقال: فلان دعم أي مال كثير)، وجاء في المعجم الوسيط ما نصه: (دعمه) دعماً أسنده بشيء يمنعه من السقوط، ويقال: دعم فلاناً أعانه وقواه وثبته، والدعامة هي عماد البيت الذي يقوم عليه، ويقال: هو دعامة الضيف

مُعينه وهو دعامة قومه سيدهم وسنده، (يوسف، 2019، ص17)، وقد ورد معنى الدعم على أنه دعم الشيء، والدعامة بالكسر أي عماد البيت، وأدعم أي اتكئ عليه. (بن داودية، 2017، ص80)

- **الدعم في المفهوم الاقتصادي**

يعُد الدعم الحكومي صورة من صور الانفاق العام الذي تنفقه الدولة على عدة أوجه لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وهناك عدة تعاريف مختلفة للدعم الحكومي تختلف من حيث المنظور الاقتصادي ولكن تتفق في مجملها على أن الدعم عبارة عن الفرق بين التكلفة الحقيقية للسلعة وسعر بيعها في السوق.

ويعرّف الدعم الحكومي:- "أنه دعم يقدّم من حكومات الدول لدعم صناعة ما بهدف تنمية تلك الصناعة أو جعلها ذات تنافسية أعلى في الأسواق العالمية، أو تخفيض سعر سلعة ما بهدف تخفيض أسعار بعض السلع فيكون ذلك بتحمل الحكومة لجزء من أسعار استيراد أو إنتاج تلك السلع".(خليل، 2013)

ويقدم دي مور وكالامي تعريفاً أكثر تحديداً للدعم بأنه "أي تدابير تُبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق أو تُبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق. أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر"، ويستند هذا التعريف إلى نهج الفجوة التسعيرية والذي لا يزال الطريقة الأكثر شيوعاً المستخدمة لحساب الدعم نظراً لبساطتها، ويقارن نهج الفجوة التسعيرية بين السعر الملاحظ لسلعة ما وبين سعرها المعياري أو المرجعي. إذاً الدعم هو سياسة مقصودة لمعالجة حالات معينة يعيشها الاقتصاد الوطني كالاختلالات ما بين الأجور والأسعار أو بين الإنتاج والاستهلاك .....إلخ. (فتوح، القطيري، 2012، ص11)

ويعرّف فريدريك ريوس الدعم "بأنه أموال مدفوعة أو إيراد متنازل عنه بدون أي مقابل يعادل ما تم تحويله، وذلك بغرض نقل مزايا محددة تعتبر ذات صفة تمييزية". لكن يعاب على هذا التعريف أنه يقتصر دور الدعم على كونه أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لإعادة توزيع الدخل. فهو يغفل دور الدعم في تحقيق أهداف أخرى مثل استقرار الأسعار، وتوفير حد أدنى من مستويات التغذية للمواطنين وتشجيع الصناعات الوطنية وتشجيع الاستثمار والتصدير وغيرها. (شيرين، ابراهيم، 2016)

وبشكل عام يعرف الدعم على أنه "الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الحكومية للفقراء ولذوي الدخول المحدودة في شكل توفير الخدمات والسلع التي تساعدهم على اشباع حاجاتهم الاساسية والضرورية، وقد تتضمن أيضاً تقديم المعونات التي تساعدهم على تنمية قدراتهم بغرض تحسين أوضاعهم المعيشية في الوقت الحالي وفي المستقبل أيضاً". (حسن؛ نوير، ص2018)

يتضح من خلال استقراء التعريفات السابقة لمفهوم الدعم، أن تعريف الدعم الحكومي الذي يتفق مع هدف الدراسة يتمثل في شكل مجموعة البرامج الحكومية التي تسعى إلى تحقيق هدف العدالة الاجتماعية والعمل على إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة سواء اتخذت هذه البرامج الشكل العيني أو النقدي للدعم.

ثانياً:- أهداف الدعم

إن الدعم الحكومي ليس هدفاً في حد ذاته وإنما هو آلية لحفظ التوازنات الاجتماعية كمدخل أوّلي يهدف إلى تقليص الفوارق في الدخل بما يمكّن من الانتعاش الاقتصادي الشامل، وتقارب مستويات الدخول لدى أغلب الفئات الاجتماعية المتوسطة والمنخفضة الدخل.

ويمكن تحديد أهداف الدعم فيما يلي:-

أ- يهدف الدعم الحكومي إلى التصدي لخلل آني في قطاع إنتاجي تعرض لهزّة فجائية، فحين ترتفع أسعار المواد الأولية لقطاع إنتاجي حيوي تتدخل الدولة لتثبيت الأسعار وإبقائها في متناول المستهلك والمنتج على حدٍ سواء.

ب- توفير مواد استهلاكية أساسية أسعارها ليست في متناول الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً عبر صندوق يسدّد الفارق بين سعر البيع والسعر الحقيقي للسلع.

ت- تمكين الفئات الأقل دخلاً من الحصول على السلع والخدمات الأساسية عبر خفض أسعارها وفقاً لآلية تقوم على تسديد خزينة الدولة للفارق بين السعر الحقيقي للمنتج أو الخدمة والسعر الذي يُحدد له باعتبار مستويات الدخل الدنيا.

ث- يهدف الدعم الحكومي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد عن طريق زيادة الدخل الحقيقي للأفراد.

ثالثاً:- معايير تحديد الفئات المستهدفة من الدعم.(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2012، ص6)

1- آلية المتوسطات:

تقوم هذه الطريقة على تحديد حد أدنى للدخل **(خط الفقر)** ويتم تقديم الدعم للأفراد الذين تقل دخولهم عن هذا الحد، وتستخدم هذه الآلية مع برامج الدعم النقدي، ولكن تحتاج هذه الطريقة إلى توفير بيانات دقيقة ومحدّثة عن مستويات الدخول والأجور للأفراد في المجتمع

لذلك تنتشر هذه الآلية في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية.

2- آلية المؤشرات التقريبية:

تقوم هذه الطريقة على تحديد مؤشرات تقريبية لمستوى دخول الأفراد مثل: الوظيفة، نوع السكن وغيرها، ويتم جمع هذه البيانات من خلال تصميم استمارات استبيان، وتستخدم هذه الطريقة في نظم الدعم النقدي والعيني وتصلح للتطبيق في الدول النامية.

3- آلية خصائص الفئات المستهدفة:

تقوم هذه الطريقة على تحديد الفئات المستهدفة للدعم بالاعتماد على خصائص الأفراد الاجتماعية والجغرافية، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:-

أ- **العمر**: تحدد الفئات المستهدفة التي تنتمي إلى فئة عمرية معينة مثل الأطفال ومن تجاوزوا عمر الستين.

ب- **نوع عائل الأسرة**: تحديد الأسر التي تعولها امرأة.

ت- **الحالة الاجتماعية**: تقديم المساعدات للنساء المطلقات والأرامل.

ث- **الحالة الصحية**: تحديد الفئات المستهدفة وفقاً لدرجة الإعاقة.

المبحث الثاني: أنواع الدعم الحكومي

يعتبر الدعم الحكومي نوع من أنواع الإنفاق العام حيث تقوم الدولة بتقديم الدعم وتغطيته من الموازنة الجارية لتغطية الخسائر التي تنجم عن فروق أسعار السلع والخدمات، كما يهدف الدعم إلى ثبات الأسعار لخلق حالة من الاستقرار والحد من ظاهرة التضخم، **وهناك عدة أنواع للدعم الحكومي تم تقسيمها كما يلي:-**

أولاً:- الدعم الحكومي من حيث العبء المالي على الموازنة العامة

ينقسم الدعم وفقاً لذلك إلى الدعم المباشر والدعم الغير مباشر كما يلي:- (الأمين، 2005، ص13)

1. **الدعم المباشر:**

يقصد بالدعم المباشر على أنه "عملية الإنفاق التي تقوم بها الدولة بدون مقابل، أي العملية التحويلية التي لا تستهدف الدولة من ورائها أي انتاج أو استهلاك". ويؤدي هذا النوع من الدعم إلى زيادة المقدرة الشرائية للأفراد. إذ من شأنه العمل على زيادة الدخل النقدي إذا قُدِّم في صورة نقدية، وزيادة الدخل الحقيقي إذا قُدِّم في صورة عينية. حيث يلاحظ أن هذا النوع من الدعم يظهر في الميزانية العمومية بشكل مباشر فهو يمثل إنفاقاً حقيقياً، ويشمل الآتي:-

أ. **دعم الأسعار: وهو** "الدعم الذي يُمنح لخفض أسعار بعض السلع التي غالباً ما تكون سلعاً أساسية، حيث تكون قيمة الدعم عبارة عن الفرق بين سعر بيع السلعة في السوق والتكلفة الفعلية لها، حيث يتم بيع السلعة في السوق بسعر يقل عن تكلفتها في السوق".

ب. **دعم الإنتاج: وهو** "عبارة عن دفع إعانات للمنتجين، وذلك عن طريق تقديم تمويل نقدي مباشر للتعويض عن ارتفاع التكاليف، حيث غالباً ما يقدم هذا النوع من الدعم إلى المؤسسات

ذات الطابع الخدمي أو الإنتاجي، مثل "الكهرباء، التعليم، الصحة، التجارة، الزراعة .....إلخ". والتي يتم تقديم الدعم لها إمّا في المرحلة النهائية بعد إنتاج السلعة "دعم مخرجات الإنتاج"، أو في البداية "دعم مدخلات الإنتاج".

ت. **الدعم النقدي: –حيث** تقوم الدولة وفقاً لهذا النوع بزيادة الدخل النقدي لبعض المواطنين من ذوي الدخل المحدود أو المنخفض لدعم القوة الشرائية لديهم، مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار في المدى القصير، ويُعاب على هذا النوع من الدعم من ناحية تأثيره المباشر في الدخل وصعوبة تحديد المستحقين له، في حين يتميّز بتأثيره المباشر في الاقتصاد لكونه يعمل على زيادة دخول المواطنين.

ث. **دعم العمالة: –تقوم** الدولة في بعض الأحيان بزيادة أجور العاملين في قطاع معين لأنها ترى استمرار إنتاج بعض القطاعات أو زيادته يزيد من درجة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل، فتعمل مثلاً على زيادة مستوى أجور العاملين بالقطاع العام الذين ينتجون سلعاً معينة عن نظرائهم العاملين في نفس القطاع أو أن تحدّد الأجور عند مستوى أكبر من الإنتاجية الحدية.

ج. **دعم الصادرات: –تقوم** كثير من الدول بدعم أنواع معينة من السلع التي تقوم بتصديرها، وذلك لأن هذه السلع تكون ذات قيمة كبيرة ومهمة في ميزان المدفوعات، أو ربما لأنها سلعاً صناعية تستوعب عدد كبير من القوة العاملة، وبهذه الأهمية لا تريد الدولة لهذه السلع أن تتقهقر في الأسواق الخارجية، بل تحاول أن تساعدها في الحصول على فرص أفضل وأسواق أوسع، وذلك بتقديم الدعم الكافي لها بشكل مباشر أي في شكل مبالغ نقدية من كل كمية من الصادرات.

أي إنّ الدولة قد لا ترغب في الإفصاح عن قيمة أو أسلوب الدعم المقدّم للصادرات أو دعم الإنتاج وخاصة الذي يوجه جزء منه للتصدير أو الذي يكون له منافسة من الواردات، لأن ذلك أصبح غير مقبول من قبل منظمة التجارة العالمية.

د. **الدعم الاجتماعي:** –**وهو** الدعم الذي تقوم الدولة بتقديمه للأفراد الذين لا يعملون أو المتوقفين عن العمل، أو الدعم المقدم للفئة الأضعف في المجتمع المتمثلة في العجزة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. وهذا الدعم قد يكون في شكل نقدي أو عيني، مثل الدعم الذي تقدمه المؤسسات الاجتماعية (كصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا).

على الرغم من الهدف الاجتماعي الذي يمكن تحقيقه من خلال هذا الدعم إلا أنه قد يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على الاقتصاد القومي. إذ غالباً ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الناجمة عن زيادة الطلب على السلع الأساسية المدعومة وغير المدعومة لأن المستفيدين منه يحققون استفادة من جهتين: **تتمثل الأولى** في استفادة عينية في صورة خدمات بدون مقابل أو سلع تقدم بأقل من تكلفتها، **أما الثانية** فتتمثل في استفادة نقدية في شكل إعانات أو معاشات، والتي تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي وزيادة الطلب على السلع الأخرى كذلك يؤخذ عليه سهولة وصوله إلى غير مستحقيه.

2. الدعم غير المباشر:

سُمي هذا النوع من الدعم بالدعم الغير مباشر نظراً لكونه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة، فهو عبارة عن إيرادات تتنازل عنها الدولة بغرض تقديمها كدعم للمستهلكين أو المنتجين لكي تحقق أهدافها العامة ويشمل الآتي: –

أ-**دعم المستهلكين:** -**وفقاً** لهذا النوع تقوم الدولة بتخفيض ضرائب الدخل لفئة ذوي الدخل المحدود، لكي ترفع من دخلهم النقدي بغرض رفع مستواهم المعيشي. ومن **مميزاته** أنه يزيد من القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود، ولكن من عيوبه أنه غالباً ما يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل، وحتى يكون هناك تناسب ما بين مستوى الدخل السائد والمستوى العام للأسعار فإنه يجب أن تصاحب هذا الدعم قوانين لتثبيت الأسعار على الأقل في المدى القصير لأن الهدف من الدعم هو رفع مستوى الدخل الحقيقي للمواطنين، وبالتالي رفع مستواهم المعيشي.

ب- **دعم المنتجات:** -**ومن خلاله** تقوم الدولة بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع النهائية أو رسوم الإنتاج بغرض تخفيض سعر هذا الإنتاج. **مثلاً** أن تقوم الدولة بتخفيض الضرائب على نوع معين من المشاريع أو المحاصيل دائماً أو لفترة زمنية معينة، وذلك لتشجيعها على الاستمرار في الإنتاج ضمن ما يعرّف بالفراغ الضريبي، وتوجيه النشاط الاقتصادي إليها في الدولة وفقاً لأهداف اقتصادية ومالية معينة. ويمكن حساب قيمة الدعم الذي تتنازل عنه الدولة عن طريق حساب النسبة المخفّضة في الرسوم الجمركية أو الضرائب.

ومن أهم مميزاته أنه يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، **ويعاب عليه** أنه تحدث من خلاله بعض التسربات، ويستخدم هذا النوع لتشجيع ومساعدة المنتجين المحليين على زيادة الإنتاج المحلي.

ت- **دعم المنتجين (أصحاب الأعمال):** -**وفقاً** لهذا النوع من الدعم تقوم الدولة بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الأولية المستخدمة في إنتاج السلع الأساسية، وبذلك تكون أسعار المواد الأولية منخفضة وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج. فيستطيع أصحاب الأعمال

أن ينتجوا بأسعار منخفضة تسمح لأصحاب الدخول المحدودة بزيادة طلبهم على السلع التي ينتجونها.

ومن أهم مميزات هذا النوع أنه يعمل على توفير المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، **ويعاب عليه** أن الدولة من خلاله تخسر إيرادات كثيرة تذهب إلى جيوب المنتجين الذين في الغالب لا يخفضون أسعار الإنتاج النهائي، ويستخدم هذا النوع كسياسة رامية إلى تنمية نوع أو قطاع معين من قطاعات الإنتاج أو للمساعدة في تخفيض تكاليف الإنتاج أو يكون الدعم كسياسة حمائية للمنتج المحلي من المنتج المستورد.

ث- **الدعم الضمني: -ويعرّف** على أنه "الفرق بين سعر بيع السلعة في الأسواق المحلية وسعر بيعها في السوق العالمية". وهذا النوع من الدعم هو مسألة محل جدل شديد بين الاقتصاديين فنرى أنه لا يمكن الأخذ به نظراً لاختلاف ظروف الإنتاج بين الدول، وأيضاً لاختلاف التكاليف ناهيك أصلاً عن عدم وجود سعر عالمي واحد للسلع يمكن الرجوع إليه. (الجبالى، جريدة الأهرام)

ثانياً:- الدعم الحكومي وفقاً لنمط تقديمه للمستفيدين

وفقا لهذا المعيار ينقسم الدعم الحكومي إلى الدعم النقدي والدعم العيني وذلك كما يلي:-

أ- الدعم النقدي

يعرّف الدعم النقدي على أنه "تقديم قيم نقدية للمستفيدين من أجل جعلهم أكثر قدرة على شراء السلع والخدمات المختلفة أو أكثر رغبة في القيام ببعض الأعمال المطلوبة". كما يقصد بالدعم النقدي "منح أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة إعانة مالية في شكل دفعات نقدية على أن تحجب هذه الإعانة على ذوي الدخول المرتفعة". ويعتقد أنصار هذا الأسلوب أنه من شأنه القضاء

على ظاهرة تسرّب الدعم اللصيقة بأسلوب الدعم العيني السائد في الدول النامية. (غريبي، 2003، ص 40)

ومن أمثلة الدعم النقدي برامج توليد الدخل والتي تتضمن تقديم دعم نقدي للأسر الفقيرة مقابل الدعم. كما تعمل على توفير فرص عمل لأفراد هذه الأسر للحصول على دخل يمكنها من مواجهة الأعباء المعيشية، ومن أهم برامج توليد الدخل برامج التوظيف الذاتي ويقصد بها تقديم قروض صغيرة للأسر الفقيرة لإقامة مشروعات صغيرة وبفائدة منخفضة. وهناك برامج الدعم النقدي التي تستهدف تحقيق أهداف أخرى مثل دعم الأسر الفقيرة مقابل استمرار أطفالها في التعليم.(صندوق النقد الدولي، 2012، ص4)

مزايا الدعم النقدي: – (خليل، 2013)

1.لدعم سيصل لمستحقيه فقط: تلك هي الحجة الأكثر وضوحاً وإقناعاً (وشعبية) لدى أنصار الدعم النقدي، وهي بالفعل حجة وجيهة للغاية. إذ أنّ أكثر المتحمسين لآلية الدعم السلعي العيني لا ينكر أن جزءاً كبيراً منه يصل الى غير المستحقين، وأن هناك قدراً من العشوائية في التوزيع. والحقيقة أن وصف ما يحدث بالعشوائية أمر غير دقيق ومضلّل، لأن القادرين يحصلون –بشكل ممنهج– على قدر من الدعم يفوق ما يحصل عليه غير القادرين. فمن يعيش في بيت أكبر يستفيد بشكل أكبر من دعم الكهرباء ومن يمتلك سيارات أكثر يستهلك قدراً أكبر من البنزين المدعوم، وهكذا. بالمقابل فإن توزيع الدعم بشكل نقدي يضمن وصوله مباشرة الى المستحق له دون غيره.

2.تكلفة أقل لتوزيع الدعم: إن تكلفة توزيع الدعم العيني مرتفعة نسبياً فهي تحتاج إلى عدد كبير من العمالة، فيلاحظ على سبيل المثال في ليبيا أن صندوق موازنة الأسعار يعمل به آلاف

الموظفين ويُنفق عليه ملايين الدينارات سنوياً تكاد تنحصر مهمته في التنظيم والرقابة على آلية توزيع الدعم العيني. فيمكن توفير هذه المصاريف إن قُدِّم الدعم بشكل نقدي للمواطنين.

3. مقدار أقل من الفساد المالي: هناك مبدأ اقتصادي معروف: ما أن تكون للسلعة الواحدة أكثر من سعر في السوق ستنشأ على الفور سوق سوداء لها. حيث سيستغل البعض فرق السعر لتحقيق مكسب سهل وسريع، فرغم كل الجهود التي تُبذل لمنع تسرّب السلع المدعومة إلى خارج المنظومة ومهما وُضعت من قيود واتُخذت من إجراءات رقابية فإن هؤلاء سيجدون طرقاً لتجاوزها وسينتهي فارق السعر (الدعم) في جيوب منظومة الفساد بدلاً أن يصل الى المواطن.

4. تقليل الاستهلاك: تقوم فكرة الدعم العيني على مبدأ أنه كلما استهلكت أكثر كلما حصلت على دعم أكبر من الدولة. مثلاً لو أن الدولة تدعم رغيف الخبز بـ 20 درهماً فإن من يشتري خمسة أرغفة سيحصل على دعم بدينار واحد، ومن سيشتري 20 رغيفاً سيحصل على دعم بأربعة دينار. حتى لو لم يكن الحصول على حصة أكبر من الدعم هدفاً في حدّ ذاته فإن تقديم السلع للمستهلكين بسعر رخيص سيشجعهم على مزيد من الاستهلاك وسيقضي على الحافز للاقتصاد والترشيد **فالكهرباء أكبر مثال على ذلك.** وفي ظل نظام الدعم النقدي فإن المستهلك يدفع التكلفة الحقيقية للسلعة وبالتالي سيكون نمط استهلاكه أكثر ترشيداً ومسؤولية.

5. منح حرية الاختيار للمستهلك: تقوم الدولة بدعم سلع محدّدة مفترضة أنها بذلك تحقق أكبر منفعة للمستفيد من الدعم، مثالاً على ذلك سلّة السلع التموينية التي تشمل كميات محددة من السلع مثلاً (السكر–الزيت –الطماطم –الأرز –الشاي –الدقيق –المكرونة –رغيف الخبز)، هي سلع محددة نوعاً وكماً على الرغم من التباين والاختلاف في رغبات وتفضيلات المستهلكين، والتي تُعني أنّ الدعم العيني لا يحقق للمواطن أكبر استفادة ممكنة ولا يلبي أولوياته الحقيقية.

الأمر ذاته ينطبق على أشكال الدعم الأخرى فلو قدمت سلعة الكهرباء للمواطن بتكلفتها الحقيقية ومنح المستهلك قيمة الدعم نقداً فهل سيستهلك نفس المقدار أو أنه سيستهلك مقداراً أقل ليستغل الدعم في شراء سلعاً أخرى. وبالتالي فإن مقدار الدعم النقدي سيعطي للمستفيد خيارات متنوعة من السلع وهو سيوجه استهلاكه لما يناسبه.

6. تخصيص أفضل للموارد على المستوى الوطني: تقوم الدولة بدعم القمح مرتين: **مرة** عبر شراءه من الفلاحين بأسعار أعلى من السعر العالمي، **ومرة ثانية** بتقديمه للمستهلك بسعر يعادل جزءً بسيطاً من تكلفته. فالقمح –مقارنة بمحاصيل أخرى كالبطاطس –محصول مكلّف مالياً ومائياً ومن الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي منه، وبالتالي ستظل هناك حاجة لاستيراده. فإذا توقفت الدولة عن دعم القمح بشكل عيني سينخفض الطلب عليه ويزداد على سلع بديلة كالبطاطس والشعير مثلاً وبالتّالي سترتفع أسعارها وتزداد المساحات المزروعة منها، وفي الوقت ذاته ستنخفض الحاجة لاستيراد القمح وينخفض سعره. أي أن السوق سيعمل بكفاءة وسيتم تخصيص الموارد المحدودة بشكل أفضل لتحقيق احتياجات المجتمع بأقل تكلفة بدلاً من التشوهات الاقتصادية الناشئة عن فرض سعر مصطنع لسلعة بعيداً جداً عن تكلفة إنتاجها الحقيقية.

7. تسهيل المحاسبة وإغلاق الثغرات: يوجد في أي تقرير للموازنة العامة كثيراً من التفاصيل عن أسعار السلع المدعومة مثل القمح، والوقود، وآليات التعاقد لشرائهما، وتحركات الأسعار المتوقعة وتأثيرها على تكلفة الدعم. ذلك يولد لدينا فكرة بسيطة عن درجة تعقيد مسألة التعاقد على شراء السلع المدعومة، وكذلك بقية المراحل والإجراءات من نقل وتوزيع وتخزين وترخيص وتسعير الى آخره؛ الأمر الذي يجعل مسألة المحاسبة والرقابة في غاية الصعوبة ويزيد كثيراً من فرص وجود ثغرات ينفذ منها الفساد المالي. بالمقابل فإن الدعم النقدي يقتصر على دفع مبالغ وفق معايير

كمية واضحة (مقدار الدخل –عدد أفراد الأسرة) وبإجراءات بسيطة الأمر الذي يقلل كثيراً من فرص الفساد.

8. توفير الخدمة بشكل جيّد: وهنا يأتي دور القطاع الخاص في تحسين مستوى الخدمة المقدّمة بل أيضاً في تقليل سعرها. فإذا تم فتح المجال للقطاع الخاص على سبيل المثال لتوفير الكهرباء فالمنافسة بين الشركات المقدمة لخدمة الكهرباء سوف تجعل كل شركة مرغمة على توفير أفضل خدمة بأقل سعر لتوسيع قاعدة المستخدمين.

9. إمكانية استغلال الدعم كحافز: وهو ما يُسمى بالدعم النقدي المشروط فمثلاً إذا قُدم الدعم النقدي للأسر الفقيرة التي لديها أطفال فيمكن ربط الحصول على هذا الدعم باستمرار الطفل في المدرسة. فذلك من شأنه أن يقلل من نسب التسرب المبكر من الدراسة. أما إذا تم منح دعم إضافي (أو إعفاء ضريبي) لمن يعمل من الزوجات والأبناء فذلك سيقلل من نسب الإعالة في الأسر، هذه مجرد أمثلة قليلة لما يمكن أن يتحقق إذا تم ربط حصول المواطنين على دعم نقدي بسلوكيات إيجابية. طبعاً كل تلك الأمثلة لا يمكن تحقيقها في ظل منظومة الدعم العيني العشوائي.

عيوب الدعم النقدي:

إن للدعم النقدي مجموعة من العيوب أهما ما يلي:–

1. أن الزيادة النقدية ربّما لا تعوض العمال والموظفين وصغار الملاك وأصحاب المعاشات الأساسية عمّا يلحق بهم من خسارة بعد رفع الدعم. إذ من المتوقع أن ترتفع أسعار العديد من السلع لتكون مساوية للأسعار الدولية أو على الأقل سوف ترتفع بمقدار يفوق المقدار الذي

كان يخصص لها، وبالتالي سوف تنخفض الدخول الحقيقية، ومن ثم ينخفض مستوى المعيشة بشكل ملحوظ.

2. أنه إذا ارتفعت أسعار السلع التي تدخل في إنتاج العديد من السلع الأخرى فإن أسعار هذه الأخيرة سوف ترتفع أيضاً، وبالتالي لا يمكن للزيادة في الدخول أن تعوِّض محدودي الدخل عن جملة الخسائر التي ستنجم عن ذلك.

3. إن أي زيادة في الأجور لا ترتبط بزيادة مناظرة في مستوى الإنتاج وسوف تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج في الوحدات الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الفائض المتوقع الحصول عليه بعد زيادة أسعار المنتجات التي تبيعها هذه الوحدات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن زيادة عرض النقود سوف يؤدي إلى تحقيق مستوى أعلى من التضخم.

4. بما أن السلع المستهدفة برفع الدعم هي من مجموعة السلع الأساسية الضرورية الداخلة في بنود الإنفاق اليومي لمحدودي الدخل، ونظراً لأن أسعارها سوف ترتفع بمعدلات أعلى من معدلات الانخفاض في أسعارها عندما كانت مدعومة. فإنه من المتوقع أن يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة نسبة ما تخصصه الأسر للإنفاق على هذه السلع، ومن ثم سوف تتأثر مقدرتها على الإنفاق على كافة بنود الاستهلاك الأخرى، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث انكماش في الطلب على الكثير من المنتجات والخدمات الأخرى، والذي بدوره يؤدي إلى إحداث ركود في بعض الصناعات الأخرى ومن ثم الاقتصاد ككل.

5. إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات بعد رفع الدعم بما يتناسب مع التكلفة الحقيقية للإنتاج سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام للدولة باعتبارها مستهلكاً لهذه السلع والخدمات، وبالتالي زيادة العبء على الميزانية العامة للدولة.

ب- الدعم العيني

يعرّف الدعم العيني بأنه "تدخل الدولة لتخفيض أسعار سلع وخدمات معينة غالباً ما تكون هذه السلع والخدمات الأساسية. ممّا يؤدى في النهاية إلى زيادة الدخل الحقيقي للمستهلكين".

يقصد بالدعم العيني: أنه "الدعم المخصص من الميزانية العامة للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى. إذ يتضمن بيع السلع للمستهلك النهائي بأسعار تقل عن أسعار السلع في الأسواق العالمية، وبيع السلع المحلية بأسعار تقل عن تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة منها". حيث أنه يمثل إنفاقاً حقيقياً من ميزانية الدولة ويركز على السلع الغذائية كالقمح والدقيق وغيرها. (الجسمي، 1983، ص32)

ويعرّف الدعم العيني: على أنه توفير سلع وخدمات معينة للفقراء بأسعار منخفضة، ويعد من أكثر أنواع الدعم انتشاراً وخاصة في حالة التضخم المرتفع حيث تتآكل قيمة الدعم النقدي المباشر.

وهناك خمسة نظم رئيسية للدعم العيني نوردها في الآتي:- (فتح الله وآخرون، 2012، ص4)

1. **الدعم العام للأسعار:** وفيه يتم توفير السلع لكافة فئات المجتمع بأسعار أقل من سعر السوق، ولكن يعاب عليه وصول الدعم لمن لا يستحقه.
2. **البطاقات التموينية:** وهي توزيع حصص محددة من السلع بأسعار أقل من أسعار السوق.
3. **كوبونات الغذاء:** وهي توزيع كوبونات ذات قيمة نقدية محددة على الفئات المستهدفة لتمكنها من الحصول على السلع التي يحتاجونها من السوق.
4. **برامج التغذية المكمّلة:** وهي تستهدف فئات معينة مثل تقديم وجبات غذائية لتلاميذ المدارس، والأمهات في فترة الحمل وأغذية الأطفال الرضع.

5. **الاستهداف الذاتي:** وهو دعم السلع التي يستهلكها الفقراء بنسبة أكبر حيث ينخفض الاستهلاك منها مع ارتفاع مستوى الدخل.

كما توجد أنواع أخرى من الدعم تقوم على **دعم القطاع الإنتاجي** من خلال استثمارات ميسّرة من قبل الدولة تُمكنه من الانتعاش، وقد لجأت عدّة دول غربية منها فرنسا وإسبانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية إلى هذا النوع من الدعم لإنقاذ القطاع المصرفي وقطاع السيارات وقطاعات أخرى مثل العقار في موجة الأزمة المالية العالمية بين 2008م و2012م.

- **مزايا وعيوب سياسة الدعم العيني:** -(إرشيد، 2015)

إن الهدف الأساسي من تطبيق سياسة الدعم العيني هو مساعدة أفراد المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة منهم. فالدعم قد يكون عاملاً يزيد من رضى أفراد المجتمع على أداء الدولة، وقد يكون وسيلة لإخراج الكثيرين من دائرة الفقر. إلا أنه وفي نفس الوقت قد تكتنفه بعض العيوب، ومنها أنه يؤدي إلى إرهاق ميزانيات الدول في حالة أنه لم يطبّق بشكله الصحيح. **وفيما يلي أهم مزايا وعيوب الدعم العيني:-**

أ- مزايا الدعم العيني:

على الرغم من أنه يوجد العديد من السلبيات المرتبطة بتقديم الدعم في شكل عيني إلا أن له مجموعة من المميزات نلخصها فيما يلي:-

- المحافظة على مستوى معيشة مناسب لشريحة محدودي الدخل، وتمكينهم من استهلاك السلع والخدمات الضرورية التي لم يكن باستطاعتهم استهلاكها.

- يعتبر الدعم السلعي بمثابة دخل عيني للأفراد (خاصة في ظل تدني الأجور والتي لا تواكب الزيادات المستمرة في المستوى العام للأسعار).
- يولد رضى لدى أفراد المجتمع على أداء الدولة بحيث يشعروا أنهم دائماً تحت رعايتها.
- حماية المستهلكين من تقلبات الأسعار، والتي تحدث أحياناً بسبب الأزمات العالمية التي تدفع بالأسعار نحو الزيادة أو بسبب تلاعب التجار والوسطاء في السوق المحلية.

ب- عيوب الدعم العيني: (أحمد،2014)

تتجه آراء العديد من الاقتصاديين نحو الانتقال من سياسة تقديم الدعم في شكل عيني إلى تقديمه في شكل نقدي، وذلك لأن الدعم العيني تشوبه مجموعة من العيوب تتمثل في الاتي:-

- **إهدار الموارد الاقتصادية: إن** زيادة الدعم تتسبب في إهدار الموارد الاقتصادية. فمثلاً دعم الطاقة للفئات الفقيرة يؤدي إلى سعي المستثمرين للحصول على السلع بنفس السعر بسبب انخفاض سعرها، وكذلك فإن مقدار الدعم على المواد البترولية مثلاً يصل إلى مبالغ كبيرة ممّا يعد ذلك إهدار للموارد المالية المتاحة، حيث تتحمل الدولة الفرق بين السعر المحلى والسعر العالمي والذي يمكن استغلاله في تنمية قطاعات أخرى في الدولة، على سبيل المثال كالبنية التحتية أو تشجيع الاستثمار.

- **خلق فساد وسوق سوداء:** يصاحب الدعم ظهور الفساد. فعلى سبيل المثال دعم المواد البترولية "البنزين" يؤدي إلى خلق سوق موازية "السوق السوداء" والتي يباع فيها البنزين "المدعوم" بأسعار غير مدعومة ولكنه متوفر في الأسواق الغير رسمية فيخلق تسرب في حلقة الضخ في الموازنة مما يؤدي إلى توسع الأسواق الموازية الغير رسمية وتهالك أو تدهور القطاع الرسمي خالقاً معه أزمة كبيرة في عدم توفر السلعة "البنزين" بالأسعار المدعومة.

– **تشوّه في آليات السوق:** يؤدي تدخل الدولة في السوق من خلال سياسات الدعم إلى تشوّه في آليات السوق المنظمة للسلع المرتبطة بالسلع المدعومة، ويتسبب في إهدار فرص الاستثمار في الطاقة فهي تساهم في تقويض قرارات الاستثمار والحد من تحفيز الشركات من أجل أن تصبح أكثر كفاءة، حيث تدخل الدولة يعمل على خروج المستثمرين من الاستثمار لأنه لا يوجد من لدية القدرة التنافسية مع الدولة.

– **من حيت التكلفة** تعتبر سياسة الدعم العيني مكلفة للحكومات نتيجة توجيه الموارد بعيداً عن الأولويات الأخرى مثل الحفاظ على البيئة والتعليم والصحة والبنية التحتية.

– **عدم وصول الدعم للمستحقين:** إن من عيوب الدعم العيني هو عدم وصول الدعم لمستحقيه، وعدم التوزيع العادل للثروة لصالح القلة على حساب الأكثرية، والأغنياء على حساب الفقراء.

المبحث الثالث: -التجارب الدولية المطبقة للدعم الحكومي

إن إصلاح الدعم ليس قضية الدول النامية فحسب، بل قضية الدول المتقدمة والصناعية أيضاً، حيث تسعى هذه الدول إلى إصلاح برامج الدعم المتبعة لديها. فبعد انهيار الكتلة الشرقية وظهور نظام عالمي جديد أحادي القطب، ظهرت بعض الدعوات التي تلتزم الموقف السلبي من الدعم الحكومي، إلا أن هذه الدعوات شكلت الأساس الأيديولوجي للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، ممّا أدّى إلى تجدد الدعوات بضرورة تدخل الدولة، ومن أشكاله الدعم الحكومي لفئات معينة أو لقطاعات اقتصادية معينة. فعلى سبيل المثال-إن أغلب الدول الغربية لديها برامج للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وبرامج دعم للعاطلين عن العمل، وظلّت دول مجموعة العشرين تقدم دعماً حكومياً للوقود الأحفوري حيث تعهدت عام 2009م بإلغائه، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم الزراعي ممّا دعا باقي الأطراف الأساسية في منظمة التجارة العالمية إلى المطالبة مراراً بتخفيضه. كما أن قطاع الطائرات المدنية لديها يستفيد بشدة من برامج تطوير الطائرات والمعدات العسكرية الذي يحصل على قدر كبير من نفقاته من الحكومة الأمريكية إلى جانب الاستفادة من الإعفاءات الضريبية، ووفقاً لهذا البرنامج للدعم الحكومي فإن شركة إيرباص تحصل على 33% من تكاليف مشروع التطوير في صورة قروض حكومية يتم سدادها بالكامل مع فوائدها خلال 17عاماً. وظلت الحكومة البريطانية تتكفل بدفع أكثر من 90% من قيمة الإيجار للعاطلين عن العمل وأولئك الذين يعملون بدوام جزئي حتى أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستكون مضطرة لتقليص هذا الدعم في ظل ارتفاع أسعار الايجارات في لندن (خليل، 2013)، كذلك قامت بعض الدول بتطبيق سياسة بديلة لسياسة الدعم السلعي بما يتناسب مع تحقيق أكبر منفعة ممكنة خاصة لشرائح المواطنين ذوي الدخل المتدني والمتوسط والتي لا تستطيع تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات الضرورية. (بو فروه، بركة، 2016، ص102)

وفيما يلي أهم التجارب الدولية التي قامت بالتحول أو الإصلاح لبرامج الدعم الحكومي نلخصها من أجل الوقوف على أهم الدروس المستفادة منها:-

- **التجربة المغربية:-**

يمكن الحديث عن تجربة المغرب في رفع الدعم الحكومي عن البترول التي تمت على مرحلتين الأولى استمرت عامين، تَمّ فيهما اعتماد نظام المقايسة، وبدأت الثانية مطلع عام 2016م وأُسند فيها تسيير القطاع إلى المهنيين مع احتفاظ الدولة بدور رقابي وتنظيمي هدفه الإبقاء على الأسعار تحت سقف معين. كما اتخذت السلطات المغربية إجراءات أخرى هدفها ضمان فائدة أكبر وتسديد أدق للدعم الحكومي. لكن تلك التدابير اصطدمت بعائق رئيسي هو غياب قاعدة بيانات إحصائية تُمكّن من تحديد المستفيدين وفق مستويات الدخل. وقد عمدت السلطات إلى حلّ مؤقت هو فرض تعويضات على المستهلكين الكبار للسلع الاستهلاكية الأساسية مثل المصانع وشركات المشروبات والحلويات والمطاحن والمطاعم ونحو ذلك. (شبكة الجزيرة، 2016)

- **التجربة الأردنية:-**

بدأت الحكومة الأردنية تدريجياً بإزالة دعم المنتجات الحيوية في عام 2005م، واستمرت في ذلك حتى عام 2008م حيثُ تمت إزالة الدعم بشكل كامل تقريباً (باستثناء الدعم عن غاز الطهي)، والذي بدوره أدّى إلى ارتفاع الأسعار في الأردن بنسبة 67% الذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية. هذا بدوره تسبب في ظهور موجة من الاحتجاجات التي تم التعامل معها من قبل الحكومة، وذلك من خلال إدخال مقياس تعويض يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي من حيث الزيادات في رواتب موظفي الخدمة المدنية وزيادة في دعم المواد الغذائية، والحد من

بعض رسوم الاستيراد بالإضافة إلى تقديم مشاريع لمكافحة الفقر والبطالة، علاوة على ذلك فقد تم إصلاح صندوق المعونة الوطنية ومنصة الأردن للمساعدة الاجتماعية. (المرصد الاقتصادي الأردني، 2014، ص10)

❖ **التجربة المكسيكية:-**

أظهرت نتائج (اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بدول أمريكيا اللاتينية ودول البحر الكاريبي) أن نسبة الفقراء في دولة المكسيك انخفضت خلال الفترة (2000م-2006م) بينما عاودت الارتفاع خلال الفترة (2006م-2008م) لتشمل 45% من السكان خلال العام 2008م، وارتفعت مرة أخرى خلال الفترة (2008م-2010م) لتصل إلى 46.2% من السكان خلال العام 2010م بما يقدر بنحو 52 مليون شخص. وترتفع نسبة الفقر في المكسيك وذلك على الرغم من الجهود الناجحة التي تبذلها الحكومة في الاهتمام بالصحة والأمن الاجتماعي والإسكان.

يُعد دعم السعر العام للمنتجات الغذائية (الذرة، القمح والدقيق، الخبز،....إلخ) من أكثر أنواع برامج دعم الغذاء انتشاراً في المكسيك. بالإضافة إلى ذلك يوجد العديد من برامج الاستهداف الكلي وبرامج الاستهداف الجزئي حيث توجد المجمعات الاستهلاكية التي تباع فيها السلع بسعر منخفض، ويوجد أيضاً الكوبونات الغذائية (مثل البطاقات التموينية للألبان) وبرامج التوزيع المباشر (مشروعات الغذاء التكميلية التي تقوم بها وزارة الصحة).

بشكل عام يهدف نظام الدعم الغذائي في المكسيك إلى الحفاظ على القوة الشرائية لدخول قاطني المناطق الحضرية من خلال التحكم في الأسعار والتخفيف من ضغط ارتفاع الأجور. كذلك يعتبر برنامج الفرص (opportunities) هو البرنامج الرئيسي للحد من الفقر في دولة

المكسيك ويبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج نحو 5.8 ملايين أسرة مكسيكية (34 مليون فرد) خاصة في المناطق الريفية.

إن برنامج الفرص لا يهدف فقط إلى التخفيف من الآثار المباشرة للفقر من خلال التحويلات النقدية والعينية ولكن يهدف إلى الخروج من دائرة الفقر من خلال تحسين نظام التغذية والصحة والتعليم. كذلك يوفر البرنامج التحويلات النقدية للأسر الفقيرة للاهتمام بصحتهم وضمان تعليم أطفالهم، وعلى الرغم من إشادة البعض بمميزات هذا النظام إلا أنه قد تعرض للنقد نظراً لاعتماده على المساعدات الحكومية. وفي عام 2010م تبنّت الحكومة برنامجاً جديداً ضمن برنامج الفرص للأفراد الذين يسكنون الحضر، وقد وصل عدد المستفيدين من هذا البرنامج إلى 1.3 مليون مستفيد من قاطني الحضر، وقد توسعت مظلة المساعدات الحكومية في المكسيك لتشمل التأمين الصحي للأفراد الذين لا يشملهم نظام الضمان الاجتماعي في الدولة من خلال برنامج التأمين الصحي الشعبي. حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام 43 مليون فرداً خلال عام 2010م، وقد استهدفت الحكومة زيادة عدد المستفيدين إلى 49 مليون مستفيد بنهاية عام 2011م. وقد أشاد العديد من الأفراد بهذا البرنامج نظراً لأنه قام بتوفير الدواء والرعاية الصحية لمنخفضي الدخل، ولكن تعرض هذا النظام أيضاً للانتقاد حيث أشار البعض إلى أنه نظام غير كفؤ ولا يصل إلى المجتمعات الفقيرة في الدولة. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،2012، ص6)

- **التجربة الكينية:-**

يتم تنفيذ برامج التحويلات النقدية للأيتام والأطفال الضعفاء في كينيا بهدف تقديم المساعدات النقدية للأسر التي ترعى الأيتام والأطفال الضعفاء. قد شملت المرحلة الأولى 500 أسرة في عام 2004م وبعد نجاح البرنامج في المرحلة الأولى وتأثيره الإيجابي على التعليم والصحة والتغذية

شملت المرحلة الثانية 7500 طفل يتيم أو ضعيف إلى أن بلغ عدد الأسر المستفيدة في الوقت الحالي 75000 أسرة، ويستهدف البرنامج تغطية 100 ألف أسرة و300 ألف طفل يتيم أو ضعيف. ويستهدف البرنامج الطفل الذي يقع في الفئة العمرية من يوم إلى 17 سنة ويفقد أحد أبويه على الأقل، أو يعاني من مرض مزمن، وأن تكون الأسرة فقيرة أي تتسم بثماني خصائص الفقر التي يضعها البرنامج على الأقل. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،2012، ص5)

❖ **التجربة البنجلادشية:-**

تعد بنجلاديش واحدة من أفقر دول العالم، ففي مسح وإنفاق الأسر عام 2010م أظهرت النتائج أن ثلث المواطنين يعيشون تحت خط الفقر، حيث تختلف درجة الفقر من مجموعة لأخرى، لذا تحاول الحكومة الحد من الفقر من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من برامج الضمان الاجتماعي وقد خصصت الحكومة لذلك 14.8% من إجمالي ميزانية عام (2010م-2011م) لهذه البرامج بما يمثل 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تطبيق 64 برنامجاً للجانب الاجتماعي خلال العام المالي (2008م-2009م) تضم مختلف الوزارات والقطاعات. وقد تنوّعت هذه البرامج بين تحويلات نقدية وبرامج الأمن الغذائي وبرامج القروض متناهية الصغر، وخلال الفترة (2000م-2005م) انخفضت نسبة الفقر المادي من 48.9% إلى 40% ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 31.5% خلال عام 2010م. وقد استهدفت الحكومة تقليص نسبة الفقر لتصل إلى 25% خلال عام 2013م ثم إلى 15% خلال عام 2021م. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج نحو 11.4 مليون مستفيد من الذكور و24.1 مليون من الإناث. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،2012، ص7)

وتم تطبيق هذه البرامج في بنجلادش لخدمة محدودي الدخل المحرومين من التعليم، ومن يعانون من سوء الحالة الصحية وتتمثل هذه البرامج فيما يلي: –

أ- التحويلات النقدية: المعاشات لكبار السن، معاش للمعاقين الذين يعانون عجز ومعاش للأرامل،.....إلخ.

ب- التحويلات العينية: برامج التغذية وبرامج التنمية للفئات الضعيفة، .....إلخ.

ت- دعم الأسعار: دعم الكهرباء والمخصبات الزراعية، دعم الغذاء،.....إلخ.

ث- توفير فرص عمل: توفير فرص عمل في الريف، برامج توظيف،.....إلخ.

ج- الإعفاء من الرسوم: مجانية التعليم، توفير بطاقات صحية.

ح- برامج أخرى: توفير مساكن للأفراد الذين بلا مأوى، برامج تأهيلية للمتسولين ومشروعات توظيفية لهم، قروض متناهية الصغر للسيدات.

الفصل الثالث

واقع الدعم في الاقتصاد الليبي

المبحث الأول: – الاقتصاد الليبي (خصائصه ومختنقاته)

المبحث الثاني: – تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد الليبي

المبحث الثالث:– دور الدعم السلعي وأثره على الميزانية العامة للدولة

المبحث الأول: -تعريف الاقتصاد الليبي وخصائصه ومختنقاته

أولاً:- تعريف الاقتصاد الليبي

يمثل الاقتصاد الليبي نمطاً مثالياً لاقتصاد نامي ومفتوح يعتمد اعتماد شبه كلي على عائدات النفط، فهو اقتصاد ريّعي يعتمد بصورة مباشرة على مورد واحد أساسي وناضب هو النفط، وهو مصدر التمويل الأساسي للميزانية العامة ولكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يشكل النفط حوالي 57% من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لسنة 2015م، ويعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاداً منفتحاً على العالم الخارجي من خلال الاستيراد والتصدير، حيث تشكل إيرادات صادرات النفط حوالي 97% من إجمالي الإيرادات، كذلك يتم استيراد 85% من احتياجات السوق المحلية خلال تلك السنة. كما يشكل القطاع الحكومي المصدر الرئيسي للتشغيل، حيث بلغ عدد العاملين الذين يتقاضون مرتباتهم من الميزانية العامة حوالي 1.6 مليون موظّف أي ما يعادل 25% من عدد السكان وهي نسبة مرتفعة للغاية في الوقت الذي يتم الاعتماد فيه أيضاً بصورة تكاد تكون كلية على القطاع العام في مجال الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية والدعم السلعي والأجور. (شنيبيش،2017، ص8)

وقد أدّت الزيادة في معدلات الاستهلاك وسوء استغلال الموارد الاقتصادية إلى ارتفاع معدل البطالة بسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل ومحدودية الموارد البشرية، كذلك النقص الشديد في البيانات والمعلومات الدقيقة والحديثة والمنتظمة وتشتتها، وهو ما يؤدي إلى غياب التخطيط السليم ويؤثر سلباً على اتخاذ القرارات السليمة والذي ينعكس سلباً على تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة إذا صاحبها عدم استقرار سياسي وأمني ممّا يؤثر على تحقيق التقدم، الذي لن يتوفر إلا بانتهاج سياسات اقتصادية تقوم على الشفافية ومحاربة الفساد ، والذي ضاعف

من حجم التحديات، خاصة في مجال إدارة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية وسياسة الاستثمار. (شنيبيش،2017، ص8)

ثانياً:- خصائص ومميزات الاقتصاد الليبي

يتمتع الاقتصاد الليبي بالعديد من الخصائص التي تميّزه وتجعله من الاقتصاديات الغنية، وفي هذا الإطار سنتناول بعضاً من هذه الخصائص وذلك كما يلي:-

أ- الخصائص الجغرافيّة:

المساحة والسكان: تقع ليبيا في وسط شمال قارة إفريقيا، حيث تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يعتبر بوابة العبور لقارة إفريقيا، فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل يصل طوله إلى 1850 كيلو متر، وتعتبر ليبيا رابع أكبر البلدان مساحة في إفريقيا والسادسة عشر عالمياً بمساحة تبلغ 1.760.000 كيلومتر مربع، أما **عدد السكان** فيبلغ حوالي 6.2 مليون نسمة، بمعدل زيادة سكانية 2%، يعيش 78% من السكان في المدن حيث يتمركزون بشكل أساسي في ثلاث مدن هي طرابلس وبنغازي ومصراته حسب إحصائيات 2012م هذه الإحصائيات ليست نهائية إذ أن المسح السكاني أخذ في ظروف سياسية وأمنية غير اعتيادية. (بوعرابة وتفرانت، 2017، ص73)

الموارد الاقتصادية: احتلت ليبيا المرتبة رقم 55 من أصل 58 دولة طبقا لمؤشر إدارة الموارد **(RGI)** الصادر عام 2013م من معهد "**Revenue Watch**" ومقره نيويورك الذي يقيس أداء هذه الدول في تسيير مواردها بقطاعات النفط والغاز والتعدين، وبسبب الصراعات الداخلية عقب ثورة 2011م وعدم وجود سياسات فعالة فقد فشلت ليبيا في إدارة مواردها من النفط والغاز والتعدين(المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ب،2016، ص6)، وبالرغم من أن ليبيا تمتلك الموارد البتروكيمياوية والحديد والصلب والأسمدة والإسمنت، وكذلك وجود العديد من الصناعات الأخرى

وامتلاكها مساحة شاسعة من الأراضي والمنتجات الزراعية إلا أنها تفتقر للتخطيط والإدارة بشكل جيد، لكن كونها دولة نفطية بامتياز فإن الصناعات النفطية والبتروكيمياويات تعطيها ميزة نسبية وقدرة تنافسية على مستوى الاقتصاد العالمي.

ب- الخصائص الاقتصادية:

الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي من الدعائم الأساسية التي تكشف التطور الاقتصادي ومسيرته التنموية وذلك لتعبيره عن مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات المنتجة ضمن الحدود السياسة للدولة خلال فترة زمنية معينة مداها سنة. **وغالباً** ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشراً لمستوى المعيشة في الدولة.

والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2008م-2014م):-

الجدول رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2008م-2015م)

(القيمة بالمليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2008م	90344.6	-
2009م	63689.1	%29.5-
2010م	87375.0	%37.1
2011م	39171.1	%55.1-
2012م	100627.3	%156.9
2013م	65994.5	%34.4-
2014م	30871.0	%53.2-
2015م	38300.30	%10.9-

المصدر/مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

يلاحظ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتتبع وبشكل كبير تحركات قطاع النفط، حيث تمتد تأثيرات قطاع النفط وانعكاساتها إلى القطاعات غير النفطية التي تعتمد في تمويلها على العائدات النفطية، وهذا ما هو ملاحظ في الجدول السابق والذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2008م-2015م)، حيث يلاحظ تذبذب قيم الناتج المحلي الإجمالي صعوداً وهبوطاً من سنة لأخرى متأثراً بالمتغيرات الخاصة بإنتاج النفط، الأمر الذي يجعل قيم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تأخذ القيم الموجبة تارة والقيم السالبة تارة أخرى، فيلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل أعلى مستوى له سنة 2012م بقيمة 100627.3 مليون دينار، في حين أنه سجل الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى له في سنة 2014م بقيمة 30871.0 متأثراً بانخفاض إنتاج النفط الذي سجل أيضاً أدنى مستوى له حيث بلغ الإنتاج اليومي 0.5 مليون برميل يوميًا، والذي تزامن مع انخفاض الأسعار العالمية للنفط ، ومن ثم يلاحظ تعافي قطاع النفط والذي بدوره انعكس بصورة مباشرة على الناتج الاجمالي والذي ازداد إلى 38300.30 مليون دينار في سنة 2015م.

التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الاضافية الأخرى.

ويبين قطاع التجارة الخارجية في ليبيا نمط واتجاهات العلاقات التجارية لليبيا مع بلدان العالم الخارجي، حيث يوضح الجدول التالي حجم التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (2008م-2018م):

الجدول رقم (2): يبين حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) خلال الفترة (2008م-2018م)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2008م	77027.0	-25938.0	51089.0
2009م	46319.0	-27503.0	18816.0
2010م	61658.0	-31881.0	29777.0
2011م	23254.0	-13664.0	9590.0
2012م	76893.0	-32243.0	44650.0
2013م	58442.6	-432429.0	15199.0
2014م	24511.0	-38631.7	-14120.7
2015م	14996.9	-22684.5	-7687.6
2016م	9402.0	-12047.0	-2645.0
2017م	26221.7	-14673.1	11549.6
2018م	40935.9	-18667.6	22268.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى أن الاتجاه العام للتجارة الخارجية الليبية قد اتسم بالتذبذب في قيمة الصادرات والواردات، فقد شهدت قيمة الصادرات انخفاض ملحوظاً سنة 2009م بنسبة 66.29% مقارنة بسنة 2008م لتعاود الارتفاع سنة 2010م بنسبة 24.87% مقارنة بسنة 2009م، إلا أن قيمة الصادرات تراجعت خلال السنوات 2011م–2018م لتسجل سنة 2016م أقل قيمة خلال السنوات المذكورة، أما فيما يتعلق بقيمة الواردات فقد شهدت هي الأخرى تذبذباً واضحاً، حيث انخفضت سنة 2009م بنسبة 5.69% مقارنة بسنة 2008م، لتعاود الارتفاع خلال السنوات التي تليها حيث سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2013م ثم عاودت الانخفاض خلال السنوات حتى سنة 2018م.

أهم الصادرات:

تمثل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي حجم الصادرات حيث يمثل البترول ما نسبته 95.3% من إجمالي الصادرات، أما المواد الكيماوية فتمثل 4.7% من الصادرات بالإضافة إلى الحديد ومنتجاته وبعض السلع الغذائية. والجدول الآتي يبين حجم الصادرات خلال الفترة (2008م-2018م):

الجدول رقم(3): يبيّن حجم الصادرات خلال الفترة (2008م-2018م)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	الصادرات النفطية	صادرات غ نفطية	إجمالي الصادرات
2008م	75243.0	1784.0	77027.0
2009م	44626.0	1693.0	46319.0
2010م	59850.0	1808.0	61658.0
2011م	22789.0	465.0	23254.0
2012م	75355.0	1538.0	76893.0
2013م	56445.3	1997.5	58442.6
2014م	22951.4	1559.6	24511.0
2015م	13853.2	1143.7	14996.9
2016م	8676.0	726.0	9402.0
2017م	24910.7	1311.0	26221.7
2018م	39574.8	1361.1	40935.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

يلاحظ من الجدول السابق تذبذب حجم الصادرات خلال الفترة المدروسة صعوداً وهبوطاً، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2008م بقيمة 77027.0 مليون دينار، في حين سجلت أدنى قيمة سنة 2016م بقيمة 9402.0 مليون دينار، كذلك يلاحظ من الجدول السابق أن الصادرات النفطية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الصادرات طيلة السنوات خلال الفترة نفسها.

أهم الواردات:

يعتبر الاقتصاد الليبي اقتصادا استهلاكياً بالدرجة الأولى أكثر من كونه اقتصاداً إنتاجياً، حيث يعتمد في استهلاكه على السلع المستوردة من الخارج، حيث توزع الواردات على آلات ومعدات نقل وتمثل 42.3% من الواردات، بالإضافة منتجات غذائية وتمثل 17.1% من الواردات، أما الباقي فيمثل منتجات مصنعة مختلفة وأهمها الأجهزة الكهربائية والأدوية والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والورقية والزجاجية ومواد البناء....إلخ. والجدول التالي يوضح حجم الواردات خلال الفترة (2008م-2018م):

الجدول رقم(4): يبين حجم الواردات خلال الفترة (2008م-2018م)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	إجمالي الواردات
2008م	-25938.0
2009م	-27503.0
2010م	-31881.0
2011م	-13664.0
2012م	-32243.0
2013م	-432429.0
2014م	-38631.7
2015م	-22684.5
2016م	-12047.0
2017م	-14673.1
2018م	-18667.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

يلاحظ من الجدول السابق تذبذب قيمة الواردات خلال الفترة المدروسة، فقد انخفضت بنسبة 58.5% سنة 2011م مقارنة بسنة 2010م لتعاود الارتفاع بشكل كبير سنة 2012م بنسبة

مقدارها 199% مقارنة بسنة 2011م، وسجلت أعلى قيمة واردات سنة 2013م مقدارها 432429.0 مليون دينار، وخلال الفترة (2014م-2018م) تراجعت قيمة الواردات حيث سجلت أدنى قيمة خلال سنة 2016م بمقدار 12047.0 مليون دينار.

مستوى التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك:

التضخم: يعاني الاقتصاد الليبي من ارتفاع معدل الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار، فقد شهدت السنوات الأخيرة تذبذب واضح في مستوى التضخم حيث بلغ معدل التضخم 9.3% حتى نهاية عام 2018م.

وترجع أسباب التضخم إلى مجموعة من العوامل، يتعلق بعضها بجانب العرض ويتعلق بعضها الأخر بجانب الطلب، وبالرغم من ذلك لم يتم اتخاذ خطوات فعالة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. (مصرف ليبيا المركزي، 2019، ص6)

الرقم القياسي للأسعار: ويعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه (مؤشر إحصائي يعكس مقدار التغير النسبي في أسعار السلع والخدمات التي تمثل الاستهلاك الخاص لمعظم المستهلكين في المجتمع، وذلك خلال فترة زمنية يطلق عليها فترة المقارنة، حيث تنسب أسعارها إلى فترة أخرى يطلق عليها فترة الأساس). (المحجوبي،2020، ص6).

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تستخدم لقياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، وهو ما يمكننا من امكانية الحكم على مدى نجاح السياسات الاقتصادية المنفذة لأجل مكافحة التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للنقود التي تعكس بصورة واضحة مدى ثبات المستوى المعيشي للفرد عند ثبات الدخل.

والجدول التالي يوضح اتجاهات الرقم القياسي ومعدل التضخم خلال الفترة (2008م-2018م):

الجدول رقم (5): الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم خلال الفترة (2008م-2018م)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل نمو الرقم القياسي%	التضخم%	نمو التضخم%
2008م	126.7	2.4	10.4	67.7
2009م	126.7	0	2.4	76.9 -
2010م	129.8	2.4	2.4	0
2011م	150.4	15.9	15.9	562.5
2012م	159.6	6.1	6.1	61.6
2013م	163.7	2.6	2.6	57.3 -
2014م	167.7	2.4	2.4	7.7 -
2015م	184.2	9.8	9.8	308.3
2016م	231.9	25.9	25.9	164.28
2017م	297.9	28.5	28.5	10.0
2018م	325.6	9.3	9.3	67.4 -

المصدر/ منشورات مصرف ليبيا المركزي،2018م، سنة الأساس:2003م.

يلاحظ من الجدول السابق أن المستوى العام لأسعار المستهلك قد ارتفع من 100% عام 2003م وهي سنة الاساس إلى 325.6% خلال العام 2018م وهو أعلى رقم قياسي عام حيث ارتفع بنسبة 223% خلال الخمسة عشر سنة الاخيرة. حيث سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً ملحوظاً من 231.9 في عام 2016م إلى 297.9 في عام 2017م بمعدل نمو سنوي قدره 5.28% و323.4 بنهاية الربع الأول من العام 2018م مسجلاً تضخماً قدره 19.5%، بينما سجل في 2017م تضخما قدره 28.5%.

ت- الخصائص المالية:

الجهاز المصرفي:

لا شك في أن للقطاع المصرفي أهمية بالغة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي الهادف إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن فاعلية الدور الذي يقوم به هذا القطاع تتأثر سلباً وإيجاباً بالبنية الهيكلية له، حيث يتكون القطاع المصرفي في ليبيا من مصرف ليبيا المركزي الذي تأسس سنة

1955م ويمثل السلطة النقدية العليا في ليبيا، بالإضافة إلى مجموعة المصارف التجارية المرخص لها بمزاولة الأعمال المصرفية والخاضعة لإشراف المصرف المركزي وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م وتشمل (مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف الصحارى، المصرف التجاري الوطني، المصرف الليبي الخارجي، مصرف شمال إفريقيا، مصرف الأمان، مصرف الإجماع العربي، المصرف المتحد، مصرف السرايا، مصرف المتوسط، مصرف الواحة، مصرف الخليج الأول الليبي، والمصرف التجاري العربي). بالإضافة إلى المصارف المتخصصة وهي المؤسسات التي تتخصص في تمويل قطاعات محددة ولا تشكل الودائع مصدراً رئيسياً لتمويل أعمالها وتشمل (المصرف الزراعي، مصرف الادخار والاستثمار العقاري، مصرف التجارة والتنمية، والمصرف الريفي).

العملة: عملة ورقية وهي الدينار وهو الوحدة الأساسية لعملة ليبيا، ويتكون الدينار من 1000 درهم، وهو مغطى بالذهب وقابل للتحويل إلى العملات الأجنبية، حيث لا توجد قيود على عمليات التحويل النقدي من وإلى ليبيا، ويعادل الدولار الأمريكي بالسعر الرسمي والمحدد من قبل المصرف المركزي سنة 2018م بما يعادل 1.39 دينار ليبي. (مصرف ليبيا المركزي، 2018، النشرة الاقتصادية)

ثالثاً: مشاكل ومختنقات الاقتصاد الليبي

يعاني الاقتصاد الليبي من مجموعة من المشاكل والمختنقات والتي تحتاج إلى دراسة شاملة يستطيع من خلالها صانع القرار من وضع سياسات علمية ممكنة وفعالة واضحة المعالم والأهداف لمعالجة هذه المشاكل والاختلالات، بحيث يتم إقرار هذه السياسات في إطار مرحلي محدد وبآليات تنفيذ واضحة تسهم في الحد منها وإنهائها، وتتمثل هذه المشاكل والمعوقات في الآتي:- (شامية، 2016، ص5)

- **الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصاد:**

يعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاد أحادي القطب يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة والتي تشمل مختلف نفقات الدولة التنموية والجارية، إلى جانب تأثيره المباشر وغير المباشر على الإنتاج بكافة القطاعات الاقتصادية.

- **سوء الإدارة وظاهرة إهدار المال العام:**

إن ظاهرة عدم الاستقرار الإداري في هيكل الإدارة الحكومية (الوزارات وما في حكمها) وذلك منذ عقد السبعينات أدّت إلى انتشار الفساد الإداري في قطاعات الاقتصاد المختلفة، كذلك أدّى ضعف الإدارة إلى ضعف الخدمات التعليمية والصحية، كذلك أدّى الانقسام السياسي التي تعاني منه ليبيا إلى انقسام الهيئات الادارية التابعة وبالتالي اختلاف وتضارب في القرارات الصادرة عن هذه الهيئات.

- **ضعف أداء السياسات الاقتصادية:**

تعتبر السياسات الاقتصادية المقررة في ليبيا من السياسات الغير فعالة نسبيا وذلك يتمثل في عدم فاعلية أدواتها وقصورها عن تحقيق أهدافها، ولا شك في أنّ ضعف أداء السياسة الاقتصادية هو نتيجة طبيعية لغياب الرؤية الواضحة لمستقبل الاقتصاد، وعدم تناسق السياسات الاقتصادية فيما بينها حيث لا توجد أهداف ومعالم واضحة ومشتركة لكافة السياسات الاقتصادية.

- **مشكلة الفساد العام:**

يشير التقرير الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد بأن ليبيا من الستة دول الأكثر فساداً في العالم، حيث تحتل ليبيا المرتبة 161 من أصل 167 دولة حسب

التصنيف، حيث يصنف هذا المؤشر الدول ويرتبها حسب مستوى النزاهة والشفافية فيها. (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2015، ص125)

- **تدني حجم وإنتاجية رؤوس الأموال:**

يعاني الاقتصاد الليبي من تدني واضح في حجم وإنتاجية رؤوس الأموال المستثمرة في القطاعات غير النفطية بسبب سوء التنفيذ أو سوء التشغيل لمختلف الاستثمارات الموظفة لاسيما في مشروعات القطاع العام، ونتيجة لسياسات النظام السابق في امتلاك وسائل الإنتاج فقد انخفضت مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج وفي تكوين رأس المال الثابت المحلي وأصبح دوره محدوداً في النشاط الاقتصادي في ظل اتساع دائرة القطاع العام وهيمنته على كافة النشاطات الإنتاجية والخدمية، كذلك شهدت السنوات الأخيرة وبسبب الأحداث والانقسام التي تعاني منه ليبيا إلى هجرة رجال الأعمال إلى خارج البلاد الأمر الذي أدّى إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

- **ضعف مشاركة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد:**

كانت مساهمة قطاع النفط في تطوير تنمية القطاعات الأخرى محدودة باستمرار، فصغر حجم العمالة التي يستوعبها هذا القطاع وسيطرة الشركات الأجنبية على الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة جعله يتحول إلى قطاع حديث متطور منفصلاً عن باقي القطاعات التي تعاني من التخلف الأمر الذي أدّى إلى إحداث نوع من عدم التوازن القطاعي في هذا الاقتصاد، وبالتالي تدهورت نسبة مساهمة قطاعي الإنتاج الرئيسيين وهما الصناعة والزراعة، كما أخذ قطاع التجارة الخارجية في التزايد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكلٍ واضح كانعكاس لحالة الانفتاح الاقتصادي، وهو الأمر الذي يظهر اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج في توفير احتياجاته، ممّا يؤكد عدم تحقيقه للاستقلال الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى عدم مرونة الصادرات وارتباطها بتغيرات سوق النفط

العالمية(مهنى، 2016، ص78)، والجدول التالي يوضح مساهمة الناتج النفطي وغير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000م-2015م):

الجدول رقم(6): يبين مساهمة القاع النفطي والغير نفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2018م)

البيان	الفترة(2000-2010)	الفترة(2011-2015)
الناتج غير النفطي	25174.8-10695.0	23309.8-17787.8
الناتج النفطي	67803.5-7761.9	14990.5-29761.7
الناتج الإجمالي	92978.2-18456.9	38300.3-47549.5
نسبة مساهمة الناتج غير النفطي	%42.5	%49.2
نسبة مساهمة الناتج النفطي	%57.5	%50.8
الإجمالي	100	100

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

يلاحظ من الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا **قد سجل** نسب نمو مرتفعة عقب رفع العقوبات عن ليبيا سنة 2003م نتيجة لارتفاع أسعار النفط تلك الفترة، حيث تطور الناتج الإجمالي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (2000م-2010م).

أما خلال الفترة (2011م-2015م) فيلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (47549.5) مليون دينار سنة 2011م إلى (38300.3) مليون دينار في سنة 2015م بمعدل نمو 2%، وقد بلغت نسبة مساهمة الناتج غير النفطي 42.5% من الناتج المحلي الاجمالي، وشكلت نسبة مساهمة الناتج النفطي 50.8% خلال نفس الفترة.

- **الخلل في توزيع الدخل:**

برزت في الاقتصاد الليبي ظاهرة الخلل في توزيع الدخل بين السكان بوجه عام، حيث ظهرت فوارق طبقية في المجتمع الليبي، فوجدت طبقة مرفّهة تستحوذ على معظم الدخل، وتعبر الفئة الاكثر استفادة من برامج الدعم لاسيما دعم الطاقة بسبب امتلاكها لعدد أكبر من وسائل النقل

(السيارات) وهي تشكل نسبة قليلة من عدد السكان، وطبقة تشكل نسبة كبيرة من عدد السكان تعاني من تدني مستوى دخلها وتدهور مستوى معيشتها، وفي ذات الوقت لا تكاد توجد طبقة وسطى بالمجتمع، حيث انحسرت هذه الطبقة لعدم استهدافها بالسياسات الاقتصادية المناسبة واللازمة لتنميتها والمحافظة عليها.

- **انتشار الفقر وانخفاض مستوى الرفاهية:**

يعاني الليبيون من تدني مستويات الدخل وانخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للكثير من الأفراد والأسر، فقد لا يمكن حساب نسبة السكان الذين يعيشون في فقر بدقة، حيث جاء في دراسة (بوسنينة، 2018)، أن معظم السكان الليبيين في المتوسط هم فوق خط الفقر الدولي والذي يقدر بقيمة 1.25 دولار في اليوم، وذلك باحتساب دخل الفرد اليومي بحوالي 7.559 دينار، أي ما يعادل 5.3 دولار في اليوم طبقاً للسعر الرسمي للصرف. إلا أن أسعار السوق الموازية في ديسمبر 2016م كان 6.23 دينار مقابل الدولار، (أي أن الدخل اليومي 7.559 لا يزيد عن 1.21 دولار في اليوم) ممّا يجعل القيمة الفعلية أقل من معدل الفقر العالمي، ناهيك عن احتساب قيم الدولار مقابل الصكوك المصرفية والتي تزيد قيمتها عن سعر الصرف ب 40% (بوسنينه، 2018)، إلا أن البنك الأفريقي يشير إلى أن تقديرات الفقر في ليبيا مرتفعة، حيث أن حوالي ثلث الليبيين يعيشون تحت خط الفقر. ويعلل ذلك بأن أحد أسباب هذا الفقر هو اعتماد الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة التي تأثرت بعدم استقرار عائدات النفط والتضخم بسبب الوضع الأمني والسياسي(الحاسي، 2020، ص17).

كذلك أن معظم الليبيين يعملون في القطاع العام وبأجور متدنية، ففي ظل التضخم الحالي فإن معظم فئات المجتمع تتأثر سلباً، ناهيك عن ضعف خدمات القطاع العام، بالإضافة إلى ذلك يعتبر

استهلاك السوق وانخفاض مستوى التصنيع سبباً آخرا للفقر، كذلك إن نسبة كبيرة من المواد الغذائية تقدر ب80% يتم استيرادها وتسعيرها بسعر الصرف في السوق الموازية ممّا يصعب على الأفراد في كثير من الحالات شراء تلك السلع، علاوة على ذلك يلعب نقص السيولة دوراً هاماً في تفاقم الوضع(الحاسي، 2020، ص17).

- **ظاهرة البطالة:**

يعاني الاقتصاد الليبي من ظاهرة البطالة وهي نتيجة أكيده لعدم قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، فقد بلغت نسبة البطالة خلال عام 2015م وفقاً للأرقام الرسمية من وزارة العمل الليبية حوالي 17%، منهم 14.5% من الذكور و22.4% من الإناث، حيث يمثلون نحو 400 ألف مواطن من القوة القادرة على العمل. ويعتبر نحو 37.3% من إجمالي العاطلين هم من حاملي المؤهلات الجامعية والدراسية. (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ت، ص30)

كذلك يعاني الاقتصاد الليبي من تفشي البطالة المقنعة المتمثلة في تضخم عدد العاملين في أجهزة الدولة ووحداتها الإدارية وتدني كفاءة تقديم الخدمات العامة وانخفاض معدلات الأداء والإنتاجية بها. فوفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر عام 2015م فإن ليبيا لديها ثاني أعلى معدل للبطالة في العالم، حيث ارتفع من 13٪ في عام 2010م إلى29٪ حتى الفترة (2012م–2014م)، (مجموعة البنك الدولي، 2016)

- **مشكلة الاقتصاد غير الرسمي (الخفي):**

يعتبر الاقتصاد الغير رسمي من الظواهر الشائعة في الاقتصاديات العالمية وهو ما يعرف ظاهرة تنامي الأنشطة الاقتصادية خارج القطاع الرسمي، حيث يقدّر نشاط الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 40% لعام 2009م (الزايدي، 2018، ص3). وبالرغم من

مساهمة القطاع غير الرسمي في معالجة الكثير من المختنقات المترتبة على السياسات الاقتصادية إلا أن له آثاراً سلبية على الاقتصاد، من أهمها الممارسات غير القانونية ذات الأثر المباشر على الدخل والإنتاج، وصعوبة تطبيق أدوات السياسات الاقتصادية في توجيهها للموارد، فضلاً عن أن تنامي حجم القطاع غير الرسمي يعتبر مؤشراً من مؤشرات التخلف.

- **ضعف السيطرة على المنافذ الحدودية:**

كنتيجة حتمية لعدم وجود استقرار سياسي واستقرار أمني في ليبيا فقد تفشت خلال الفترة الأخيرة ظاهرة الفوضى في كافة المنافذ الحدودية بدون استثناء، تمثلت في استمرار حالات التهريب للسلع والمحروقات والنحاس والخردة وغيرها من السلع المحظورة كذلك ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية بالرغم من وجود قوانين وقرارات تمنع ذلك، كما استمر غياب تطبيق اللوائح الجمركية بالشكل السليم وبما يضمن تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية.

المبحث الثاني: – تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد الليبي

ظل الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة منذُ سنوات طويلة يُشكل بالنسبة للعديد من الدول سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها: حماية محدودي الدخل وتوسيع فرص حصولهم على السلع والخدمات الأساسية، وتوزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول، والحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية ودعم استقرار الأسعار، ودعم الإنتاج والمنتجين، ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية المحلية وغيرها. (طارق اسماعيل، 2018، ص1)

وقد اتسع نطاق السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي خلال العقد الأخير وتسارعت وتيرة نمو حجمه على خلفية الارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية وانخفاض الدخول الحقيقية وتداعيات ذلك على معدلات الفقر في ظل ضعف الدور الفعال لشبكات الضمان والحماية الاجتماعية، واتجاه الدول للتصدي لهذه التحديات بزيادة النفقات الجارية خصوصاً فاتورة الأجور، والتوسع في دعم السلع والخدمات الأساسية منها على وجه الخصوص منتجات الطاقة وبعض السلع الغذائية الأساسية. ورغم الفاعلية النسبية لهذه السياسة في تحقيق الأهداف المنشودة في الأجل القصير، إلا أن الواقع العملي برهن على أن الاستمرار فيها على المدى الطويل يترتب عليه جملة من التداعيات تتمثل في تشجيع وزيادة استهلاك السلع والخدمات التي يشملها الدعم، وتسريع وتيرة نمو النفقات العامة، وتباطؤ نمو الموارد العامة، إضافة إلى التشوهات السعرية، وتشجيع تهريب السلع عبر الحدود.

علاوة على ما تقدم وفي ضوء التحديات المالية التي تواجهها الاقتصاديات العربية، أصبح من الصعب الاستمرار في تمويل الكلفة المرتفعة لبرامج الدعم الذي أصبح يزاحم تمويل الاستثمار العام خصوصاً في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والنقل والبنية التحتية، فضلاً عن آثاره المباشرة

على كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية. وفي ظل هذه التداعيات ازدادت الحاجة الملحة لإعادة النظر في نظم الدعم الحكومية والتدرّج في خطوات إصلاحها بما يتجاوز الجهود السابقة المبذولة. في هذا الخصوص ركّزت غالبية الدول العربية على إصلاح الدعم الذي يشكل عبء على الموازنة العامة (دعم السلع التموينية–دعم الطاقة) الذي بات يقتطع جزءاً مقدراً من الموارد العامة. حيث شكّل هذا التحول نهجاً مغايراً للاتجاه التوسعي لسياسات الدعم تجسد في التوجه إلى ضبط وترشيد الدعم وإعادة هيكلته من خلال الانتقال إلى وسائل بديلة أكثر كفاءة وتركيزاً في إيصاله للفئات المستهدفة.

أما الحكومة الليبية فقد اتجهت خلال فترة الدراسة إلى فكرة إلغاء الدعم العيني واستبداله بالدعم النقدي بهدف تخفيف الضغط على ميزانية الدولة وكذلك لمحاربة بعض ظواهر الفساد، إلا أن تطبيق هذه السياسة قد يترتب عليها بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. (بوفروه؛ بركة،2016، ص97)

أولاً: أشكال الدعم في ليبيا:

لا شك في أن سياسات وبرامج الدعم تختلف من حيث تقديمها للمستفيدين من دولة إلى أخرى، فقد تقدم في صورة عينية متمثلة في الدعم السلعي، أو في صورة نقدية متمثلة في مخصصات نقدية تعطى للفئة المستهدفة من الدعم، أو استخدام كلتا السياستين السلعية والنقدية في آن واحد. **وقد اتخذت سياسة الدعم السلعي في ليبيا نوعين أساسيين هما:-**

أ- **دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية: -وهو** الدعم الذي تقدمه الدولة بغرض تخفيض أسعار بعض السلع التي غالباً ما تكون سلعاً أساسية، حيث تكون قيمة الدعم عبارة عن الفرق بين سعر بيع السلعة في السوق والتكلفة الفعلية لها، ومن ثم يتم بيع السلعة في السوق بسعر يقل عن سعر التكلفة، ويمثل هذا النوع من الدعم أهمية كبيرة للدولة لما له من آثار مباشرة على المستوى

العام لأسعار السلع الغذائية، والمحافظة على مستوى الدخل الحقيقي للفرد، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

وقد أوكلت الحكومة الليبية مهام دعم أسعار السلع الأساسية إلى صندوق موازنة الأسعار حيث تقدم له الدولة المبالغ المخصصة للدعم، وهو بدوره يتكفل بشراء واستيراد هذه السلع بتكلفة السوق وبيعها للجهات المسئولة عن توزيعها وهي الجمعيات الاستهلاكية والتي بدورها تقوم بتوزيعها على المستهلكين المستهدفين بالسعر المدعوم التي تحدده الجهات المسئولة مسبقاً.

ب- **دعم أسعار المنتج المحلي:** -تقوم الدولة بدعم أسعار المنتج المحلي سواء كان صناعياً أم زراعياً، وذلك بغية تحفيز وتحسين إنتاجه من خلال رزمة من الإجراءات تتخذها الدولة بهدف زيادة الإنتاج وتمكين المنتجين أو المزارعين من تحقيق عوائد تساهم في تطوير وتوسيع تلك الأنشطة، ولعل أهم هذه الأنواع هو دعم أسعار الطاقة كدعم أسعار المشتقات النفطية حيث تباع بأقل من أسعارها العالمية وكذلك دعم أسعار الطاقة الكهربائية، كذلك دعم القطاع الزراعي حيث تقوم الحكومة بدعم القطاع الزراعي بغية تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن قطاع الزراعة من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ومن أبرز السياسات الزراعية لدعم القطاع الزراعي هي سياسات دعم مستلزمات الانتاج الزراعي وذلك للتخفيف من تكلفتها، وسياسة دعم شراء فائض المحاصيل الزراعية بغية تحفيز الإنتاج الزراعي من أجل الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل، بالإضافة إلى سياسة الائتمان الزراعي والذي يقصد بها تمكين المنتجين الزراعيين من الحصول على المبالغ التي يحتاجونها لسد احتياجاتهم الانتاجية والاستهلاكية. (الزرقاني، 2002، ص4)

وقد اتجه الدعم إلى دعم مباشر من خلال الدعم السلعي الذي يشمل مجموعة من السلع والخدمات منها دعم السلع التموينية ودعم المياه والنظافة العامة والصرف الصحي كذلك دعم

الأدوية والرعاية الصحية ودعم غير مباشر من خلال دعم الطاقة من خلال دعم المحروقات والكهرباء، والشكل رقم (1) الآتي يبين الهيكل العام للدعم في ليبيا:-

شكل رقم(1): الهيكل العام للدعم في ليبيا

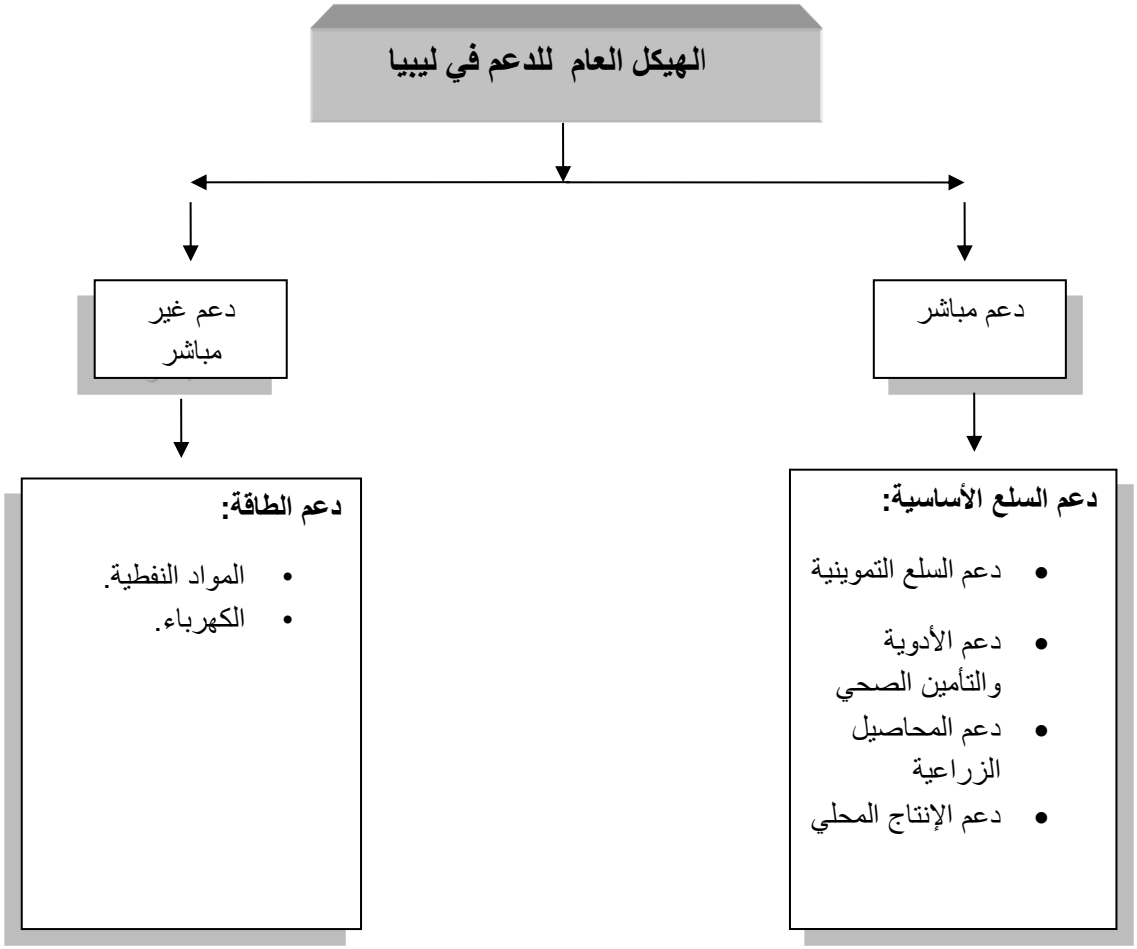

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانياً: نشأة سياسات الدعم السلعي وتطورها في ليبيا

1. دعم السلع التموينية:

بدأت سياسة الدعم السلعي في ليبيا مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي بصدور القانون رقم 68 لسنة 1971م بشأن إنشاء المؤسسة الوطنية للسلع التموينية كمؤسسة تابعة لوزارة الاقتصاد (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات أ، 2015، ص3)، تهدف إلى توفير السلع التموينية والمواد والمحاصيل الزراعية بما يحقق ثبات أسعارها وانتظام توافرها في السوق وبكميات تكفي لسد حاجات المستهلكين، وبناءً على هذا القانون فقد قامت المؤسسة بفتح فروع ومكاتب تابعة لها في أماكن مختلفة من ليبيا, ثم تغيّرت السياسة بدمج المؤسسة الوطنية للسلع التموينية في صندوق موازنة الأسعار بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 451 لسنة 2009م (شبكة قوانين الشرق،2017)، لتنقل بالتالي إليه جميع الاختصاصات المؤكلة للمؤسسة، بالإضافة إلي دوره الرئيسي الذي أُنشئ من أجل والمتمثل في تحقيق الأهداف الآتية:-

أ- تحقيق موازنة أسعار السلع والخدمات الأساسية للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.

ب- حماية الاقتصاد الوطني من تأثير تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

ت- العمل على موازنة أسعار السلع والخدمات الأساسية بما يناسب مستويات دخول الأفراد، وضمان توفرها في السوق المحلي.

ث- دراسة واقتراح الوسائل التي تساعد على تحديد الأسعار المناسبة للسلع والخدمات.

ج- متابعة الأسعار الدولية والمحلية وتوفير التقارير عنها.

ح- نقل فائض الانتاج المحلى من منطقة إلى منطقة أخرى بهدف استقرار وتوحيد الأسعار.

خ- الاحتفاظ بمخزون مناسب من السلع الأساسية المعرّضة للتقلبات الحادة في أسعارها العالمية كأسلوب لضمان المحافظة على الاقتصاد الوطني.

وقد اعتمد صندوق موازنة الأسعار في توفير السلع الغذائية الأساسية لكافة شرائح المجتمع الليبي عبر قنوات التوزيع الرسمية و المتمثلة في **المخابز** من خلال توفير مادة الدقيق بالأسعار المدعومة، **والجمعيات الاستهلاكية** من خلال توفير سلة من السلع الأساسية المدعومة من قبل الصندوق.

وقد تم إنشاء وتنظيم عمل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في متوسط عقد السبعينات مع صدور القانون رقم 60 لسنة 1976م بشأن الجمعيات الاستهلاكية وتعديلاته ولائحته التنفيذية، والذي بموجبه تم تحديد وتنظيم الآلية التي تعمل عليها هذه الجمعيات.(شبكة قوانين الشرق،2017، مرجع سبق ذكره)

أما عن تكلفة الدعم الخاص بالسلع التموينية فقد خصصت الدولة الليبية الباب الرابع من جانب النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة لتغطية نفقات الدعم الموزع على أنظمة الدعم المختلفة، والذي من ضمنها بند دعم السلع التموينية، فقد أنفقت الدولة خلال العشر سنوات من (2009م-2018م) أكثر من 67 مليار دينار على بند دعم السلع التموينية، حيث يلاحظ من الجدول رقم (3) تذبذب قيمة المبلغ المسيل للسلع الاستهلاكية خلال هذه السنوات، فقد سجل أعلى قيمة له وهي أكثر من12 مليون دينار خلال سنة 2014م تليها سنة 2012م بقيمة أكثر من 11.5 مليون دينار أمّا باقي السنوات فانحصرت قيمة المسيل ما بين 3 مليون و9 مليون دينار، يرجع هذا الاختلاف في قيم الدعم الموزعة خلال هذه السنوات إلى تردي الأوضاع السياسية وتعاقب الحكومات وملفات الفساد المتعلقة بها من جهة، وإلى انخفاض الإيرادات العامة الناتجة عن

انخفاض الإيرادات النفطية المتأثرة بانخفاض أسعار النفط عالمياً من جهة أخرى. والجدول التالي يوضح قيمة المبالغ المنفقة في الميزانية العامة للدولة خلال السنوات(2009م-2018م):-

الجدول رقم (7): إجمالي المنفق على دعم السلع التموينية في الميزانية العامة خلال الأعوام من (2009م-2018م)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	إجمالي المسيل
2009م	3302.3
2010م	8,019.7
2011م	4,414.4
2012م	11,708.6
2013م	9,408.5
2014م	12,439.8
2015م	9,570.9
2016م	5,723.8
2017م	3,009.2
2018م	6626.8
الإجمالي	**67597.2**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2017، والتقرير السنوي 2010.

وقد قامت الحكومة الليبية بتحديد مجموعة من السلع التموينية المهمة والملائمة لمعيشة الأفراد خلال السنوات التي سبقت سنة 2005م، تشمل هذه السلع (الدقيق-الشعير-الأرز-الزيت-السكر-الشاي-الملح) ثم قامت الدولة بتعديل هذه القائمة لتشمل (البقوليات-الطماطم المعجون-الحليب المكثف-زيت الزيتون) وفي نفس العام 2005م قامت بتخفيض المبلغ المخصص لدعم السلع بغية تقليل الأنفاق العام فقامت بتخفيض السلع المستهدفة من الدعم لتصبح (الأرز-الدقيق-الشاي-

السكر–الزيت–السميد) فقط، ومن ثم استقر برنامج الدعم ليحدد فقط أربعة سلع مدعومة وهي (الدقيق–الأرز–السميد–المكرونة)، وفي سنة 2007م قررت الحكومة الليبية توفير ثلاثة سلع أساسية فقط هي (الأرز–الدقيق–السميد) على أن يمنح الفرد أربع دنانير شهرياً كدعم نقدي، إلا أن هذا المبلغ لا يكفي لمواجهة الارتفاع في الأسعار، أمّا في سنة 2011م قرّرت الدولة إعادة الدعم لعدد من السلع الاستهلاكية المختلفة. والجدول التالي يبين أنواع السلع وحجم الدعم خلال الفترة من (2002م–2010م):-

الجدول رقم(8): أنواع السلع وحجم الدعم خلال الفترة (2002م–2010م)

(القيمة بالمليون دينار)

السلعة/السنة	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م
الدقيق	151	338	527	491	390	467	925	953	703
القمح	99	31-	77	–	–	–	–	–	–
السكر	22	39	44	55	54	107	–	–	–
المكرونة	–	–	42	–	–	–	–	–	97
الخميرة الجافة	1	4	11	10	17	13	–	–	–
الحليب المكثف	3	56	147	–	–	–	–	–	–
معجون الطماطم	9	16	–	–	–	–	–	–	–
الأرز	52	46	104	101	108	97	141	236	187
الزيوت النباتية	5	99	165	120	116	134	–	–	–
السميد	4	37	48	37	68	43	50	144	58
الشاي	11	15	3	17	13	–	–	–	–
أخرى	2	6	6	7	7	7	–	–	–
الإجمالي	**357**	**625**	**1202**	**839**	**801**	**902**	**1117**	**1333**	**1046**

المصدر/ المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات أ ،2015، ص4. الإشارة (–) تعني لا توجد بيانات.

يلاحظ من الجدول السابق أن الدعم السلعي ارتفع من 357 مليون دينار ليبي عام 2002م إلى 1.046 مليون دينار ليبي في سنة 2010م بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 12.7%، مع العلم بأن

معدل النمو السنوي المركب للسكان في ليبيا بلغ 1.6%، ويعزى هذا الارتفاع في الدعم إلى الارتفاع في الأسعار العالمية ولكن ما يلفت الانتباه هو أن مجموعة المواد الغذائية تشكل ما نسبته 36.6% من سلة أسعار المستهلك وفقا لبيانات الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق.

كذلك إن الوزن النسبي للمواد الغذائية المدعومة بالنسبة إلى سلة المواد الغذائية لأسعار المستهلك لا تشكل سوى 1.6% من السلة، الأمر الذي يعني أن السلع الغذائية المدعومة في الحقيقة ليست ذات أهمية كبيرة للمستهلك وإنما الأمر يكمن في أن الدعم السلعي لمجموعة المواد الغذائية في الحقيقة ما هو إلا دعم وهمي، أي بمعني توفر هذه السلع في الحقيقة ليس ذو أثر حقيقي على المستوى المعيشي للفرد خصوصاً إذا كانت السلعة المدعومة لها بدائل متوفرة في السوق المحلي وتتمتع بجودة تفوق جودتها في أغلب الآحيان.

وكخطوة لإصلاح وإعادة تنظيم الآلية التي تعمل من خلالها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتسهيل إجراءات الاشتراك فيها، وكذلك لسهولة توزيع السلع وضمان وصولها لمستحقيها قام صندوق موازنة الأسعار بإنشاء منظومة إلكترونية سنة 2017م تتيح التسجيل في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تعتمد بصورة مباشرة على الرقم الوطني بالإضافة إلى بعض المعلومات والبيانات الشخصية بحيث تم ربطها مع منظومة السجل المدني لتأكيد صحة البيانات. حيث قام أصحاب الجمعيات وكذلك الأفراد المساهمين بالتسجيل عبر الرابط الإلكتروني المخصص لذلك. حيث بلغ عدد الجمعيات المسجلة وكذلك الأفراد المساهمين حتى تاريخ 2018/1/8م كالآتي:-

جدول رقم(9): عدد الجمعيات المسجلة والمشتركين في البوابة الإلكترونية حتى تاريخ 2018/1/8م

البيان	عدد البلديات	عدد مراكز التوزيع	عدد اشتراكات اليوم	عدد أفراد الأسر المسجلة	العدد الكلي للمشتركين
العدد	111	4271	42	3829506	737997

المصدر/صندوق موازنة الأسعار

وعلى الرغم من المحاولات والجهود الرامية إلى ترشيد الدعم من قبل الحكومة إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل نظراً لعدم التزام الجهات المعنية في تنفيذ مهامها من جهة، ولتلاعب في الاعتمادات الخاصة بمنظومة الدعم وتوريد السلع من جهة أخرى، ناهيك عن الاضطرابات التي تعاني منها ليبيا عقب سنة 2011م وعدم التوافق بين الجهات المسؤولة فيها.

← أوجه المشاكل والقصور التي يعاني منها صندوق موازنة الأسعار والجمعيات الاستهلاكية

أ- المشاكل المتعلقة بصندوق موازنة الأسعار فتتمثل في الآتي:-

1) عدم قدرة الصندوق على إدارة مخصصات الدعم وعدم وجود أي خطط أو دراسات تبين الاحتياجات الفعلية له، ممّا ترتب عليه إرهاق الدولة مالياً واستنزاف مواردها نتيجة السياسات التعاقدية التي يتبعها الصندوق في إبرام العقود وتوزيعها وفقاً لمصالح الجهات الموردة قبل مصالح مستحقي الدعم حتى وصل الأمر إلى توريد سلع لا يحتاجها الصندوق.

2) عدم توفير أو طلب الإحصائيات الدقيقة عن عدد السكان وعدد المساهمات ممّا أدّى إلى ارتفاع نسبة السلع المسرّبة إلى غير مستحقيها إلى ما يتجاوز 40% حسب الدراسات الميدانية لوزارة الاقتصاد. (تقرير ديوان المحاسبة، 2015، ص319)

3) يعد ملف السلع المدعومة من أكبر ملفات الفساد في الدولة حيث ارتبط بالمشاكل التالية:-

- استفادة الصندوق من القروض المصرفية وتسهيلات معلقة بمبالغ كبيرة.
- تهريب الأموال للخارج وتوريدات وهمية لصالح الصندوق.
- تهديدات مستمرة للأمن الغذائي بسبب مغالطات الصندوق.
- احتكار وتحالفات محظورة بحكم القانون التجاري للمحاصصة والسيطرة على السوق من قبل الصندوق.

- تضخيم الدين العام على الدولة لصالح فئة منتفعة.

4) انحراف الصندوق عن المهام وقصور الإدارة في تحقيق العديد من أهدافه المُنشأ من أجلها.

5) استحواذ فئة من الشركات على عقود التوريد وهي غير قادرة على السداد حتى ضريبة الدمغة على العقد، وقيام الصندوق بالمحاباة فإنه يقوم بخصمها عند السداد بدلاً من التعاقد المخالف للتشريعات.

6) فقدان المصداقية في أذونات الاضافة بالمخازن.

7) ضعف وقصور الصندوق في إدارة العقود، حيث يتم إبرام العديد من عقود التوريد للسلع والمواد بالمخالفة، واستمرار الفوضى والتشتت عند التعاقد والتنفيذ من خلال الاعتمادات أو اثبات الالتزامات والمستحقات.

8) قصور ادارة الشؤون المالية والعمل العشوائي في الحسابات والامور المالية بشكل مفتعل الأمر الذي ترتب عليه عدم الوثوق في البيانات المالية المعدة.

ب. المشاكل المتعلقة بالجمعيات الاستهلاكية فتتمثل في الآتي:-

1) ظهور عدد كبير من الجمعيات الوهمية المسجلة بالصندوق.

2) ظهور مساهمين وهميين مسجلين بالجمعيات الاستهلاكية.

3) بيع السلع المدعومة بأسعار سوداء لغير المساهمين في الجمعيات الاستهلاكية.

4) عدم كفاية السلع التموينية المدعومة من الدولة لتغطية احتياجات الأسر والأفراد، فمن بين مجموعة سلع تموينية مدعومة يتحصل الفرد على سلعتين أو ثلاثة فقط من فترة إلى أخرى.

5) تهريب السلع المدعومة عبر الحدود الذي من شأنه أن يخلق مشاكل مع دول الجوار.

6) تدوير سلع وتكبّد الدولة لقيمتها أكثر من مرة.

7) استفادة غير الليبيين بالدعم بسبب التزوير في المستندات الرسمية والاشتراك في الجمعيات الاستهلاكية(الرقم الوطني).

8) نشر ثقافة الفساد والتبذير في المجتمع بسبب عدم ترشيد الاستهلاك.

9) حرمان عدد كبير من الأسر بسبب المشاكل المتعلقة باستخراج الرقم الوطني.

2. دعم المحروقات:

اعتمدت الحكومة الليبية في حساب تكلفة النفط الخام حسب الأسعار العالمية ومتوسطات بيعه من قبل المؤسسة الوطنية للنفط، فقد بلغ دعم الطاقة حسب التقرير الإحصائي السنوي 2012م ما نسبته 9.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (وزارة الاقتصاد، 2013)، وقد ارتفع من 972 مليون دينار ليبي عام 2002م إلى 10.153 مليون دينار ليبي عام 2010م بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 30%(المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات أ،2015،ص5)، منها 30% تذهب لدعم مادة البنزين أي بقيمة 2.805,6 مليار دينار ليبي تقريباً، بينما تمثل قيمة دعم الغاز الطبيعي، الديزل والزيت الثقيل حوالي 23% و 29% و 11% على التوالي، بينما تمثل باقي المشتقات النفطية حوالي 7% من قيمة الدعم (وزارة الاقتصاد، 2013). وهذا ما ترتب عليه أن جميع أسعار المنتجات النفطية منخفضة جداً، حيث تعتبر أسعار البنزين في ليبيا هي واحدة من أقل الأسعار في العالم، ولهذا السبب وفي غياب الأجهزة الرقابية والأمنية في الدولة فقد ظهرت مشكلة تهريب الوقود إلى الخارج، مما تسبب في إهدار ثروة البلاد. وقد بلغت مخصصات الدعم لبند المحروقات للسنوات من (2014م-2018م) كما موضح بالجدول التالي: -

الجدول رقم (10): مخصصات الدعم لبند المحروقات للسنوات من (2014م-2018م)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	الإجمالي
المبلغ	9360.0	6194.0	3986.0	4200.0	4370.0	**28110**

المصدر/إعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي، 2019.

يلاحظ من الجدول السابق تطور قيمة الدعم المخصص لبند المحروقات حيث يلاحظ اختلاف بين القيم المخصصة للدعم خلال السنوات الخمس، فبلغ أكثر من 9 مليون دينار في سنة 2014م ومن ثم انخفض في السنتين التاليتين 2015م و2016م ليعاود الارتفاع مجدداً في السنتين (2017م-2018م)، أما إجمالي المبلغ خلال هذه السنوات فبلغ 28 مليار دينار. بينما يبين الجدول رقم (11) أدناه نصيب الفرد من قيمة دعم المحروقات كالآتي:-

الجدول رقم (11): تحليل قيمة دعم المحروقات المتوقع لسنة (2013م)

البيان	قيمة الدعم بما فيها احتياجات محطات الكهرباء	قيمة الدعم بدون احتياجات محطات الكهرباء
إجمالي قيمة الدعم	935.2000000	6800000000
عدد السكان	6.348000	
قيمة الدعم السنوي للفرد	1473.2	1060.646
قيمة الدعم الشهري للفرد	122.76	88.38

المصدر/ بوفروه وبركة،2016،ص109.

حيث يلاحظ من الجدول السابق أن نصيب الفرد من دعم المحروقات يبلغ حوالي 1473.2 دينار ليبي سنوياً، أي بمعدل 122.76 دينار شهري في حال تم تقدير عدد السكان الليبيين 6,348 مليون نسمة، وفي حال شملت قيمة الدعم جميع المنتجات النفطية بما فيها الكميات المستهلكة من

قبل محطات الكهرباء. أما في حال تم استبعاد الكميات المستهلكة من قبل محطات الكهرباء (وقود خفيف، وقود ثقيل، غاز طبيعي) من إجمالي قيمة الدعم النقدي للطاقة فأن قيمة الدعم في هذه الحالة تقدر بمبلغ 6.8 مليار دينار ليبي، نصيب الفرد منها 1060 دينار ليبي سنوياً على حسب تقديرات نفس الجدول. (بوفروه؛ بركة،2016،ص109)

3. دعم الكهرباء:

يعتبر قطاع الكهرباء من أكبر القطاعات التي تتحصل على الدعم في ليبيا وذلك لأغراض اجتماعية واقتصادية، فهو يتحصل على نوعين من الدعم (مباشر وغير مباشر) حيث يأتي الدعم غير المباشر للكهرباء ضمن دعم أسعار الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء، فقد بلغ نصيب الشركة العامة للكهرباء بما يقارب من 74% من إجمالي الدعم السنوي المقدم للوقود (ثقيل، خفيف، غاز طبيعي)، أما الدعم المباشر للكهرباء فيتم من خلال تقديم الكهرباء بالسعر المدعوم فقد بلغ إجمالي ما دُفع غلى دعم القطاع خلال الفترة (2014م-2018م) حوالي 4032.9 مليار دينار ليبي.

والجدول التالي يبين حجم الدعم المباشر لقطاع الكهرباء خلال الفترة (2014م-2018م):-

الجدول رقم (12): الدعم المباشر لقطاع الكهرباء خلال السنوات (2014-2018م

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	الإجمالي
القيمة	800.0	852.9	780.0	780.0	820.0	4032.9

المصدر: (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات أ، 2015، ص7).

يعتبر الدعم هو أحد الأسباب التي أحدثت تشوهات في العديد من اقتصاديات الدول، لذا تحاول بعض من هذه الدول ومنها ليبيا إلغاء الدعم بشكل نهائي أو استبداله بالدعم النقدي، ومن خلال تقرير المصرف المركزي فأن قيمة الدعم الإجمالي المدفوع من قبل الدولة الليبية قد ازداد من 8.0197 مليار دينار ليبي خلال العام 2010م وبنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 11708.6 دينار ليبي خلال العام 2012م وبنسبة 11.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وقد زادت هذه النسبة لتصبح 40% خلال العام 2014م والتي سببها ليس فقط زيادة الدعم بل بسبب انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي والتي تعزى إلى انخفاض كميات الإنتاج، وكذلك أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة. كذلك قدرت حصة الفرد من الدعم السلعي وكذلك حصته من دعم المحروقات بحوالي 493.9 دينار ليبي في حال تم دمج احتياجات شركة الكهرباء، والتي تعتبر من ضمن الخدمات المقدمة للفرد، مع ملاحظة إن هذه القيمة لا تشمل قيمة الدعم لباقي الخدمات الصحية, التعليمية وغيرها. (بوفروه وبركة،2016،ص109)

ثالثاً:- مساوئ الدعم السلعي في ليبيا ومظاهر الفساد المترتبة عنه

أدّت إجراءات الدعم المعمول بها في ليبيا إلى توسيع الفجوة بين الأسعار الحقيقية للسلعة والأسعار المدعومة، واستنزاف موارد الدولة لصالح فئة من المستفيدين، وخلق تقاطعاً عكسياً بين مصالح الدولة ومصالح تجار السلع الذي انعكس على المواطن البسيط، فلابد أن تنفق الدولة بأضعاف احتياجاتها الفعلية حتى يتم اشباع رغبات المستفيدين بتحقيق أكبر قدر من المكاسب قبل أن يصل الدعم لمستحقيه الحقيقيين، وقد ارتبط ملف الدعم السلعي خلال السنوات الماضية بالعديد من المشاكل ومظاهر الفساد التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:- (ديوان المحاسبة الليبي، 2015، ص318)

أ- ارتفاع حجم الاقتصاد الغير رسمي (الخفي) نتيجة خلق سوق موازية للسلع المدعومة في ظل ضعف الجهات الرقابية.

ب- عدم وصول الدعم إلى مستحقيه وتسرّب جزء كبير من هذا الدعم إلى خارج البلاد عن طريق التهريب واستهلاك الأجانب بالداخل، حيث أن النظام الحالي هو نظام دعم سلعة وليس دعم فرد ولا يكفل وصول دعم هذه السلعة إلى الفرد المستحق لها بل يحصل عليها غير المستحق أيضاً.

ت- ارتفاع تكلفة القوى العاملة في القطاع العام نتيجة لتضخم عدد العاملين فيه.

ث- ارتفاع فاتورة تكلفة الدعم السلعي وذلك بسبب انخفاض كفاءة المؤسسة المسئولة عن تنفيذ سياسة الدعم، وتدني فاعليتها في تسيير وإدارة نظام الدعم السلعي.

ج- ضعف قدرة صندوق موازنة الأسعار على إدارة سياسة الدعم السلعي وتباين الإحصائيات المتوفرة لديه فيما يتعلق بعدد السكان وعدد الحصص وعدد المستهدفين وارتفاع تكاليف تشغيل الصندوق المتمثلة في التوريد والمناولة النقل والتخزين والتأمين وغيرها.

ح- أدّت الاجراءات المطبّقة حالياً إلى تشويه سياسة الدعم، حيث تمّ ربطها بحجم انفاق ضخم ارتبط بالفساد والحاجة المستمرة إلى الكوادر البشرية والمراكز التموينية ومصاريف النقل والتأمين والصيانة والتخزين وغيرها من الإمكانيات التي تؤدي إلى زيادة التكلفة.

خ- في ظل المساحة الجغرافية الشاسعة للدولة الليبية وفقدان السيطرة على المنافذ والحدود مع انخفاض كفاءة مؤسسات حماية وحراسة الحدود، الأمر الذي يصعب من إجراءات الدعم ويوفر بيئة عمل خصبة لمهربي السلع ويرفع من نسبة التسرّب للخارج.

المبحث الثالث:- دور الدعم السلعي وأثره على الميزانية العامة للدولة

تعد الموازنة العامة بما تتضمنه من إيرادات ونفقات عامة أداة من أدوات السياسة المالية للدولة يمكن أن تستخدمها الحكومة للقيام بوظائفها الرئيسية المتمثلة في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بشكل أكثر عدالة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً:- مفهوم الميزانية العامة

1. تعريف الميزانية العامة

يُطلق مفهوم الميزانية العامة على أنها "تلك الوثيقة القانونية التي تصادق عليها السلطة التشريعية في الدولة لرصد النفقات اللازمة للدولة وتقديرها بغرض إشباع المتطلبات والحاجات العامة، وتدوين الإيرادات الضرورية الواجب الحصول عليها بغرض تغطية كافة النفقات خلال الفترة الزمنية القادمة والتي تُقدر عادةً بسنة واحدة فقط".(الحياري، 2016)

خصائص الميزانية العامة

أ- تتسم الميزانية العامة بأسلوب تنبُؤي لما ستقوم به السلطة التنفيذية في المستقبل، سواءً كان ذلك بالإنفاق أو التحصيل المالي خلال سنة مالية كاملة، وتكشف الميزانية عن المبالغ المرصودة من قبل الدولة، لشقيّ القائمة المالية من نفقات وإيرادات.

ب- تمتاز بضرورة وجود إقرار ومصادقة من قبل السلطة التشريعية، والتي تلعب دوراً مهماً في الموافقة على كل ما تقدمه الحكومة من توقعات. كذلك تمتاز الميزانية عن غيرها من القوائم المالية بأنها وثيقة قانونية تُعد من قِبل السلطة التنفيذية في الدولة.(الحياري، مرجع سبق ذكره)

ثانياً:- الميزانية العامة في ليبيا

تتكون الميزانية العامة في ليبيا من جانبين يمثل الجانب الأول من الميزانية بند المصروفات أو النفقات والتي قسمت إلى أربعة أبواب بحيث يضم الباب الأول المرتبات وما في حكمها، ويضم الباب الثاني النفقات التسييرية والتشغيلية، والباب الثالث يضم نفقات التنمية، أما الباب الرابع فيضم نفقات الدعم وموازنة الأسعار.

أما الجانب الثاني من الميزانية فيضم الإيرادات العامة للدولة والمتمثلة في البند الأول ويشمل الإيرادات النفطية ، ويضم البند الثاني الإيرادات السيادية للدولة (الإيرادات الضريبية، والرسوم الجمركية، وغيرها)، حيث تستخدم هذه الإيرادات في تغطية الجانب الأول (المصروفات) من الميزانية العامة للدولة.

وقد تأثرت الميزانية العامة في ليبيا خلال السنوات فترة الدراسة بالأحداث والاضطرابات التي حدثت وتسببت في زيادة الدين العام المحلي ليصل إلى 110% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2016م، وظل العجز في الموازنة شديد الارتفاع حيث بلغ 69% من إجمالي الناتج المحلي وذلك بسبب زيادة المصروفات من جهة، وتراجع الإيرادات النفطية من جهة أخرى، الأمر الذي يلزم الدولة في التدخل لمعالجة هذا العجز، إما بتقليل وترشيد الإنفاق أو من خلال السحب من الاحتياطي العام، أو بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي.

وبما أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي بامتياز فإن السياسة المالية تكون أكثر فاعلية لمعالجة مثل هذا العجز، ولعل استخدام أدوات الموازنة العامة المتمثلة في الإيرادات والمصروفات هي أهم الأدوات الممكن استخدامها في هذه المرحلة. حيث تُعد النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها في إدارة المال العام لضمان حسن ترشيد استخدامه، وبالتالي فإن

إدارة المال العام بكفاءة يتطلب إعادة بناء هيكل النفقات العامة، وهو ما يتطلب إعادة ترتيب اولويات الإنفاق العام.

ويمثل الباب الرابع من بند المصروفات نفقات الدعم وموازنة الأسعار وهو موضوع هذه الدراسة فسنقوم بدراسة أثره على الميزانية العامة للدولة.

ثالثاً:-الباب الرابع من بند المصروفات من الميزانية العامة(الخاص بمخصصات ونفقات الدعم)

تنفق الدولة الليبية سنوياً مبالغ كبيرة على موازنة الدعم الذي يأخذ الصفة التسييرية كونه إنفاقاً استهلاكياً لا يؤدي إلى قيمة مضافة للإنفاق، فقد أنفقت الدولة أكثر من 76 مليار دينار على الدعم وموازنة الأسعار خلال الثمانية سنوات للفترة من (2011م-2018م).

حيث تبين من خلال البيانات المرفقة بالجدول رقم (9) أدناه يلاحظ أن أعلى قيمة للدعم كانت في سنة 2012م فقد بلغت أكثر من 14 مليار دينار وذلك يرجع لتعافي الاقتصاد والأداء الحكومي عقب ثورة 17 فبراير سنة 2011م.

وعلى العكس من ذلك فقد تراجعت نفقات الدعم خلال السنوات التي تليها وتسجل انخفاض متوالي خلال الفترة من (2013م إلى 2018م)، حيث تراجع معدل الإنفاق على الدعم بنسبة 25.4% سنة 2015م وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات وإلغاء الدعم عن المواد الغذائية، حيث بلغ 18.4% من إجمالي الناتج المحلي.

ويوضح الجدول التالي المخصصات والمصروفات الفعلية للباب الرابع الخاص بالدعم وموازنة الأسعار خلال الفترة (2011م-2018م):-

جدول رقم(13): يبين المخصصات والمصروفات الفعلية للباب الرابع من الميزانية للدعم وموازنة الأسعار خلال الفترة(2011-2018م)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	القيمة
2011م	12,000
2012م	14,600
2013م	10,608
2014م	12,439.8
2015م	8,219.9
2016م	5,841.4
2017م	5,970.0
2018م	6,626.8
الإجمالي	76,305.9

المصدر/ إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير ديوان المحاسبة ومنشورات المصرف المركزي.

وفيما يخص توزيع قيمة الدعم على حسابات جهات الدعم المختلفة فقد كانت نتائج الانفاق لحسابات جهات الدعم خلال الخمس سنوات من (2014م-2018م) على النحو الوارد بالجدول التالي: -

الجدول رقم (14): توزيع قيمة الدعم على حسابات جهات الدعم خلال السنوات (2014م-2018م)

(القيمة بالمليون دينار)

البند/ السنة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	الإجمالي
السلع التموينية	1000.2	4.3	0.0	0.0	0.0	1004.5
المحروقات	9360.0	6194.0	3986.0	4200.0	4370.0	28110
الكهرباء	800.0	852.9	780.0	780.0	820.0	4032.9
الأدوية	695.0	600.0	430.4	350.0	766.8	2841.8
النظافة العامة	384.4	326.0	441.0	410.0	410.0	1971.4
المياه والصرف الصحي	200.0	242.7	204.0	320.0	260.0	1226.7
الإجمالي	**12439.2**	**2644.9**	**5841.4**	**6060.0**	**6626.8**	ــــــــ

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2019.

يلاحظ من الجدول السابق تغير إجمالي قيمة الدعم من سنة إلى أخرى، فقد ظهرت ضمن المبالغ المسيّلة للباب الرابع خلال سنة 2015م مبلغ 852 مليون دينار لدعم الكهرباء وأكثر من 326 مليون دينار لدعم النظافة و 242 مليون ونصف دينار تقريباً لدعم المياه والصرف الصحي، وهذه المبالغ في أغلبها تستخدم لتغطية مرتبات العاملين بالشركات المسئولة عن هذه الخدمات، ويتم صرف هذه المبالغ دون وجود علاقة تعاقدية أو آلية قانونية تحدد علاقة هذه الشركات بالميزانية العامة. كما يلاحظ أن الجزء الأكبر من الدعم يذهب إلى قطاع المحروقات بقيمة 6.194 مليار دينار وهو يمثل ما نسبته 75% من إجمالي قيمة الدعم لسنة 2015م، يليها قطاع الكهرباء بمبلغ 852.9 مليون دينار ومن ثم باقي القطاعات.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تحليل استمارة استبيان باستخدام البرنامج الإحصائي

SPSS

أولاً:- منهجية الدراسة

ثانياً:-وصف خصائص مجتمع الدراسة

ثالثاً:-وصف متغيرات الدراسة

رابعاُ:-اختبار فرضيات الدراسة

أولا:- منهجية الدراسة

نتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها، والفرضيات المراد اختبارها، تم توظيف المنهج الوصفي في جمع وتحليل البيانات وتفسير النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة: تم حصر مجتمع الدراسة في جميع أعضاء الهيئة التدريسية والمعيدين بكليات الاقتصاد بجامعتي الزاوية وصبراتة: (كلية الاقتصاد العجيلات، كلية الاقتصاد صرمان، كلية الاقتصاد الزاوية، كلية الإدارة والموارد البشرية زلطن)، والذي يصل عددهم تقريباً إلى 400 عضو هيئة تدريس ومعيد يتوزعون بين 320 عضو هيئة تدريس و80 معيد. وبالنظر إلى تطابق الأسئلة التي وجهت إليهما وتشابه ظروف وبيئة العمل التي يعملون بها إلى حد كبير مع اختلاف طفيف في المهام نظرياً، ومن بينهم أرباب أسر يتلقون الدعم السلعي من الدولة وينفقون أموالهم من أجله وإن تباينت مستويات دخولهم السنوية، هذا فضلاً على أن كليهما متخصصين في العلوم ذاتها وإن اختلفت بينهم المؤهلات والدرجات العلمية التي سنختبر تأثيرها لاحقاً، وبالتالي تم استهدافهما على إنهما مجتمع واحد. وبهذا تم سحب عينة عشوائية طبقية بسيطة من المجتمع وفقاً لجدول Krejicie and Morgan (1970) لتحديد حجم العينة المناسب. وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (15)، بلغت 196 عضو هيئة تدريس ومعيد موزعة كالتالي:-

الجدول رقم (15): عينة الدراسة وفقاً لجدول Krejicie and Morgan (1970) لتحديد حجم العينة المناسب

البيان	حجم المجتمع الاصلي	العينة المستهدفة		أعضاء هيئة التدريس		المعيدين	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أعضاء هيئة التدريس والمعيدين	400	196	%49	157	%80	39	%20

أداة الدراسة (الاستبانة):

استخدمت الباحثة الاستبانة بشكل أساسي لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المستهدف، حيث تضمنت في شكلها النهائي؛ مجموعة من الأسئلة مقيمة على النحو الآتي:

القسم الأول/ البيانات الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة:

تضمن هذا الجزء؛ سبعة متغيرات شخصية ووظيفية، على النحو الآتي:-

1. **جهة العمل:** (جامعة الزاوية، جامعة صبراتة).
2. **متغير الجنس:** (ذكر، أنثى).
3. **العمر:** (من 25 إلى أقل من 35 سنة، ومن 35 إلى أقل من 45 سنة، ومن 45 سنة فأكثر).
5. **المؤهل العلمي:** (ماجستير، دكتوراة، بكالوريوس/ خاص بالمعيدين).
6. **الحالة الاجتماعية:** (متزوج، ومتزوج ويعول، غير ذلك).
7. **عدد أفراد الأسرة الذين تعولهم:** (أسرة صغيرة: من 2 إلى 4 أفراد، أسرة متوسطة: من 4 إلى 8 أفراد، وأسرة كبيرة: أكثر من 8 أفراد).

القسم الثاني/ مقياس فاعلية الدعم العيني (السلعي) المقدم من قبل الدولة:

احتوى مُتغير أو مقياس فاعلية الدعم السلعي على **(13)** فقرة، تم اختيارها بناءً على الاطلاع على الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة، ويعتقد الباحث بأنها تشمل أهم العناصر لقياس مدى فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطن.

القسم الثالث/ مقياس مدى الحاجة لاستبدال الدعم العيني (السلعي) بالدعم النقدي:

احتوى هذا المُتغير أو المقياس على **(9)** فقرات، بهدف التعرف على مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث تُعبّر فقراته عن مبررات الحاجة للاستبدال ومزاياه وتكاليفه ومراحله. **وعليه...** تم تصميم الاستبانة وفقاً لمقياس "**ليكرت الثلاثي**" على النحو الآتي:-

الجدول رقم (16): مقياس ليكرت الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الوزن	3	2	1

ولتحديد اتجاه أراء مفردات مجتمع الدراسة، تم احتساب المتوسط المرجح على النحو الآتي:-

الجدول رقم (17): مستويات الاستجابة لمقياس ليكرت الثلاثي

أوزان المقياس	المتوسط المرجح	الرأي
1	(1.66-1)	**غير موافق**
2	(2.33-1.67)	**محايد**
3	(3-2.34)	**موافق**

ضبط أداة الدراسة (الاستبانة) قبل التطبيق الفعلي:-

من العناصر الأساسية للاستبانة، اختبارها قبل تطبيقها عملياً عن طريق تحديد مدى صدقها وثباتها، الذي تم عن طريق اتباع الخطوات الآتية:-

1. تقدير صدق الاستبانة: يقصد بصدق الاستبانة، مدى قدرتها على قياس الشيء المراد قياسه، ولتقدير صدق الاستبانة الظاهري، قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في علم الاقتصاد بالجامعات الليبية. وذلك لإبداء ملاحظاتهم حول صدق الاستبانة، وفي هذا طلب من المحكمين: تقديم ما يرونه مناسباً من تعديلات عليها في الشكل أو المضمون. وبناءً على الملاحظات الواردة من المحكمين، تم إجراء بعض التعديلات على فقراتها.

2. تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية:-

أ- **لقياس الاتساق الداخلي:** حيث يقصد به، مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم قياسه من خلال تحديد معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته الفقرة نفسها.

ب- **لقياس الصدق البنائي:** يُعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة مجتمعة. وقد تم قياسه من خلال تحديد معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل.

معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation):-

تم استخدامه في قياس مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية لمحاورها التي تندرج تحتها، وكذلك في قياس درجة الصدق البنائي للاستبانة كوحدة واحدة. إذ يرمز لمعامله بالرمز **(R)**, وتتراوح قيمته بين **(1+)** و **(1-)**. وتدل إشارة المعامل الموجبة على العلاقة الطردية, بينما تدل إشارة المعامل السالبة على العلاقة العكسية. ويمكن حسابه على مستوى القياس (الاسمي – الترتيبي – الفتري – النسبي). **وتم** تفسير قوة معامله على النحو الآتي:-

الجدول رقم (18): تفسير قيم معامل ارتباط بيرسون

القيمة	التفسير
0.00	**لا يوجد ارتباط**
0.49-0.01	**ارتباط طردي ضعيف**
0.69-0.50	**ارتباط طردي متوسط**
0.99-0.70	**ارتباط طردي قوي**
1.00	**ارتباط طردي تام**

3. قياس ثبات الاستبانة:

يقصد به، أن تعطي الاستبانة النتائج نفسها إذا ما تم استخدامها أكثر من مرة في ظل ظروف مماثلة، وللحصول على مؤشرات مسبقة حول ثبات الاستبانة، تتيح الفرصة أمام الباحث لضمان توزيع الاستبانة على مجتمع دراسة تتوافر فيها مؤشرات عالية للثبات واستقرار النتائج.

معامل كرونباخ آلفا (Cronbach's Alpha Coefficient)

تم استخدامه في قياس ثبات الاستبانة لجميع محاورها بناءً على أراء العينة الاستطلاعية لتقرير مدى الحاجة لتطويرها قبل توزيعها في شكلها النهائي على مجتمع الدراسة المستهدف. حيث يُعدُّ اختبار الثبات ألفا ضعيفاً إذا كان أقل من (0.60) ومقبولاً إذا كان ما بين (0.70- 0.80) وما زاد عن (0.80) يُعدُّ ممتازاً.

نتائج العينة الاستطلاعية:

لقد تم توزيع عدد (29) استبانة على عينة استطلاعية تمثل (15%) من حجم المجتمع المستهدف البالغ (196) مفردة، حيث كانت مفردات العينة الاستطلاعية من خارج مفردات العينة المستهدفة بالدراسة الممثلة للمجتمع فيما بعد، إذ تم التوزيع بطريقة عشوائية. وذلك للوقوف على صدق الاستبانة وثباتها قبل توزيعها في شكلها النهائي.

أولاً:- نتائج الاتساق الداخلي للاستبانة:

المحور الأول: مقياس فاعلية الدعم العيني (السلعي) المقدم من قبل الدولة:

تُشير المعطيات الاحصائية إلى وجود دلالة إحصائية كافية على وجود ارتباط طردي في مجتمع الدراسة بين معظم فقرات المقياس والدرجة الكلية له عند مستوى معنوية (0.05)، باستثناء الفقرتين (4)، (6). مما يستوجب إعادة النظر في صياغة ومضمون هاتين الفقرتين قبل التطبيق الفعلي للاستبانة. وفي العموم يُعد المقياس صادقاً لما وضع لقياسه.

وذلك كما هو موضح بالجدول التالي رقم (19) والذي يبين نتيجة الارتباط بين فقرات مقياس فاعلية الدعم السلعي والدرجة الكلية للمقياس:-

الجدول رقم(19): نتيجة الارتباط بين فقرات مقياس فاعلية الدعم السلعي والدرجة الكلية للمقياس

ت	الفقرة	الارتباط في مجتمع الدراسة		
		N	R	P-Value
1	جغرافيا: الجمعيات التعاونية القائمة على توزيع السلع المدعومة موزعة بشكل متساوٍ بين المناطق المختلفة.	29	.687**	.000
2	إجراءات الاشتراك في الجمعيات التعاونية سهلة ومُيسرة لجميع المواطنين.	29	.813**	.000
3	الجمعيات التعاونية توزع السلع المدعومة على المستهلكين بشكل عادل.	29	.540**	.002
4	الجمعيات التعاونية توزع السلع المدعومة على المستهلكين بشكل متساوي وعادل .	29	.173	.369
5	تستطيع الحصول على السلع المدعومة بكل بساطة ويُسر.	29	.677**	.000
6	الكميات المخصصة من السلع المدعومة التي تحصل عليها من الجمعيات التعاونية تكفيك وتغطي احتياجاتك واحتياجات أسرتك من السلع الضرورية.	29	.237	.215
7	أسعار البيع المعتمدة للسلع التموينية المدعومة تناسب دخلك.	29	.417*	.025
8	توليفة السلع المدعومة تناسب ذوقك وتفضيلك وتحقق لك مستوى إشباع مقبول.	29	.542**	.002
9	يلتزم القائمين على الجمعيات الاستهلاكية بتسعيرة الاقتصاد.	29	.585**	.001
10	توجد رقابة كافية على نظام توزيع السلع المدعومة بحيث يضمن وصولها إلى المستحقين فقط.	29	.482**	.008
11	تبقى كميات السلع المدعومة المخصصة لك بمخازن الجمعية فترة من الزمن ولا تعطى لغيرك، بحيث تجدها عند احتياجها.	29	.552**	.002
12	يغطى دخلك الشخصي احتياجاتك الأساسية.	29	.593**	.001
13	إذا علمت أن قيمة الدعم السلعي الذي تنفقه الدولة سنوياً يفوق تقريباً (2.5 مليار د.ل) وسينفق المبلغ نفسه أو أكثر إذا استمر الدعم خلال السنوات القادمة، حيث سيكون نصيب الفرد من الدعم تقريباً ما يعادل (400 د.ل) سنوياً، تؤيد استمرار تقديم الدعم السلعي.	29	.513**	.004

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01

المحور الثاني: مقياس مدى الحاجة لاستبدال الدعم العيني (السلعي) بالدعم النقدي؟

الجدول رقم (20): نتيجة الارتباط بين فقرات مقياس مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي والدرجة الكلية للمقياس

ت	الفقرة	الارتباط في مجتمع الدراسة		
		N	R	P-Value
1	الدعم النقدي يحقق (ولو جزئياً) العدالة في توزيع الدخول لصالح الفقراء.	29	.543**	.002
2	الدعم النقدي سيساعد على وصول الدعم إلى مستحقيه فعلاً.	29	.521**	.004
3	الدعم النقدي سيدفع السوق الموازية إلى تخفيض أسعارها أمام المشترين والمستهلكين.	29	.102	.598
4	الدعم النقدي يساعد في ترشيد الاستهلاك لديك من حيث اختيار كمية ونوعية السلعة التي ترغب في استهلاكها.	29	.631**	.000
5	حسب رأيك أن تكلفة توزيع الدعم النقدي أقل من تكلفة توزيع الدعم السلعي.	29	.822**	.000
6	قرار رفع الدعم سيؤدي إلى القضاء على الفساد المالي المتمثل في التلاعب في قيمة الفواتير والتسهيلات الائتمانية المتعلقة بالدعم السلعي.	29	.634**	.000
7	الدعم النقدي سيقلل من ظاهرة تهريب السلع التموينية وبيعها في السوق السوداء داخل وخارج البلاد.	29	.846**	.000
8	إذا علمت أن نسبة 60% من السلع المدعومة توزع على مستحقيها ونسبة 40% تتسرب إلى غير مستحقيها:. هل تفضل الاستفادة من دعم الدولة على هيئة نقود بدلاً من أن تستفيد منه على هيئة سلع؟	29	.566**	.001
9	يفضل التحول التدريجي من دعم عيني إلى دعم نقدي بحيث يتم التعويض النقدي عن عدد معين من السلع المدعومة وفقاً لبرنامج زمني محدد.	29	.851**	.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01

تُشير المعطيات الاحصائية في الجدول السابق رقم (20) إلى وجود دلالة إحصائية كافية على وجود ارتباط طردي في مجتمع الدراسة بين معظم فقرات المقياس والدرجة الكلية له عند

مستوى معنوية (0.05)، باستثناء الفقرة رقم (3) التي لم تتوافر لها دلالة إحصائية على وجود ارتباط طردي بينها وبين الدرجة الكلية للمقياس التي ادرجت تحته، مما يستوجب إعادة النظر في صياغة ومضمون هذه الفقرة قبل التطبيق الفعلي للاستبانة. وفي العموم يُعد المقياس صادقاً لما وضع لقياسه.

ثانياً:- نتائج الصدق البنائي للاستبانة:

الجدول رقم (21): معاملات الارتباط بين درجة كل مقياس والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة كوحدة واحدة

ت	البيان		الارتباط في مجتمع الدراسة		
			N	R	P-Value
1	المحور الأول	مقياس فاعلية الدعم السلعي...	29	.808**	.000
2	المحور الثاني	مقياس مدى الحاجة لاستبدال الدعم...	29	.374*	.046

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01**

تُشير المعطيات الاحصائية في الجدول السابق رقم (21) إلى وجود دلالة احصائية كافية على وجود ارتباط طردي قوي في مجتمع الدراسة بين فقرات مقياس فاعلية الدعم السلعي في الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة كوحدة واحدة عند مستوى معنوية (0.05)، كما تُشير المعطيات الاحصائية في الجدول نفسه إلى وجود ارتباط طردي بين فقرات مقياس مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي والدرجة الكلية للاستبانة كوحدة واحدة عند مستوى معنوية (0.05) وإن كان ليس بنفس درجة ارتباط مقياس فاعلية الدعم السلعي. وبشكلٍ عام تُعد الاستبانة مقياساً صادقاً لما وضع لقياسه

.

ثالثاً:- نتائج قياس ثبات الاستبانة:

الجدول رقم (22): ثبات الاستبانة

البيان		عدد الفقرات	الثبات في مجتمع الدراسة
المحور الأول	**مقياس فاعلية الدعم السلعي...**	13	.792
المحور الثاني	**مقياس مدى الحاجة لاستبدال الدعم...**	9	.764
الاستبانة ككل		**22**	**.666**

تبين من الجدول السابق رقم (22) أن قيمة معامل كرونباخ ألفا أعلى من (0.60) لكافة محاور الاستبانة وللاستبانة ككل، ومن ثم يمكن القول بأن الاستبانة يتوافر لها درجة مقبولة من الثبات.

وبناءً على نتائج الدراسة الاستطلاعية، تم إضافة بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية للقسم الخاص بها تمثلت في: (القسم العلمي التابع له، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة، ومصدر الحصول على السلع التموينية: الجمعيات التعاونية، من المحلات والأسواق التجارية، من الاثنين معاً. وبيانات عن مقدار الإنفاق الشهري على السلع المدعومة).

كما تم إعادة صياغة بعض الفقرات ومنها الفقرتين رقم (4) و (6) في المحور الأول، والفقرة (3) في المحور الثاني.

وذلك بناءً على ملاحظات مفردات العينة الاستطلاعية، وعلى أثرها تم تعديل الاستبانة وتوزيعها في شكلها النهائي (بصيغة إلكترونية) على مجتمع الدراسة واستلامها والبدء في تحليلها وفقاً للآتي:-

الجدول رقم (23): حركة توزيع واستلام الاستبانة على مجتمع الدراسة

البيان	مجتمع أعضاء هيئة التدريس والمعيدين	
	العدد	النسبة
المجتمع المستهدف	196	%100
الاستبانات الموزعة	196	%100
الاستبانات المفقودة	(8)	%4
الاستبانات المستبعدة لعدم صلاحيتها للتحليل	(4)	%2
الاستبانات الخاضعة للتحليل	**184**	**%93**

تُشير المعطيات الاحصائية في الجدول السابق رقم (23) إلى فقدان عدد (8) استبانات وعدم صلاحية (4) منها، **وبهذا** تم تحليل (184) استبانة أي بنسبة (93%) من المجتمع المستهدف وهي نسبة مقبولة في هذا النوع من الدراسات الاقتصادية، وبالتالي يمكن اعتبار حجم العينة الفعلي ملائم لتعميم النتائج في ظل تجانس خصائص المجتمع بشكل كبير. وفي هذا الصدد يقول [49](Sekaran,2006,p.422) بأن أحجام العينات الأكثر من 30 وأقل من 500 مناسبة لمعظم الدراسات.

المعالجة الإحصائية للبيانات (تحليل الاستبانة):

1. استكشاف البيانات وتحديد أساليب التحليل الإحصائي المناسب:

بعد ترميز وتفريغ الاستبانات للحاسب الآلي، تم استخدام الإصدار السابع عشر من البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية، Statiststical Packages for Social Sciences (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، بهدف وصف متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها. وتم تحديد المقاييس والاختبارات الإحصائية الملائمة في ذلك من خلال التحقق من توافر الشروط الآتية:

أ. استكشاف البيانات:

- **شرط التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:**

يقصد به "أن تكون عينة الدراسة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعى." وعلى اعتبار أن حجم عينة الدراسة أكبر من (50) مفردة، تم اللجوء إلى تطبيق اختبار كولموجروف – سمرنوف (Kolmogorov–Smirnov) لمعرفة توزيع البيانات، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (24): التوزيع الاحتمالى لإجابات مجتمعي الدراسة باستخدام اختبار كلومجروف – سيمرنوف

البيان	إحصائية الاختبار	درجات الحرية	الاحتمال (P–Value) Sig
مقياس فاعلية الدعم السلعي	.090	184	.001
مقياس مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	.147	184	.000

يتضح من نتائج التحليل الاحصائى لاختبار كولموجروف – سمرنوف لكافة متغيرات الدراسة ومقاييسها، أن قيمة **(P.value = .001)** لمقياس فاعلية الدعم السلعي وأن قيمة **(P.value = .000)** لمقياس مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي. والقيمتين بذلك أصغر من مستوى المعنوية المعتمد **(0.05)**، وبالتالي تُعد بيانات الدراسة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعى.

- **مستوى القياس:** يجب أن يكون قياس البيانات من مستوى المسافة على الأقل لتطبيق الاختبارات المعلمية ومن المستوى الاسمي أو الرتبي عند تطبيق الاختبارات اللامعلمية، ويعني مستوى المسافة؛ إن المسافات على طول الميزان المستخدم مسافات متساوية، أي أن الفرق في أوزان الميزان متساوٍ عند الانتقال من وزن إلى آخر، وهذا ما يحققه مقياس ليكرت الذي صممت على أساسه الاستبانة في الدراسة الحالية.

- **شرط الاستقلالية:** يشير إلى أن بيانات الأفراد مستقلة عن بعضها البعض، أي سلوك مشارك ما لا يؤثر في مشارك آخر، وعلى اعتبار أن الدراسة استهدفت مجتمع أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بكليات الاقتصاد والإدارة بجامعتي الزاوية وصبراتة، حيث تم إتاحة الفرصة بشكل متساوٍ وعشوائي للجميع، فإن شرط الاستقلالية يُعد متحققاً فيها. علماً بأن شرط الاستقلالية ومستوى القياس لا يمكن اختبارهما إلا بطرق منطقية وبشكل نظري.

ب. مقاييس الإحصاء الوصفي المستخدمة:

من مقاييس الاحصاء الوصفي التي استخدمت في الدراسة الحالية، ما يأتي:

- **النسبة المئوية والتكرارات:** استخدمت لمعرفة التوزيع النسبي لمفردات مجتمع الدراسة بحسب الخصائص الشخصية والوظيفية.
- **الوسط الحسابي:** استخدم بهدف التعرف على الاتجاه السائد في أراء أعضاء هيئة التدريس والمعيدين باعتبارهم أهل اختصاص من مدى فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين وكذلك من مدى الحاجة لاستبداله بدعم نقدي.
- **الانحراف المعياري:** تم استخدامه لقياس وبيان مدى تشتت البيانات عن وسطها الحسابي، وكلما كانت قيمة الانحراف المعياري قليلة كان ذلك أفضل أي أن تشتت البيانات عن وسطها الحسابي قليل والعكس صحيح.

ثانياً:- وصف خصائص مجتمع الدراسة:

تمثلت الخصائص الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة في الآتي:

- **متغير جهة العمل:** يوضح الجدول رقم (25) توزيع مفردات المجتمع حسب متغير جهة العمل.

الجدول رقم (25): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير جهة العمل

جهة العمل	مجتمع الدراسة	
	العدد	النسبة
جامعة الزاوية	141	%77
جامعة صبراتة	43	%23
المجموع	184	% 100

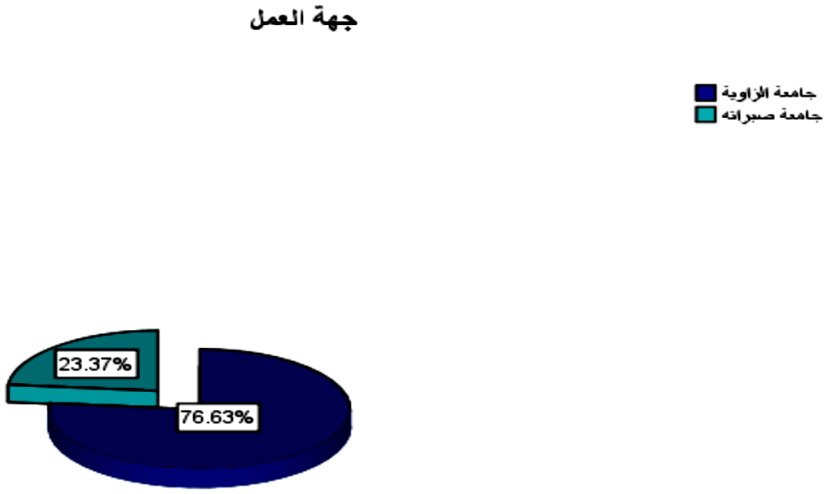

الشكل البياني رقم (2): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب جهة العمل

يُلاحظ من الجدول والشكل السابقين، أن ما نسبته تقريباً (77%) من مفردات مجتمع الدراسة هم من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعة الزاوية، وأن ما نسبته فقط (23%) من مفردات المجتمع من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعة صبراتة.

- **متغير القسم العلمي:** يوضح الجدول رقم (26) توزيع مفردات المجتمع حسب متغير القسم العلمي.

الجدول رقم (26): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير القسم العلمي

القسم العلمي	مجتمع الدراسة	
	العدد	النسبة
الاقتصاد	62	%33.7
المحاسبة	55	%29.9
العلوم السياسية	9	%4.9
التمويل والمصارف	20	%10.9
الإدارة	27	%14.7
تحليل البيانات	2	%1.1
غير ذلك	9	%4.9
المجموع	**184**	**% 100**

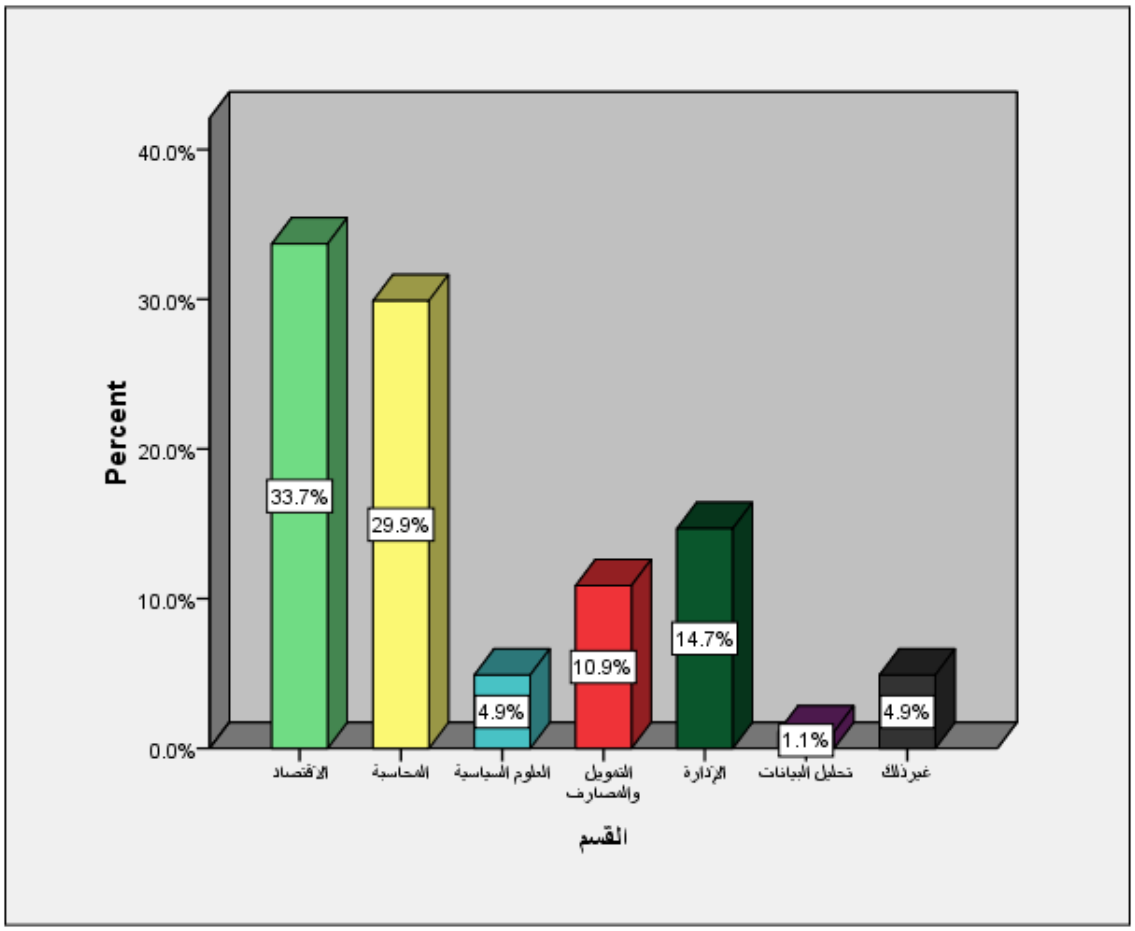

الشكل البياني رقم (3): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب القسم العلمي التابع له

أشارت معطيات الجدول والشكل السابقين، أن توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب القسم العلمي كان على النحو الآتي: **قسم الاقتصاد** بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس والمعيدين المشاركين منه ضمن عينة الدراسة (62) عضو هيئة ومعيد، وبنسبة: (33.7%) من مجتمع الدراسة، **وقسم المحاسبة** بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس والمعيدين المشاركين منه ضمن عينة الدراسة (55) عضو هيئة ومعيد، وبنسبة: (29.9%) من مجتمع الدراسة، كما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس والمعيدين **بقسم الإدارة** المشاركين ضمن عينة الدراسة (27) عضو هيئة ومعيد، وبنسبة: (14.7%) من مجتمع الدراسة، **أما باقي المشاركين** من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الذين يمثلون ما نسبته (21.7%) من مجتمع الدراسة يتوزعون بنسب صغيرة على باقي الأقسام العلمية

بكليات الاقتصاد والإدارة محل الدراسة كما هو موضح في الجدول والشكل السابقين. وهذا يعني أن مجتمع الدراسة المستهدف يمثل كافة الأقسام العلمية بكليات الاقتصاد والادارة.

- **متغير الجنس:** يوضح الجدول رقم (27) توزيع مفردات المجتمع حسب متغير الجنس.

الجدول رقم (27): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	مجتمع الدراسة	
	العدد	النسبة
ذكر	132	%72
أنثى	52	%28
المجموع	**184**	**% 100**

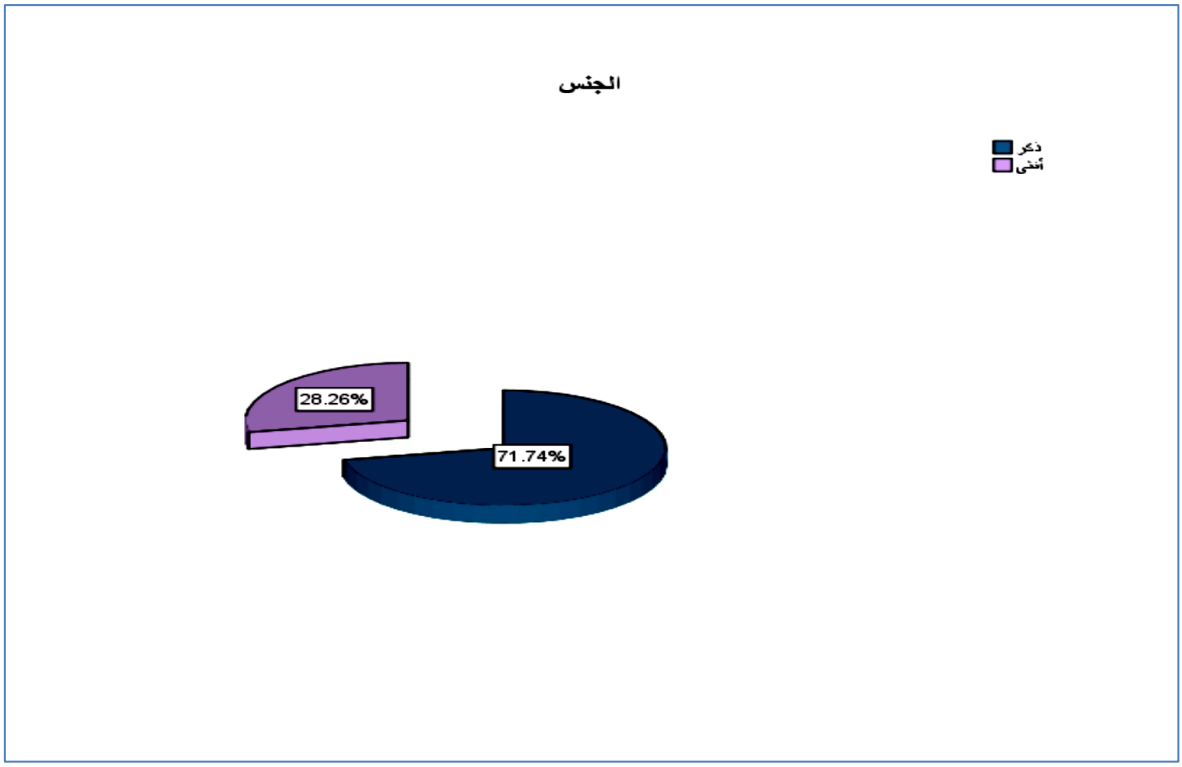

الشكل البياني رقم (4): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب الجنس

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه، بأن ما نسبته (72%) من مفردات مجتمع الدراسة في كليات الاقتصاد والإدارة محل الدراسة: هم من فئة الذكور، حيث بلغ عددهم (132) عضو هيئة

ومعيد من مجتمع الدراسة، وهي نسبة عالية مقابل عدد الإناث البالغ (52) عضو هيئة ومعيد، أي بنسبة (28%) من مجتمع الدراسة، وتشير هذه النسب إلى أن كليات الاقتصاد والإدارة محل الدراسة تعتمد أكثر على الكوادر الرجالية وهم في الغالب أرباب أسر ومن يقوم بالإنفاق على السلع التموينية.

- **متغير العمر**: يوضح الجدول الآتي توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب العمر.

الجدول رقم (28): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب العمر

الفئات العمرية	مجتمع الدراسة	
	العدد	النسبة
من 25 إلى أقل من 35 سنة	57	31.0%
من 35 إلى أقل من 45 سنة	61	33.2%
45 سنة فأكثر	66	35.8%
المجموع	**184**	**%100**

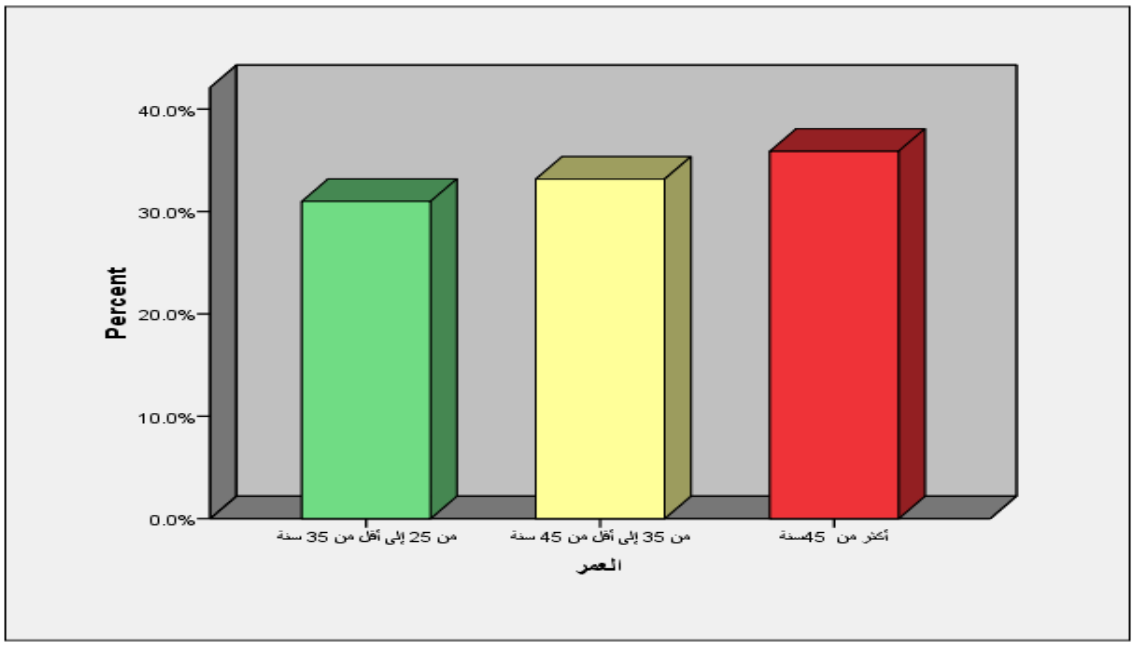

الشكل البياني رقم (5): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب العمر

أظهرت بيانات الجدول والشكل السابقين، أن مفردات مجتمع الدراسة تتوزع تقريباً بالتساوي ما بين الفئات العمرية الثلاث، حيث كان عدد أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ضمن الفئة العمرية (من 45 سنة فأكثر): (66) عضو هيئة ومعيد، أي ما نسبته: (35.9%) من إجمالي مفردات مجتمع الدراسة، يلي ذلك مفردات مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ضمن الفئة العمرية (من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة): (61) عضو هيئة ومعيد، أي ما نسبته: (33.2%) من إجمالي مفردات مجتمع الدراسة، يلي ذلك مفردات مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ضمن الفئة العمرية (من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة): (57) عضو هيئة ومعيد، أي ما نسبته: (31%) من إجمالي مفردات مجتمع الدراسة، وبهذه النسب يتم ضمان مشاركة كافة الفئات العمرية لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات محل الدراسة.

- **متغير المؤهل العلمي:** يوضح الجدول الآتي توزيع مفردات المجتمع حسب مؤهلاتهم العلمية.

الجدول رقم (29): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية

المؤهل العلمي	مجتمع الدراسة	
	العدد	النسبة
بكالوريوس	26	%14.1
ماجستير	86	%46.7
دكتوراه	72	%39.2
المجموع	**184**	**%100**

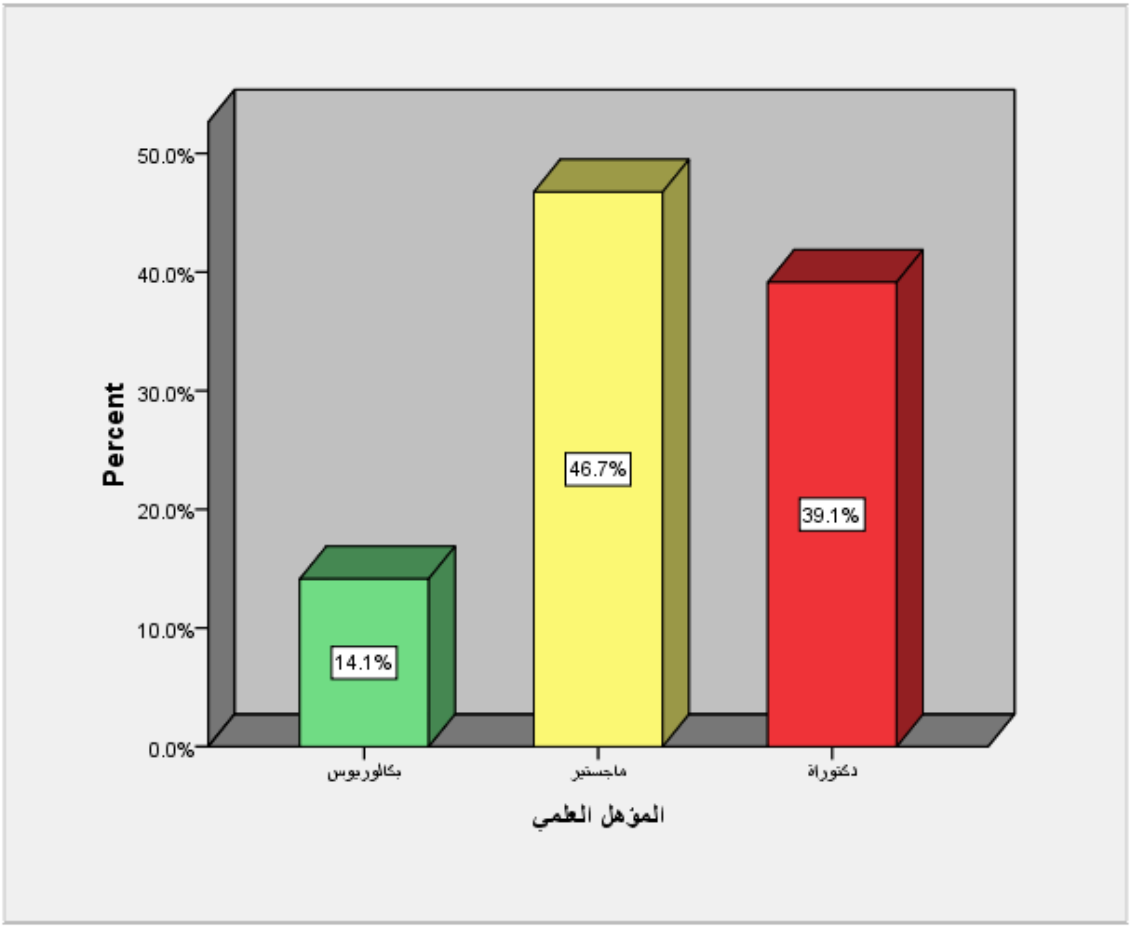

الشكل البياني رقم (6): توزيع مجتمع الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية

من خلال بيانات الجدول والشكل السابقين، يتضح أن النسبة الأكبر كانت لمفردات مجتمع الدراسة من حملة الماجستير والدكتوراه، حيث بلغ عدد حملة الماجستير (86) عضو هيئة تدريس،

أي بنسبة: (46.7%) من مجتمع الدراسة، يليهم حملة الدكتوراه حيث بلغ عددهم (72) عضو هيئة تدريس، وبنسبة: (39.1%) من مجتمع الدراسة، يليهم المعيدين حملة المؤهل الجامعي "البكالوريوس" حيث بلغ عددهم (26) معيد، وبنسبة: (14.1%) من مجتمع الدراسة، وهذه النسب تؤكد أن غالبية أفراد العينة أو مجتمع الدراسة هم من أعضاء هيئة التدريس، ومن المفترض أن لديهم من المعرفة العلمية والوعي بأهمية وفاعلية الدعم السلعي الذي تقدمه الدولة الشيء الكثير ومدى حاجته للاستبدال من عدمه على اعتبار أنهم أرباب أسر ولهم تجارب شخصية وعملية في هذا المضمار.

- **متغير الحالة الاجتماعية:** يوضح الجدول رقم (26) توزيع مفردات المجتمع حسب الحالة الاجتماعية.

الجدول رقم (30): توزيع مفردات المجتمع حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	مجتمع الدراسة	
	العدد	النسبة
متزوج	68	37.0%
متزوج ويعول	79	42.9%
غ.ذلك	37	20.1%
المجموع	**184**	**%100**

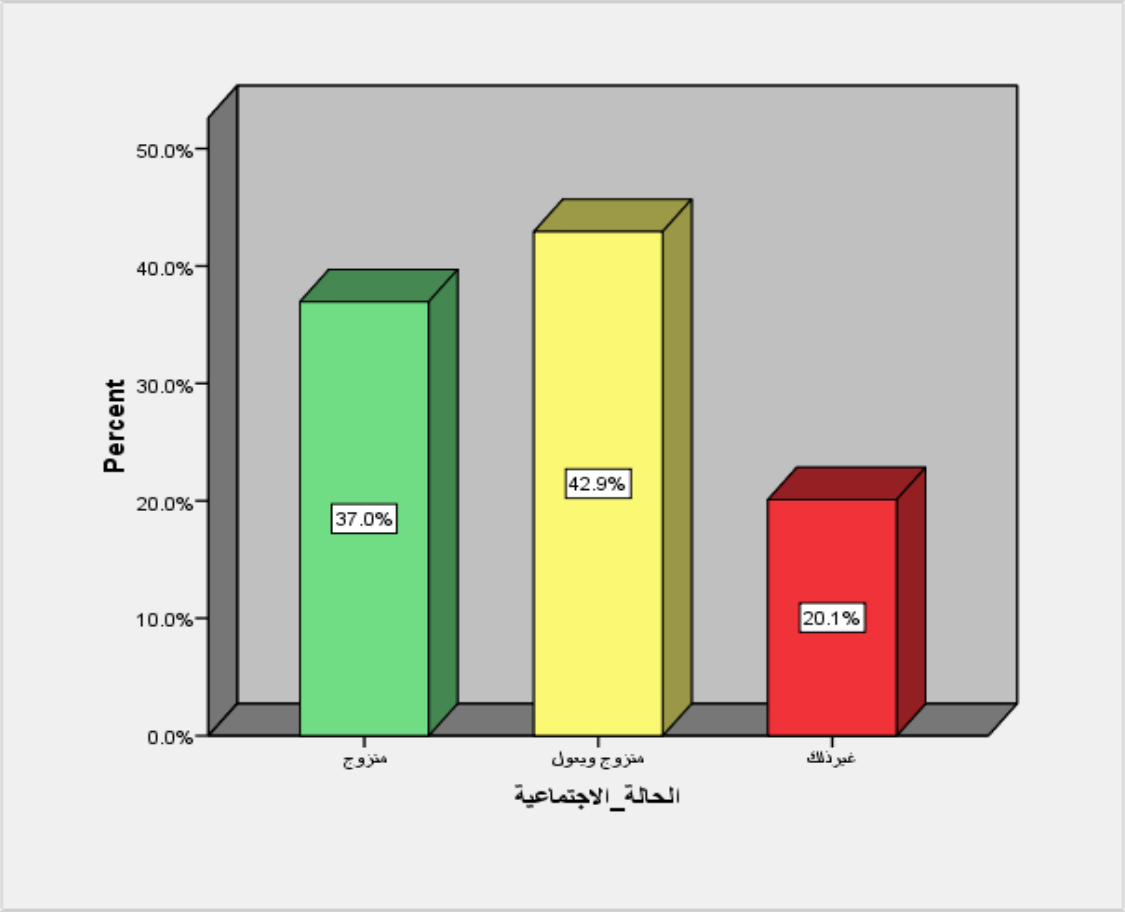

الشكل البياني رقم (7): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

تُشير المعطيات الاحصائية من الجدول والشكل السابقين، إلى أن أغلب مفردات مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية والمعيدين في الكليات محل الدراسة متزوجين، حيث بلغ عدد المتزوجون ويعولون (79) عضو هيئة تدريس ومعيد، أي بنسبة: (42.9%) من مجتمع الدراسة، يليهم المتزوجين ولا يعولون، حيث كان عددهم (68) عضو هيئة تدريس ومعيد، وبنسبة: (37%) من مجتمع الدراسة، يليهم غير ذلك من أوضاع اجتماعية مثل (العزاب والمطلقين والأرامل...إلخ). حيث بلغ عددهم (37)، وبنسبة: (20.1%) من مجتمع الدراسة، وهذه النسب تؤكد أن غالبية أفراد العينة أو مجتمع الدراسة هم من المتزوجين، وبالتالي لديهم تجارب عملية تتعلق بشراء السلع التموينية المدعومة.

- **متغير عدد أفراد الأسرة:** يوضح الجدول رقم (31) توزيع مفردات المجتمع حسب عدد أفراد أسرهم.

الجدول رقم (31): توزيع مفردات المجتمع حسب متغير عدد أفراد الأسرة

الأسرة	مجتمع الدراسة	
	العدد	النسبة
صغيرة	60	32.6%
متوسطة	106	57.6%
كبيرة	8	4.3%
لا توجد أسرة	10	5.4%
المجموع	**184**	**%100**

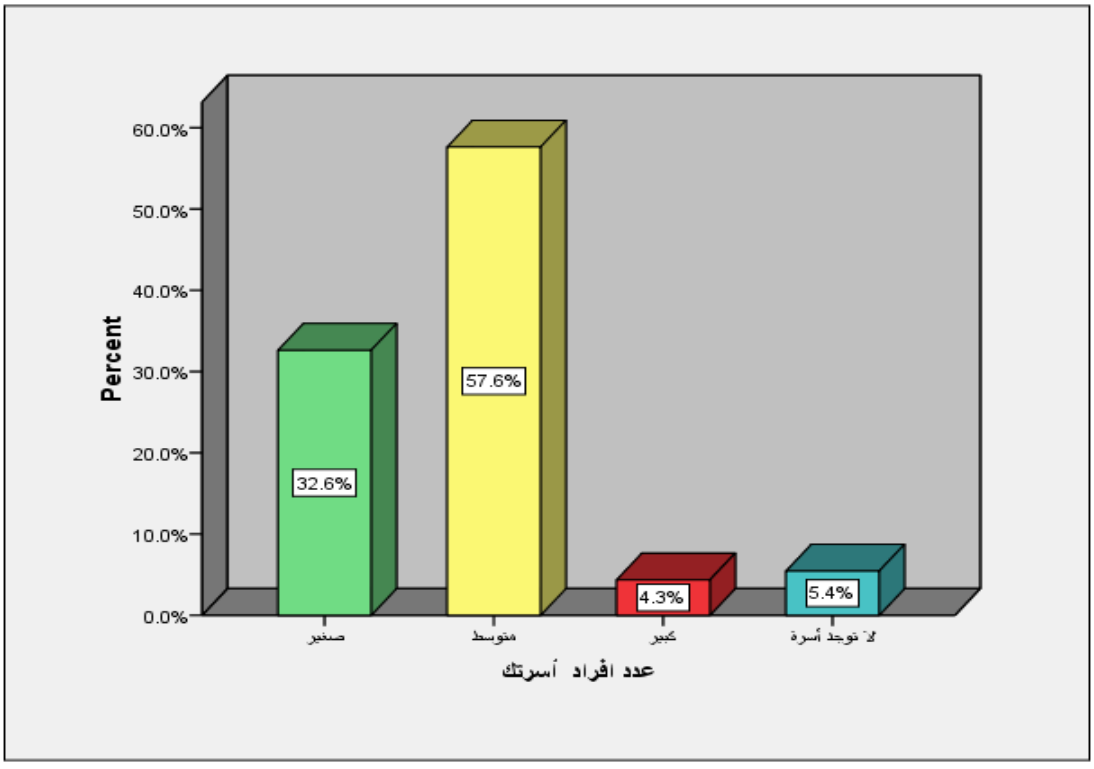

الشكل البياني رقم (8): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

تُشير المعطيات الاحصائية من الجدول والشكل السابقين، إلى أن ما نسبته (57.6%) من أعضاء الهيئة التدريسية والمعيدين في الكليات محل الدراسة يعولون أسر متوسطة العدد، بينما ما نسبته (32.6%) منهم يعولون أسر صغيرة العدد، وبالتالي ما نسبته (90.2%) من أعضاء الهيئة التدريسية والمعيدين في الكليات محل الدراسة يعولون، ولذا يحتاجون لشراء السلع التموينية والإنفاق عليها من أموالهم ودخولهم الشهرية، وهم بهذا لهم صلة قوية ومباشرة بموضوع الدراسة.

- **متغير متوسط الدخل الشهري:** يوضح الجدول الآتي توزيع مفردات المجتمع حسب متوسط دخولهم الشهرية.

الجدول رقم (32): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متوسط دخولهم الشهرية

فئات متوسط الدخل	مجتمع الدراسة	
	العدد	النسبة
أقل من 1000 دينار	21	%11.4
من 1000 دينار إلى أقل من 2000 دينار	69	%37.5
من 2000 دينار إلى أقل من 3000 دينار	73	%39.7
من 3000 دينار فأكثر	21	%11.4
المجموع	**184**	**%100**

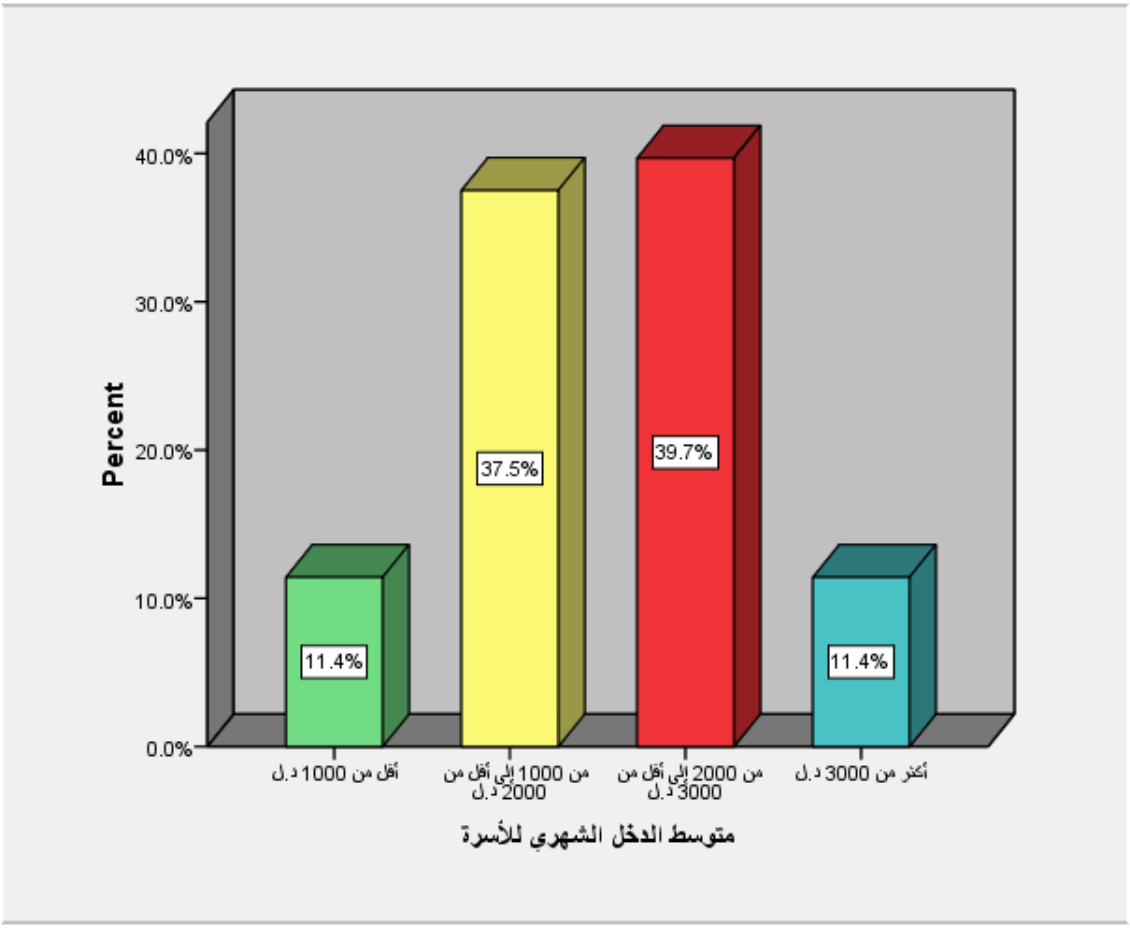

الشكل البياني رقم (9): توزيع مجتمع الدراسة حسب مستوى الدخل

تُشير المعطيات الاحصائية من الجدول والشكل السابقين، إلى أن مفردات مجتمع الدراسة تتوزع بين مختلف فئات متوسط الدخل المعتمدة ضمن نموذج الدراسة، إلا أن ما نسبته (77.2%) منها، يتركز ضمن الفئتين التي متوسط دخلها الشهري يتراوح (من 2000 دينار إلى أقل من 3000 دينار) حيث كان عددها: (73) عضو هيئة تدريس، وبنسبته: (39.7%) والفئة التي متوسط دخلها الشهري يتراوح (من 1000 دينار إلى أقل من 2000 دينار)، حيث بلغ عددها: (69) عضو هيئة تدريس، أي بنسبته: (37.5%) من إجمالي مفردات مجتمع الدراسة. وتشير هذه النسب إلى قدرة هؤلاء على الإنفاق على السلع التموينية.

- **متغير مصدر السلع المدعومة:** يوضح الجدول الآتي توزيع مفردات المجتمع حسب متغير مصدر السلع المدعومة.

الجدول رقم (33): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير مصدر السلع المدعومة

مصدر السلع المدعومة	مجتمع الدراسة	
	العدد	النسبة
الجمعيات التعاونية	2	%1.1
الأسواق والمحلات التجارية	122	%66.3
الاثنين معاً	60	%32.6
المجموع	**184**	**%100**

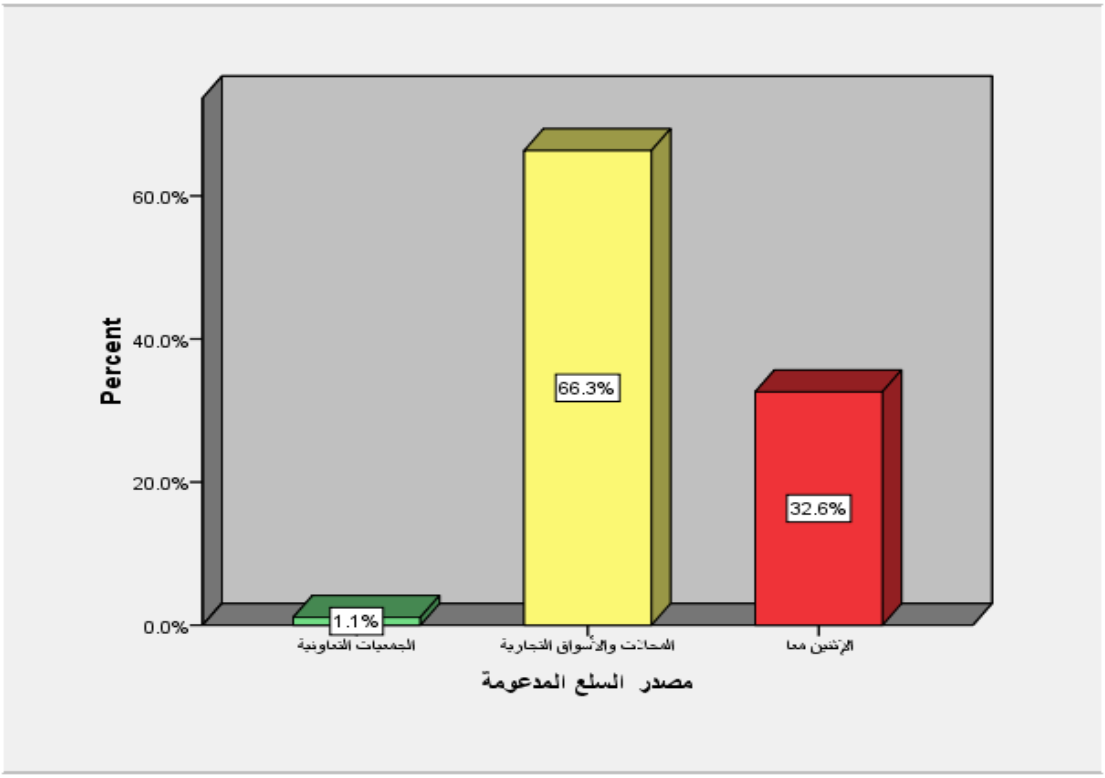

الشكل البياني رقم (10): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير مصدر السلع المدعومة

تُشير المعطيات الاحصائية من الجدول والشكل السابقين، إلى أن ما نسبته (66.3%) من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعتي الزاوية وصبراتة يحصلون على السلع التموينية المدعومة من الأسواق والمحلات التجارية وليس من الجمعيات التعاونية المصدر المفوض بحكم القانون لتوزيع السلع المدعومة في البلاد، كما أن ما نسبته (32.6%) منهم يحصل على السلع التموينية المدعومة من الاثنين معاً (الأسواق والمحلات التجارية والجمعيات التعاونية). بينما يحصل ما نسبته (1.1%) من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعتي الزاوية وصبراتة على السلع التموينية المدعومة من الجمعيات التعاونية وهذه الأخيرة، تشير بشكل واضح إلى ضعف فاعلية قنوات نظام الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة للمواطنين (الجمعيات التعاونية) في توزيع السلع التموينية.

- **متغير معدل الانفاق الشهري على السلع التموينية:** يوضح الجدول الآتي توزيع مفردات المجتمع حسب متغير معدل الانفاق الشهري على السلع التموينية.

الجدول رقم (34): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير معدل الانفاق الشهري على السلع التموينية

معدل الانفاق الشهري على السلع التموينية	مجتمع الدراسة	
	العدد	النسبة
أقل من 1000 دينار	145	%78.8
من 1000 دينار إلى 2000 دينار	33	%17.9
2000 دينار فأكثر	6	%3.3
المجموع	**184**	**%100**

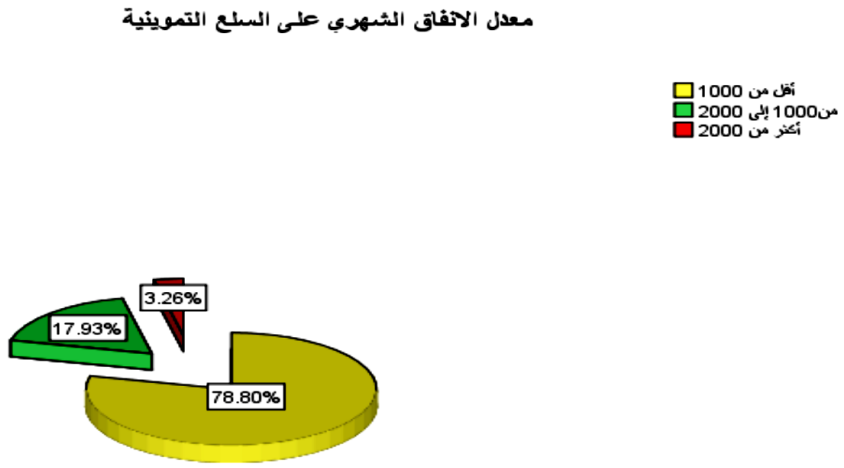

الشكل البياني رقم (11): توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب متغير معدل الانفاق الشهري على السلع التموينية

تُشير المعطيات الاحصائية من الجدول والشكل السابقين، إلى أن ما نسبته تقريباً (79%) من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعتي الزاوية وصبراتة ينفقون (أقل من 1000 دينار) شهرياً على السلع التموينية المدعومة، كما ينفق ما نسبته (18%) منهم على السلع التموينية المدعومة شهرياً (من 1000 دينار إلى 2000 دينار)، أما ما نسبته (3%) تقريباً من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ينفق أكثر من ذلك.

عليه...وبالنظر إلى أن مجتمع الدراسة المستهدف يمثل كافة الأقسام العلمية بكليات الاقتصاد والإدارة محل الدراسة وبخاصة قسم الاقتصاد الذي يُعد موضوع الدراسة الحالية من ضمن موضوعاته الأساسية. وأن غالبية المشاركين ضمن العينة من فئة الذكور وهم في الغالب أرباب أسر ومن يقوم بالإنفاق على السلع التموينية المدعومة، **كما** أن المشاركين ضمن العينة يمثلون

كافة الفئات العمرية لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين، وإن غالبيتهم من أعضاء هيئة التدريس، ومن المفترض أن لديهم من المعرفة والوعي الكافِ بفاعلية الدعم السلعي الذي تقدمه الدولة ومدى الحاجة لاستبداله بالدعم النقدي، هذا فضلاً عن كون أغلب المشاركين ضمن عينة الدراسة يعُولون ويشترون السلع التموينية المدعومة من الأسواق والمحلات التجارية أكثر من الجمعيات التعاونية المصدر المفوض بحكم القانون لتوزيع السلع المدعومة في البلاد، وهم بهذا لهم صلة قوية ومباشرة بموضوع الدراسة الحالية.

مما يؤكد أن مفردات مجتمع الدراسة المستهدف من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعتي الزاوية وصبراتة مؤهلين بشكل جيد للإجابة على طبيعة أسئلة الاستبانة الموجهة إليهم.

ثالثاً:- وصف متغيرات الدراسة:

لأخذ صورة أولية عن فاعلية الدعم السلعي الذي تقدمه الدولة للمواطن ومدى حاجته للاستبدال بالدعم النقدي من وجهة نظر أهل الاختصاص العلمي من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بكليات الاقتصاد والإدارة محل الدراسة، يتم من خلالها الوقوف على واقع وأهمية كل منهما، ومدى توافق الآراء اتجاههما، فقد تم إجراء استعراض عام لنتائج التحليل الوصفي باعتماد الوسط الحسابي والأهمية النسبية للمتغيرين أو المقياسين، وكذلك إيجاد الانحراف المعياري لهما لمعرفة درجة توافق أو تباين الآراء بين مفردات مجتمع الدراسة تجاه كل متغير أو مقياس. وكانت حصيلة التحليل كما يلي:

أ- وصف متغير فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية:

إذ تم قياس هذا المتغير أو المقياس من خلال القسم الثاني للاستبانة والذي تضمن (13) فقرة والجدول التالي يبين الفقرات التي تم من خلالها قياس هذا المتغير والمقاييس المختلفة للآراء مفردات المجتمع بشأنه:

الجدول رقم (35): وصف فقرات فاعلية الدعم السلعي... وقياس اتجاه أراء مفردات المجتمع حولها

	الفقرة	وصف إجابات مجتمع الدراسة							
		موافق	محايد	غ. موافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الإجابة	الأهمية النسبية	اتجاه الآراء السائد
1	الجمعيات التعاونية القائمة على توزيع السلع المدعومة موزعة جغرافياً بشكل عادل بين المناطق المختلفة.	63	46	75	1.93	.865	%64.3	4	محايد
		%34.2	%25.0	%40.8					
2	إجراءات الاشتراك في الجمعيات التعاونية سهلة ومُيسرة لجميع المواطنين.	105	41	38	2.36	.805	%78.6	1	موافق
		%57.1	%22.3	%20.7					
3	الجمعيات التعاونية توزع السلع المدعومة على المستهلكين بشكل عادل.	33	26	125	1.50	.782	%50	8	غ. موافق
		%17.9	%14.1	%67.9					
4	جميع السلع المدعومة متوفرة بصورة متكاملة ومستمرة في الجمعية التعاونية.	4	25	155	1.17	.437	%39	13	غ. موافق
		%2.2	%13.6	%84.2					
5	تستطيع الحصول على السلع المدعومة بكل بساطة ويُسر.	48	43	93	1.75	.842	%58.3	5	محايد
		%26.1	%23.4	%50.5					
6	الكميات المخصصة من السلع المدعومة التي تحصل عليها من الجمعيات التعاونية تغطي احتياجاتك من السلع الضرورية.	13	35	136	1.33	.604	%44.3	10	غ. موافق
		%7.1	%19.0	%73.9					

	الفقرة	موافق	محايد	غ. موافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الإجابة	الأهمية النسبية	اتجاه الآراء السائد
7	أسعار البيع المعتمدة للسلع التموينية المدعومة تناسب دخلك.	101 %54.9	39 %21.2	44 %23.9	2.30	.834	%76.6	2	محايد
8	توليفة السلع المدعومة تناسب ذوقك وتفضيلك من السلع وتحقق لك مستوى إشباع مقبول.	29 %15.8	54 %29.3	101 %54.9	1.60	.745	%53.3	6	غ. موافق
9	يلتزم القائمين على الجمعيات الاستهلاكية بتسعيرة الاقتصاد.	76 %41.3	80 %43.5	28 %15.2	2.26	.707	%75.3	3	محايد
10	توجد رقابة كافية على نظام توزيع السلع المدعومة بحيث يضمن وصولها إلى المستحقين فقط.	16 %8.7	69 %37.5	99 %53.8	1.54	.651	%51.3	7	غ. موافق
11	تبقى كميات السلع المدعومة المخصصة لك بمخازن الجمعية فترة من الزمن ولا تعطى لغيرك، بحيث تجدها عند احتياجها.	6 %3.3	27 %14.7	151 %82.1	1.21	.483	%40.3	11	غ. موافق
12	يغطى دخلك الشخصي احتياجاتك الأساسية.	30 %16.3	16 %8.7	138 %75.0	1.41	.756	%47	9	غ. موافق
13	تؤيد استمرار تقديم الدعم السلعي، إذا علمت أن قيمة الدعم السلعي الذي تنفقه الدولة سنوياً يفوق تقريباً (2.5 مليار د.ل) وسينفق نفس المبلغ أو أكثر سنوياً إذا استمر الدعم خلال السنوات القادمة، حيث سيكون نصيب الفرد من الدعم تقريباً ما يعادل (400 د.ل) سنوياً.	10 %5.4	18 %9.8	156 %84.8	1.20	.523	%40	12	غ. موافق
	الكلي				**1.66**	**.369**	**%55.3**		**غ. موافق**

تُشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (35) إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لمتغير فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية بلغ (1.66) من أصل (3) درجات، وبشدة إجابة على مضمون الفقرات التي تقيس هذا المُتغير وصلت إلى (55.3%) بشكل يحدد اتجاه آراء مفردات المجتمع ويؤكد عدم موافقتها على مضمون المُتغير أو المقياس. **كما يلاحظ** من الجدول ذاته أن الفقرة رقم (2) والتي تتعلق بأن "**إجراءات الاشتراك في الجمعيات التعاونية سهلة ومُيسرة لجميع المواطنين**"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.36) وبنسبة موافقة وصلت إلى (78.6%). في حين جاءت الفقرة رقم (4) والمتعلقة **بأن "جميع السلع المدعومة متوفرة بصورة متكاملة ومستمرة في الجمعية التعاونية**" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.17) وبنسبة موافقة لم تتجاوز (39%).

عليه...يمكن القول بأن" سياسات الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين وممارساتها العملية غير فعالة من وجهة نظر أهل الاختصاص العلمي من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بكليات الاقتصاد والإدارة محل الدراسة".

ب- وصف متغير مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي:

إذ تم قياس هذا المتغير أو المقياس من خلال القسم الثالث للاستبانة والذي تضمن (9) فقرات والجدول التالي يبين الفقرات التي تم من خلالها قياس هذا المتغير والمقاييس المختلفة لآراء مفردات المجتمع بشأنه:

الجدول رقم (36): وصف متغير مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي وقياس اتجاه أراء مفردات المجتمع حولها

الفقرة		وصف إجابات مجتمع الدراسة								
		موافق	محايد	غ. موافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الإجابة	الأهمية النسبية	اتجاه الآراء السائد
1	الدعم النقدي سيحقق (ولو جزئياً) العدالة في توزيع الدخول لصالح الفقراء.	107 %58.2	48 %26.1	29 %15.8	2.42	.749	%80.6	7	موافق
2	الدعم النقدي سيساعد على وصول الدعم إلى مستحقيه فعلاً.	118 %64.1	27 %14.7	39 %21.2	2.42	.820	%80.6	8	موافق
3	الدعم النقدي سيدفع السوق الموازية إلى زيادة أسعارها أمام المستهلكين.	82 %44.6	56 %30.4	46 %25.0	2.19	.813	%73	9	محايد
4	الدعم النقدي سيساعد في ترشيد استهلاكك من حيث اختيار كمية ونوعية السلعة التي ترغب بها.	132 %71.7	31 %16.8	21 %11.4	2.60	.685	%86.6	2	موافق
5	تكلفة توزيع الدعم النقدي ستقل عن تكلفة توزيع الدعم السلعي.	107 %58.2	48 %26.1	29 %15.8	2.42	.749	%80.6	6	موافق
6	قرار رفع الدعم سيؤدي إلى الحد من الفساد المالي المتمثل في التلاعب في قيمة الفواتير والتسهيلات الائتمانية المتعلقة بالدعم السلعي.	114 %62.0	43 %23.4	27 %14.7	2.47	.738	%82.3	5	موافق
7	سيحد الدعم النقدي من ظاهرة تهريب السلع التموينية وبيعها في السوق السوداء داخل وخارج البلاد.	141 %76.6	14 %7.6	29 %15.8	2.60	.745	%86.6	3	موافق
8	يفضل الاستفادة من دعم الدولة على هيئة نقود بدلاً من دعم سلعي بالنظر إلى أن نسبة 60% من السلع المدعومة توزع على مستحقيها ونسبة 40% تتسرب إلى غير مستحقيها.	147 %79.9	18 %9.8	19 %10.3	2.69	.648	%89.6	1	موافق
9	يفضل التدرج في استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي وفقاً لبرنامج زمني محدد.	126 %68.5	25 %13.6	33 %17.9	2.50	.782	%83.3	4	موافق
	الكلي				**2.48**	**.399**	**%82.6**		**موافق**

تُشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (36) إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لمتغير أو لمقياس مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي بلغ (2.48) من أصل (3) درجات، وبشدة إجابة على مضمون الفقرات التي تقيس هذا المُتغير وصلت إلى (82.6%) بشكل يحدد اتجاه آراء مفردات المجتمع ويؤكد موافقتها على مضمون المُتغير أو المقياس. **كما يلاحظ** من الجدول ذاته أن الفقرة رقم (8) والتي نصها "**إذا علمت أن نسبة 60% من السلع المدعومة توزع على مستحقيها ونسبة 40% تتسرب إلى غير مستحقيها، وبالتالي يفضل الاستفادة من دعم الدولة على هيئة نقود بدلاً من أن تستفيد منه على هيئة سلع**"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.69) وبنسبة موافقة وصلت إلى (89.6%). في حين جاءت الفقرة رقم (3) والتي نصها "**الدعم النقدي سيدفع السوق الموازية إلى زيادة أسعارها أمام المستهلكين**" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.19) وبنسبة بلغت (73%).

عليه...يمكن القول بأن "هناك حاجة لاستبدال الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين بالدعم النقدي وبشكل تدريجي وفقاً لبرنامج زمني محدد من وجهة نظر أهل الاختصاص العلمي من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بكليات الاقتصاد والإدارة محل الدراسة".

رابعاً:- اختبار فرضيات الدراسة:

بالنظر إلى أهداف الدراسة وخصائص العينة الممثلة للمجتمع وتوزيع البيانات المجمعة، وطبيعة الفرضيات محل الاختبار، ونتائج وصف متغيراتها ومقاييسها المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (37): وصف متغيرات الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمعيدين...

البيان	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	النتيجة
فاعلية الدعم السلعي المقدم للمواطن	184	1.66	.369	%55.3	ضعيفة
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.48	.399	%82.6	عالية

الجدول من تصميم الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

تم تقسيم فرضية الدراسة الأولى إلى فرضيتين فرعيتين: الفرضية الفرعية الأولى (حول فاعلية الدعم السلعي)، أم الفرضية الفرعية الثانية فتتعلق بـ (مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي)

وبالتالي تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى من خلا اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حول فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمعيدين عينة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1. اختبار One Sample T- test

حيث تم التحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من العينة أقل أو أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس (اعتمد الباحث لاختبار الفرضيات في هذه الدراسة، الوسط

الحسابي **(2)** والذي يمثل نسبة **(67%)**) ولهذا الغرض تم استخدام الاختبار الإحصائي **One Sample T- test** وفقاً للضوابط الآتية:

- تم اعتماد مستوى المعنوية المعياري لهذه الدراسة (0.05)، ودرجة الثقة المتبعة فيها بـ (95%).
- يتم اختبار الفرضية وتعميم النتائج من خلال إجراء مقارنة بين مستوى دلالة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) المعتمدة، وبناءً على ذلك يتم رفض أو قبول الفرضية.

2. اختبار فرضية الدراسة

أ- **الفرضية الفرعية الأولى** (فاعلية الدعم السلعي):

حيث جاء نص الفرضية البحثية على النحو الآتي:

"لا يُعتبر الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين فعالاً من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمعيدين عينة الدراسة."

إذ تم اختبارها من خلال إعادة صياغتها في صورة احصائية على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد فرق جوهري دال إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابات المبحوثين والمتوسط الفرضي حول فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد فرق جوهري دال إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابات المبحوثين والمتوسط الفرضي حول فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين.

الجدول رقم (38): نتائج اختبار (T) حول فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	الجمعيات التعاونية القائمة على توزيع السلع المدعومة موزعة جغرافياً بشكل عادل بين المناطق المختلفة.	1.93	-1.022-	.308	غ. محدد
2	إجراءات الاشتراك في الجمعيات التعاونية سهلة ومُيسرة لجميع المواطنين.	2.36	6.135	.000	سهلة ومُيسرة
3	الجمعيات التعاونية توزع السلع المدعومة على المستهلكين بشكل عادل.	1.50	-8.670-	.000	توزيع غ. عادل
4	جميع السلع المدعومة متوفرة بصورة متكاملة ومستمرة في الجمعية التعاونية.	1.17	-25.425-	.000	غ. متوفرة بصورة متكاملة ومستمرة
5	تستطيع الحصول على السلع المدعومة بكل بساطة ويُسر.	1.75	-3.936-	.000	غ. محدد
6	الكميات المخصصة من السلع المدعومة التي تحصل عليها من الجمعيات التعاونية تغطي احتياجاتك من السلع الضرورية.	1.33	-15.011-	.000	لا تغطي الاحتياجات من السلع الضرورية
7	أسعار البيع المعتمدة للسلع التموينية المدعومة تناسب دخلك.	2.30	5.037	.000	غ. محدد
8	توليفة السلع المدعومة تناسب ذوقك وتفضيلك من السلع وتحقق لك مستوى إشباع مقبول.	1.60	-7.116-	.000	غ. مناسبة ولا تحقق مستوى إشباع مقبول.
9	يلتزم القائمين على الجمعيات الاستهلاكية بتسعيرة الاقتصاد.	2.26	5.005	.000	غ. محدد
10	توجد رقابة كافية على نظام توزيع السلع المدعومة بحيث يضمن وصولها إلى المستحقين فقط.	1.54	-9.399-	.000	لا توجد رقابة كافية تضمن وصول السلع إلى مستحقيها
11	تبقى كميات السلع المدعومة المخصصة لك بمخازن الجمعية فترة من الزمن ولا تعطى لغيرك، بحيث تجدها عند احتياجها.	1.21	-22.121-	.000	لا تبقى السلع المخصصة للمواطن بالجمعية في انتظاره
12	يغطى دخلك الشخصي احتياجاتك الأساسية.	1.41	-10.531-	.000	لا يغطى الدخل الشخصي الاحتياجات الأساسية
13	تؤيد استمرار تقديم الدعم السلعي، إذا علمت أن قيمة الدعم السلعي الذي تنفقه الدولة سنوياً يفوق تقريباً (2.5 مليار د.ل) وسينفق نفس المبلغ أو أكثر سنوياً إذا استمر الدعم خلال السنوات القادمة، حيث سيكون نصيب الفرد من الدعم تقريباً ما يعادل (400 د.ل) سنوياً.	1.20	-20.560-	.000	لا يوجد تأييد لاستمرار تقديم الدعم السلعي
الكلي		1.66	-12.345-	.000	الدعم السلعي غير فعال

تبين من الجدول السابق رقم (38) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي على مستوى جميع الفقرات (1.66) درجة وهي أقل من قيمة أداة القياس البالغة (2).
- بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على مستوى غالبية الفقرات (0.000) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$) باستثناء الفقرة رقم (1) التي بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لها (0.308) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$).

وبناءً على ما سبق، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي نصها "**يوجد فرق جوهري دال إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابات مجتمع الدراسة والمتوسط الفرضي حول فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين**" والذي كانت قيمته **(1.66)** بدرجة غير موافق وهي أقل من قيمة المتوسط الفرضي البالغة **(2)** بدرجة محايد.

وبهذا تؤكد مفردات مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين من أهل الاختصاص العلمي على عدم فاعلية الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين.

وبالتالي تم قبول صحة الفرضية البحثية الأولى التي نصها "**لا" يُعد الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين فعالاً من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمعيدين عينة الدراسة.**"

ب- **الفرضية الفرعية الثانية** (مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي):

حيث جاء نص الفرضية البحثية على النحو الآتي:

"توجد حاجة ماسة لاستبدال الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين بدعم نقدي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمعيدين عينة الدراسة."

إذ تم اختبارها من خلال إعادة صياغتها في صورة احصائية على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد فرق جوهري دال إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابات المبحوثين والمتوسط الفرضي حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي."

الفرضية البديلة (H_1): يوجد فرق جوهري دال إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابات المبحوثين والمتوسط الفرضي حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي.

الجدول رقم (39): نتائج اختبار (T) حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	النتيجة
1	**الدعم النقدي سيحقق (ولو جزئياً) العدالة في توزيع الدخول لصالح الفقراء.**	2.42	7.667	.000	سيحقق العدالة
2	**الدعم النقدي سيساعد على وصول الدعم إلى مستحقيه فعلاً.**	2.42	7.101	.000	سيصل الدعم النقدي إلى مستحقيه
3	**الدعم النقدي سيدفع السوق الموازية إلى زيادة أسعارها أمام المستهلكين.**	2.19	3.264	.001	غ.محدد
4	**الدعم النقدي سيساعد في ترشيد استهلاكك من حيث اختيار كمية ونوعية السلعة التي ترغب بها.**	2.60	11.934	.000	سيساعد في ترشيد الاستهلاك السلعي
5	**تكلفة توزيع الدعم النقدي ستقل عن تكلفة توزيع الدعم السلعي.**	2.42	7.667	.000	تكلفة توزيع الدعم النقدي أقل
6	**قرار رفع الدعم سيؤدي إلى الحد من الفساد المالي المتمثل في التلاعب في قيمة الفواتير والتسهيلات الائتمانية المتعلقة بالدعم السلعي.**	2.47	8.682	.000	سيحد من الفساد المالي المرتبط بالدعم السلعي
7	**سيحد الدعم النقدي من ظاهرة تهريب السلع التموينية وبيعها في السوق السوداء داخل وخارج البلاد.**	2.60	11.069	.000	ستتراجع ظاهرة تهريب السلع التموينية
8	**يفضل الاستفادة من دعم الدولة على هيئة نقود بدلاً من دعم سلعي بالنظر إلى أن نسبة 60% من السلع المدعومة توزع على مستحقيها ونسبة 40% تتسرب إلى غير مستحقيها.**	2.69	14.551	.000	الدعم النقدي يصل الى مستحقيه مقارنة بالدعم السلعي
9	**يفضل التدرج في استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي وفقاً لبرنامج زمني محدد.**	2.50	8.764	.000	التدرج في استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي
	الكلي	2.48	16.442	.000	توجد حاجة ماسة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي

تبين من الجدول السابق رقم (39) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي على مستوى جميع الفقرات **(2.48)** درجة وهي أكبر من قيمة أداة القياس البالغة (2).

- بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على مستوى جميع الفقرات (0.000) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$).

وبناءً على ما سبق، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي نصها "**يوجد فرق جوهري دال إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابات مجتمع الدراسة والمتوسط الفرضي حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي.**" والذي بدوره كان (2.48) بدرجة موافق وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي البالغة (2) بدرجة محايد.

وبهذا تؤكد مفردات مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين من أهل الاختصاص العلمي على جود حاجة ماسة لاستبدال الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين بدعم نقدي وبشكل تدريجي وفقاً لبرنامج زمني محدد. **وبالتالي تم قبول صحة الفرضية البحثية الثانية** التي نصها "**توجد حاجة ماسة لاستبدال الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين بدعم نقدي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمعيدين عينة الدراسة.**"

3. اختبار الفرضية الفرعية (فرضية فروق المتغيرات الشخصية والوظيفية):

حيث جاء نص الفرضية البحثية الثانية على النحو الآتي:

"**تختلف استجابات المبحوثين حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي باختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية.**" إذ تم وضعها في صورة احصائية على النحو الآتي:

"**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية:** (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية،

مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، معدل الانفاق الشهري على السلع التموينية)." **إذ تم** اختبارها من خلال إعادة صياغتها في عدة فرضيات فرعية على النحو الآتي:

أ- **اختبار فرضية الفروق الفرعية الأولى:**

"**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير الجنس.**" ولاختبار صحة الفرضية **من عدمه، تم** إعادة تصنيف العينة الكلية في عينتين جزئيتين على حسب الجنس (ذكور وإناث)، وبالنظر إلى خصائص البيانات المشار إليها سابقاً، تم تطبيق اختبار**(t) لعينتين مستقلتين:** وهو اختبار معلمي يستخدم لفحص فرضية احصائية متعلقة بمساواة متغير ما لعينتين مستقلتين، على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية: $H0: \mu1=\mu2$

الفرضية البديلة: $H1: \mu1\neq\mu2$

حيث أن:

μ_1 = متوسط فئة الذكور.

μ_2 = متوسط فئة الإناث.

وبهذا، تم إعادة صياغتها على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير الجنس."

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير الجنس." والجدول الآتي بين نتائج الاختبار:

الجدول رقم(40): نتائج اختبار (T) للفرق بين الذكور والإناث حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار تجانس التباين		قيمة t*	مستوى الدلالة (Sig)
					f	sig		
مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي	ذكور	132	2.48	.422	3.266	.072	-.117-	.907
	إناث	52	2.48	.338				

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

*** تم النظر إلى قيمة (t) في ضوء افتراض عدم التجانس.**

تُشير المعطيات الاحصائية في الجدول السابق رقم (40) إلى أن قيمة (t) المحسوبة البالغة (-.117-) غير دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية المشاهد البالغ (0.907) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي نصها: "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير الجنس**". حيث جاءت قيمتي الوسط الحسابي للفئتين متطابقتين (**2.48**) أي بدرجة موافق. **ومن ثم يمكن لنا الاستنتاج**، بأن أعضاء هيئة التدريس والمعيدين من فئة (الذكور) لا يختلفون في توجهاتهم وآرائهم حول ضرورة استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي عن توجهات وأراء فئة (النساء).

ت- <u>اختبار فرضية الفروق الفرعية الثانية:</u>

حيث جاء نص الفرضية على النحو الآتي:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير العمر."

ولاختبار صحة الفرضية **من عدمه،** تم إعادة تصنيف العينة الكلية لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين في ثلاث فئات على أساس العمر (من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة، من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة، ومن 45 سنة فأكثر).

إذ تم تطبيق تحليل **التباين الأحادي** (One-Way ANOVA) واختبار **توكي لاختبار مدى وجود فروق وتتبع مصدرها** (إن وجدت). حيث تم إعادة صياغة الفرضية على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير العمر.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير العمر.

والجدول الآتي يبين النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (41): نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي تعزى للعمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة (Sig)
بين المجموعات	.290	2	.145	.907	.406
داخل المجموعات	28.924	181	.160		
المجموع	29.214	183			

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

تُشير المعطيات الاحصائية في الجدول السابق رقم (41) إلى أن قيمة التباين بين المجموعات بلغت (.290) ضمن درجات حرية (df=2)، كما بلغت قيمة f (.907) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (Sig = 0.406). وبالتالي تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي نصها "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** (α) ≤ 0.05 **بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير العمر.**

ث- <u>اختبار فرضية الفروق الفرعية الثالثة:</u>

حيث جاء نص الفرضية على النحو التالي:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير المؤهل العلمي."

ولاختبار صحة الفرضية **من عدمه،** تم إعادة تصنيف العينة الكلية لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين في ثلاث فئات على أساس المؤهل العلمي (فئة البكالوريوس، وفئة الماجستير، وفئة الدكتوراه). إذ تم تطبيق تحليل **التباين الأحادي،** واختبار **توكي لاختبار مدى وجود فروق وتتبع مصدرها** (إن وجدت). وتم إعادة صياغة الفرضية على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

والجداول الآتية تبين النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار الفرضيات إحصائيا من خلال تحليل التباين واختبار، توكي لاختبار مدى وجود فروق وتتبع مصدرها (إن وجدت)كالتالي:

الجدول رقم (42): نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي تعزى للمؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة (Sig)
بين المجموعات	3.551	2	1.775	12.522	0.000
داخل المجموعات	25.663	181	.142		
المجموع	**29.214**	**183**			

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

تُشير المعطيات الإحصائية في الجدول السابق رقم (42) إلى أن قيمة التباين بين المجموعات بلغت (3.551) ضمن درجات حرية (df=2)، كما بلغت قيمة f (12.522) وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (Sig =0.000). وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي نصها "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** (α) ≤ 0.05 **بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.**

وللتعرف على المجموعات التي يوجد بينها تباين ومعرفة موقع فرق المتوسط، تم تطبيق اختبار **توكي** للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، لتتبع مصدر الفروق بين تصنيفات المؤهل العلمي حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي.

والجداول الآتية أظهرت هذه النتائج:-

الجدول رقم (43): نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة حول مصدر الفروق حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي

المؤهل العلمي(I)	المؤهل العلمي (j)	متوسط الاختلاف (I-j)	الخطأ المعياري	Sig	فترة الثقة 95 %	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
بكالوريوس	ماجستير	-.37537-*	.08427	.000	-.5745-	-.1762-
	دكتوراه	-.41797-*	.08615	.000	-.6216-	-.2144-
ماجستير	بكالوريوس	.37537*	.08427	.000	.1762	.5745
	دكتوراه	-.04260-	.06015	.759	-.1847-	.0995
دكتوراه	بكالوريوس	.41797*	.08615	.000	.2144	.6216
	ماجستير	.04260	.06015	.759	-.0995-	.1847

*** متوسط الاختلاف هام عند مستوى 0.05.**

الجدول رقم (44): نتائج اختبار توكي حول متوسطات المجموعات ضمن المقارنة البعدية

المؤهل العلمي	حجم الفئة	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
بكالوريوس	26	2.14	
ماجستير	86		2.52
دكتوراه	72		2.56
Sig.		1.000	.848

متوسطات المجموعات الفرعية.

تشير المعطيات الإحصائية من الجدولين السابقين، إلى أن متوسط استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وفقاً للمؤهلات العلمية كانت (فئة المعيدين "**بكالوريوس**" = **2.14**، وفئة أعضاء هيئة التدريس من "حملة الماجستير" = **2.52**، وفئة أعضاء هيئة التدريس من "حملة الدكتوراه" = **2.56**)، ومنه يستنتج بأن **فئة المعيدين** من حملة "**البكالوريوس**" بكليات الاقتصاد والإدارة بجامعتي الزاوية وصبراتة محل الدراسة، هم أقل المؤهلات العلمية تأييداً **لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي** مقارنة بباقي المؤهلات العلمية من **فئة أعضاء هيئة التدريس سواء من حملة الماجستير أو الدكتوراه** الذين يؤيدون **وبقوة استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي**. وهذا يتضح أكثر بالنظر إلى نتائج اختبارات المقارنات المتعددة لتوكي بالجدول رقم (...)، إذ يتضح أن قيم متوسط الاختلاف بين المؤهل العلمي (**البكالوريوس**) والمؤهلات (**العلمية الأخرى**) سالبة ودالة إحصائياً عند مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$). **مما يدلل على أن** المؤهل العلمي "**البكالوريوس**" هو **مصدر الفروق المعنوية، وببساطة لأن حامليه من المعيدين مترددين نحو ابدأ الموافقة على استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي مقارنة بباقي المؤهلات العلمية لمفردات مجتمع الدراسة.**

ج- **اختبار فرضية الفروق الفرعية الرابعة:**

حيث جاء نص الفرضية على النحو الآتي:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية."

ولاختبار صحة الفرضية **من عدمه،** تم إعادة تصنيف العينة الكلية لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين في ثلاث فئات على أساس الحالة الاجتماعية (فئة متزوج ويعول، وفئة متزوج، وفئة غير ذلك). إذ تم تطبيق تحليل **التباين الأحادي،** واختبار **توكي لاختبار مدى وجود فروق وتتبع مصدرها** (إن وجدت). وإعادة صياغة الفرضية على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. والجداول الآتية تبين النتائج:

الجدول رقم (45): نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي تعزى للحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة (Sig)
بين المجموعات	2.177	2	1.088	7.285	.001
داخل المجموعات	27.037	181	.149		
المجموع	29.214	183			

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

تُشير المعطيات الإحصائية في الجدول السابق رقم (45) إلى أن قيمة التباين بين المجموعات بلغت (2.177) ضمن درجات حرية (df=2)، كما بلغت قيمة f (7.285) وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (Sig =0.001). وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي نصها "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α) 0.05≥ بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.**

وللتعرف على المجموعات التي يوجد بينها تباين ومعرفة موقع فرق المتوسط، تم تطبيق اختبار **توكي** للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، لتتبع مصدر الفروق بين تصنيفات الحالة الاجتماعية حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي. والجداول الآتية أظهرت هذه النتائج:

الجدول رقم (46): نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة حول مصدر الفروق حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي

المؤهل العلمي(I)	المؤهل العلمي (j)	متوسط الاختلاف (I–j)	الخطأ المعياري	Sig	فترة الثقة 95 %	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
متزوج	متزوج ويعول	-.23891-*	.06393	.001	-.3900-	-.0878-
	غ. ذلك	-.18376-	.07896	.055	-.3703-	.0028
متزوج ويعول	متزوج	.23891*	.06393	.001	.0878	.3900
	غ. ذلك	.05516	.07699	.754	-.1268-	.2371
غ. ذلك	متزوج	.18376	.07896	.055	-.0028-	.3703
	متزوج ويعول	-.05516-	.07699	.754	-.2371-	.1268

*** متوسط الاختلاف هام عند مستوى 0.05.**

الجدول رقم (47): نتائج اختبار توكي حول متوسطات المجموعات ضمن المقارنة البعدية

المؤهل العلمي	حجم الفئة	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
متزوج	68	2.34	
غ. ذلك	37		2.52
متزوج ويعول	79		2.58
Sig.		1.000	.734

متوسطات المجموعات الفرعية.

تُشير المعطيات الإحصائية من الجدولين السابقين، إلى أن متوسط استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وفقاً للحالة الاجتماعية كانت (فئة "**متزوج**" = **2.34**، وفئة "غير

ذلك من مطلقين وأرامل وعزاب" = **2.52**، وفئة "متزوج ويعول" = **2.58)**، ومنه يستنتج بأن **فئة "متزوج"** وطبعاً لا يعول من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بكليات الاقتصاد والإدارة بجامعتي الزاوية وصبراتة محل الدراسة، هم أقل فئات الحالة الاجتماعية دعماً **لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي** مقارنة بباقي فئات الحالة الاجتماعية (فئة غير ذلك، وفئة متزوج ويعول) الذين يؤيدون **وبقوة استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي.** وهذا يتضح أكثر بالنظر إلى نتائج اختبارات المقارنات المتعددة لتوكي بالجدول رقم (...)، إذ يتضح أن قيم متوسط الاختلاف بين الحالة الاجتماعية (متزوج) والحالة الاجتماعية **(متزوج ويعول)** دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$). **مما يدلل على أن** الحالة الاجتماعية **"متزوج"** والحالة الاجتماعية **"متزوج ويعول"** هما **مصدرا الفروق المعنوية، لأنهما أقل وأكثر الحالات الاجتماعية موافقة ودعم لاستبدال الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة للمواطنين بالدعم النقدي بين كافة الحالات الاجتماعية لمفردات مجتمع الدراسة.**

ح- **<u>اختبار فرضية الفروق الفرعية الخامسة:</u>**

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة."

ولاختبار صحة الفرضية **من عدمه، تم** إعادة تصنيف العينة الكلية لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين في أربع فئات على أساس **عدد أفراد الأسرة (صغير، متوسط، وكبير، ولا توجد أسرة)**، إذ تم تطبيق اختبار تحليل **التباين الأحادي،** واختبار **توكي لاختبار مدى وجود فروق وتتبع مصدرها (**إن وجدت**)**. وتم إعادة صياغة الفرضية على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

والجداول الآتية تبين هذه النتائج:

الجدول رقم (48): نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي تعزى عدد أفراد الأسرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة (Sig)
بين المجموعات	6.694	3	2.231	17.834	.000
داخل المجموعات	22.520	180	.125		
المجموع	**29.214**	**183**			

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

تُشير المعطيات الإحصائية في الجدول السابق رقم (44) إلى أن قيمة التباين بين المجموعات بلغت (6.694) ضمن درجات حرية (df=3)، كما بلغت قيمة f (17.834) وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (Sig =0.000). وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي نصها "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** (α)

0.05≥ بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

وللتعرف على المجموعات التي يوجد بينها تباين ومعرفة موقع فرق المتوسط، تم تطبيق اختبار **توكي** للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، لتتبع مصدر الفروق بين تصنيفات عدد أفراد الأسرة حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي. والجداول الآتية أظهرت هذه النتائج:

الجدول رقم (49): نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة حول مصدر الفروق بين تصنيفات عدد أفراد الأسرة حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي

عدد أفراد الأسرة (I)	عدد أفراد الأسرة (j)	متوسط الاختلاف (I–j)	الخطأ المعياري	Sig	فترة الثقة 95 %	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
صغير	متوسط	-.41293-*	.05714	.000	-.5611-	-.2647-
	كبير	-.13148-	.13313	.757	-.4767-	.2138
	لا توجد أسرة	-.20370-	.12082	.334	-.5170-	.1096
متوسط	صغير	.41293*	.05714	.000	.2647	.5611
	كبير	.28145	.12969	.136	-.0549-	.6178
	لا توجد أسرة	.20922	.11701	.282	-.0942-	.5127
كبير	صغير	.13148	.13313	.757	-.2138-	.4767
	متوسط	-.28145-	.12969	.136	-.6178-	.0549
	لا توجد أسرة	-.07222-	.16778	.973	-.5073-	.3629
لا توجد أسرة	صغير	.20370	.12082	.334	-.1096-	.5170
	متوسط	-.20922-	.11701	.282	-.5127-	.0942
	كبير	.07222	.16778	.973	-.3629-	.5073

*** متوسط الاختلاف هام عند مستوى 0.05.**

الجدول رقم (50): نتائج اختبار توكي حول متوسطات المجموعات ضمن المقارنة البعدية

فئات عدد أفراد الأسرة	حجم الفئة	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
صغير	60	2.22	
كبير	8	2.36	2.36
لا توجد أسرة	10	2.43	2.43
متوسط	106		2.64
Sig.		.367	.115

تُشير المعطيات الإحصائية من الجدولين السابقين، إلى أن متوسط استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وفقاً لفئات عدد أفراد الأسرة كانت (فئة "**صغير**" = **2.22**، وفئة "**كبير**"= **2.36**، وفئة "**لا توجد أسرة**" = **2.43**، وفئة "**متوسط**"= **2.64**)، ومنه يستنتج بأن **فئة** "**صغير**" وهم في العادة فئة **المتزوجين ولا يعولون أو المتزوجون أو غير ذلك من الأرامل والمطلقين الذين يعولون عدد أفراد أسرة صغير**، هي أقل **فئات عدد أفراد الأسرة**، تأييداً **لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي** مقارنة بباقي **فئات عدد أفراد أسرة** أعضاء هيئة التدريس والمعيدين المبحوثين، كما أن أكثرها تأييداً لهذا الاستبدال هي فئة "**أسرة متوسطة العدد**" التي كانت أكثر حتى من فئة "**عدد كبير**" بالنظر لعدد المفردات المصنفة ضمن فئة "**متوسط**= **(106** مفردة) مقارنة بـ= (**8** مفردات) ضمن فئة "**كبير**". **وبالتالي** تُعد فئتي "**صغير/مترددة**" وفئة "**متوسط/ مؤيدة**

بقوة" هما أقل الفئات وأكثرها تأييداً لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي وهما بهذا مسؤولتين عن الفروق المعنوية في استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين.

خ- **اختبار فرضية الفروق الفرعية السادسة:**

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري."

ولاختبار صحة الفرضية **من عدمه،** تم إعادة تصنيف العينة الكلية لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين في أربع فئات على أساس مستوى الدخل **(فئة أقل من 1000 دينار، فئة من 1000 دينار إلى أقل من 2000 دينار، وفئة من 2000 دينار إلى أقل من 3000 دينار وفئة من 3000 دينار فأكثر)** إذ تم تطبيق تحليل **التباين الأحادي،** واختبار **توكي لاختبار مدى وجود فروق وتتبع مصدرها** (إن وجدت). وإعادة صياغة الفرضية على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري.

والجداول الآتية تبين النتائج:

الجدول رقم (51): نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي تعزى لمستوى الدخل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة (Sig)
بين المجموعات	2.438	3	.813	5.462	.001
داخل المجموعات	26.776	180	.149		
المجموع	**29.214**	**183**			

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

تُشير المعطيات الإحصائية في الجدول السابق رقم (51) إلى أن قيمة التباين بين المجموعات بلغت (2.438) ضمن درجات حرية (df=3)، كما بلغت قيمة f (5.462) وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (Sig =0.001). وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي نصها "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** (α) ≤ 0.05 **بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري.**

وللتعرف على المجموعات التي يوجد بينها تباين ومعرفة موقع فرق المتوسط، تم تطبيق اختبار **توكي** للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، لتتبع مصدر الفروق بين تصنيفات مستوى الدخل الشهري حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي. والجداول الآتية أظهرت هذه النتائج:

الجدول رقم (52): نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة حول مصدر الفروق بين تصنيفات مستوى الدخل الشهري حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي

مستوى الدخل (I)	مستوى الدخل (j)	متوسط الاختلاف (I-j)	الخطأ المعياري	Sig	فترة الثقة 95 %	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
أقل من 1000 دينار	من 1000 دينار إلى أقل من 2000 دينار	-.30964-*	.09612	.008	-.5589-	-.0604-
	من 2000 دينار إلى أقل من 3000 دينار	-.38632-*	.09551	.000	-.6340-	-.1387-
	من 3000 دينار فأكثر	-.30688-	.11903	.052	-.6155-	.0018
من 1000 دينار إلى أقل من 2000 دينار	أقل من 1000 دينار	.30964*	.09612	.008	.0604	.5589
	من 2000 دينار إلى أقل من 3000 دينار	-.07668-	.06476	.638	-.2446-	.0913
	من 3000 دينار فأكثر	.00276	.09612	1.000	-.2465-	.2520
من 2000 دينار إلى أقل من 3000 دينار	أقل من 1000 دينار	.38632*	.09551	.000	.1387	.6340
	من 1000 دينار إلى أقل من 2000 دينار	.07668	.06476	.638	-.0913-	.2446
	من 3000 دينار فأكثر	.07944	.09551	.839	-.1682-	.3271
من 3000 دينار فأكثر	أقل من 1000 دينار	.30688	.11903	.052	-.0018-	.6155
	من 1000 دينار إلى أقل من 2000 دينار	-.00276-	.09612	1.000	-.2520-	.2465
	من 2000 دينار إلى أقل من 3000 دينار	-.07944-	.09551	.839	-.3271-	.1682

*** متوسط الاختلاف هام عند مستوى 0.05.**

الجدول رقم (53): نتائج اختبار توكي حول متوسطات المجموعات ضمن المقارنة البعدية

فئات مستوى الدخل	حجم الفئة	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
أقل من 1000 دينار	21	2.17	
من 3000 دينار فأكثر	21		2.48
من 1000 دينار إلى أقل من 2000 دينار	69		2.48
من 2000 دينار إلى أقل من 3000 دينار	73		2.56
Sig.		1.000	0.841

تُشير المعطيات الإحصائية من الجدولين السابقين، إلى أن متوسط استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وفقاً لفئات مستوى الدخل الشهري كانت (فئة "أقل من 1000 دينار" = **2.17**، وفئة " من 3000 دينار فأكثر"، وفئة من 1000 دينار إلى أقل من 2000 دينار = **2.48**، وفئة من 2000 دينار إلى أقل من 3000 دينار " = **2.56**)، ومنه يستنتج بأن **فئة** "أقل من 1000 دينار وهم في العادة **المعيدين** بكليات الاقتصاد والإدارة بجامعتي الزاوية وصبراتة محل الدراسة، أقل **فئات مستوى الدخل الشهري** تأييداً **لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي** مقارنة بباقي فئات مستوى الدخل الشهري **من أعضاء هيئة التدريس سواء من حملة الماجستير أو الدكتوراه** الذين يؤيدون **وبقوة استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي**. وهذا يتضح أكثر بالنظر إلى نتائج اختبارات المقارنات المتعددة لتوكي بالجدول رقم (46)، إذ يتضح أن قيم

متوسط الاختلاف بين فئة **(أقل من 1000 دينار)** وفئتي مستوى الدخل الشهري **(من 1000 دينار إلى أقل من 2000 دينار)** و **(من 2000 دينار إلى أقل من 3000 دينار)** سالبة ودالة إحصائياً عند مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$). **مما يدلل على أن** فئة مستوى الدخل الشهري **(أقل من 1000 دينار)** هي **مصدر الفروق المعنوية**، ولأنها فئة خاصة بالمعيدين وقليلة الدخل فهي بذلك تتخوف من غلاء أسعار السلع، وربما هذا ما يفسر ترددها تجاه الموافقة على استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي.

د- <u>اختبار فرضية الفروق الفرعية السابعة:</u>

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير معدل الإنفاق الشهري."

ولاختبار صحة الفرضية **من عدمه، تم** إعادة تصنيف العينة الكلية لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين في ثلاث فئات على أساس معدل الإنفاق الشهري على السلع التموينية **(فئة أقل من 1000 دينار، وفئة من 1000 دينار إلى 2000 دينار، وفئة أكثر من 2000 دينار)** إذ تم تطبيق تحليل **التباين الأحادي**، واختبار **توكي لاختبار مدى وجود فروق وتتبع مصدرها** (إن وجدت). إذ تم إعادة صياغة الفرضية على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير معدل الإنفاق الشهري.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير معدل الإنفاق الشهري. والجداول الآتية تبين النتائج:

الجدول رقم (54): نتائج تحليل التباين حول مدى وجود فروق في الاستجابات حول الحاجة لاستبدال الدعم السلعي تعزى للإنفاق الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة (Sig)
بين المجموعات	.808	2	.404	2.575	.079
داخل المجموعات	28.406	181	.157		
المجموع	**29.214**	**183**			

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

تُشير المعطيات الاحصائية في الجدول السابق رقم (50) إلى أن قيمة التباين بين المجموعات بلغت (.808) ضمن درجات حرية (df=2)، كما بلغت قيمة f (2.575) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (Sig = 0.079). وبالتالي تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي نصها "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** (α ≤ 0.05 **بين استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين حول مدى الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي تعزى لمتغير معدل الإنفاق الشهري.**

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، أهمها:-

1. تبين من خلال هذه الدراسة أن نظام الدعم السلعي في ليبيا يشوبه العديد من أوجه القصور وقد انحرف عن مسار تحقيق الأهداف المحددة، خاصة فيما يتعلق بصندوق موازنة الأسعار من خلال القيمة الوهمية والتلاعبات التي قام بها.

2. يلاحظ أن أغلب السلع المدعومة تهرب إلى الخارج حيث بلغت نسبة التسرب من هذه السلع إلى الخارج ما نسبته 40% من إجمالي قيمة الدعم. كذلك فأن أسعار المحروقات في ليبيا هي واحدة من أقل الأسعار في العالم، وهذا ما يجعلها سلعة مستهدفة للتهريب إلى دول الجوار عبر الحدود.

3. يلاحظ أن نسبة ما يحصل عليه الفرد من السلع التموينية متدنية إلى حد ما، حيث قدرت قيمتها ب371 دينار سنويا.

كذاك توصلت الدراسة اعتماداً على نتائج تحليل البيانات الأولية لها إلى جملة من النتائج أهمها، ما يأتي:-

1. يُعد الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين دعماً غير فعال من وجهة نظر أعضاء الهيأة التدريسية والمعيدين عينة الدراسة، وذلك بالنظر إلى عدة محددات أثرت بشكل سلبي على فاعلية الدعم، منها على سبيل المثال لا للحصر؛ عدم توافر جميع السلع المدعومة بصورة متكاملة ومستمرة في الجمعيات التعاونية وغياب آليات واضحة وشفافة لتوزيع السلع بشكل عادل، هذا فضلاً على غياب رقابة كافية على توزيعها بشكل يضمن وصولها إلى مستحقيها.

2. توجد حاجة ماسة لاستبدال الدعم السلعي المقدم من طرف الدولة الليبية للمواطنين بدعم نقدي وبشكل تدريجي وفقاً لبرنامج زمني محدد.

3. يوجد اتفاق بين أعضاء الهيأة التدريسية والمعيدين من فئة الذكور والإناث على وجود حاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي.

4. يوجد اتفاق بين أعضاء الهيأة التدريسية والمعيدين على الرغم من اختلاف فئاتهم العمرية على وجود حاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي.

5. يؤيد أعضاء الهيأة التدريسية من حملة الدكتوراه والماجستير، استبدال الدعم السلعي بدعم نقدي بينما يتخذ المعيدين من حملة البكالوريوس موقفاً محايداً تجاه وجود حاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي.

6. يؤيد أعضاء الهيأة التدريسية والمعيدين من فئة "متزوج ويعول" ومن فئة "غير ذلك" (من المطلقين والأرامل والعزاب) استبدال الدعم السلعي بدعم نقدي بشدة أكثر من تأييد أعضاء الهيأة التدريسية والمعيدين من فئة "متزوج" فقط.

7. يؤيد أعضاء الهيأة التدريسية والمعيدين من أصحاب العائلات ذات الحجم "المتوسط والكبير" استبدال الدعم السلعي بدعم نقدي بينما يتخذ أعضاء الهيأة التدريسية والمعيدين أصحاب العائلات ذات الحجم "الصغير" موقفاً محايداً تجاه وجود حاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي.

8. يؤيد أعضاء الهيأة التدريسية الذين تتراوح دخولهم الشهرية (من **1000** فأكثر)، استبدال الدعم السلعي بدعم نقدي بينما يتخذ من تتراوح دخولهم **(أقل من 1000 دينار)** وهم في العادة المعيدين موقفاً محايداً تجاه وجود حاجة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي.

9. يوجد اتفاق بين أعضاء الهيأة التدريسية والمعيدين على الرغم من اختلاف معدلات انفاقهم الشهرية على السلع التموينية على وجود حاجة ماسة لاستبدال الدعم السلعي بدعم نقدي.

ثانياً: التوصيات:

نظرا للظروف التي تمر بها ليبيا في الوقت الحالي، فإن انتهاج سياسة استبدال الدعم السلعي بدعم نقدي قد يفاقم الوضع الاقتصادي الحرج التي تعاني منه ليبيا، كذلك قد تنعكس هذه السياسة سلباً على المواطن، فلذلك يجب على متخذي القرار إجراء جملة من الإصلاحات في الاقتصاد الليبي أولاً من أجل موائمة الاقتصاد لانتهاج سياسة الاصلاح في نظام الدعم حتى تكون فعالة وتؤدي دورها بالشكل المطلوب، وهذه الإصلاحات هي:

1. يجب على الجهات المسؤولة اتخاد مجموعة من الاجراءات والاصلاحات، تتمثل في رسم آلية معينة بحيث تضمن تقديم الدعم للشرائح المستهدفة بالدعم، وفقا للأهداف التي تخططها الجهات المسؤولة، وهذا يتطلب إدارة فعالة وبيانات دقيقة حتى تتحقق الأهداف.
2. إنشاء قاعدة بيانات تضم كافة الشرائح الأقل دخلا وتحديد الفئات المستهدفة، سواء باستخدام تحديث لمنظومة الرقم الوطني أو إنشاء قاعدة بيانات جديدة.
3. كنوع من التخفيف من حدة تهريب السلع، يمكن إصدار بطاقات ذكية تحدد احتياجات الأسرة من السلع الأساسية، وتحمل قيمة مالية يستطيع حاملها من خلالها من شراء ما يلزم وفقا لما هو مسموح به.
4. دعم القطاع الإنتاجي وتطويره وتشجيع المنتجين، ليتحول الاقتصاد الليبي من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد انتاجي.
5. وضع آلية واضحة المعالم لمواجهة ارتفاع الأسعار، الذي قد يترتب على استبدال الدعم السلعي بدعم نقدي.
6. الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة من بعض الدول المتشابهة مع ليبيا في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لاسيما دول الجوار.

المراجع

أولاً:- الكتب

1. يوسف، أحمد عرفة أحمد، 2020، **الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه**(الكتاب الفائز بجائزة الشيخ صالح كامل التشجيعية للاقتصاد الإسلامي لعام 2015م)، كتاب منشور، دار التعليم الجامعي.

ثانياً:- رسائل الماجستير والدكتوراه

1. أبو القاسم، جميلة العجيلي، 2014، **أثر النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل على الفقر في ليبيا (دراسة تحليلية خلال الفترة 1970-2010)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أجيزت في جامعة الزاوية، ليبيا.
2. الأمين، نجاة محمد، 2005، **تحليل اقتصادي لسياسة الدعم السلعي في ليبيا(خلال الفترة 1970-2003)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أجيزت في أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
3. بوعرابة، صافية؛ وتفرانت إيمان، 2017، **تأثير الاقتصاد الريعي على الاستقرار السياسي والأمني في المتوسط (دراسة حالة الاقتصاد الليبي 2000-2017)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة، أجيزت في جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر.
4. الجسمي، إمام محمود، 1983، **برامج لدعم الحكومة وأثارها على السياسة السعرية لبعض الحاصلات الزراعية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، أجيزت في جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

5. الزرقاني، سعد الدين سليمان، (2002)، **سياسات الدعم وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي (مع التركيز على القروض الزراعية)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أجيزت في أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ليبيا.

6. غريبي، ناصر علي، 2003، **سياسة الدعم وآثارها على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (1980-2000)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، أجيزت في أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

7. محمد، إيناس أحمد، 2007، **أثر الجمعيات التعاونية الزراعية على التنمية الريفية**(حالة جمعية حلة كوكو التعاونية الزراعية –ولاية الخرطوم –السودان)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.

ثالثاً:- الصحف والمجلات العلمية

1. أبوزيد، مها محمود، 2019، **نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول**، دراسة منشورة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد(56)-العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

2. أرشيد، مازن، 2015، **ما هو الدعم؟**، مجلة العربي الجديد، متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk.

3. بن داودية، وهيبة، 2017، **سياسات دعم الطاقة في الدول العربية بين ضرورة الاصلاح وتحديات الواقع**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس عشر، جامعة حسيبة بنت بوعلي، الشلف، الجزائر.

4. بوفروة، عبد المطلوب أحمد؛ بركة، حنان عبد الرحمن، 2016، **أثر سياسة استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي على المستهلك في ليبيا**، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الخامس، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

5. الجبالي، عبد الفتاح، بلا سنة نشر، **الدعم النقدى مشكلاته وقضاياه**، جريدة الأهرام، متاح على الرابط :. http://www.ahram.org.eg

6. حسن، مصطفي عبد الباسط؛ نوير، محمد وعبدالسلام علي، 2018، **سياسات الدعم الحكومى في مصر وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي**، دراسة منشورة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد 64.

7. خليل، صبري محمد، 2013 ، **الدعم الاقتصادي الحكومي في الفكر الاقتصادي المقارن**، جامعة الخرطوم، السودان، متاح على الرابط: drsabrikhalil.wordpress.com

8. الزايدي، خالد علي، 2018، **محددات الاقتصاد الخفي في ليبيا**، منشورات مجلة آفاق الاقتصادية الصادرة عن كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب.

9. شبكة الجزيرة، 2016، **ما هو الدعم الحكومي للسلع؟**، متاح على الرابط: www.aljazeera.net/encyclopedia/economy

10. شبكة قوانين الشرق، 2017، على الرابط http://site.eastlaws.com

11. مجموعة البنك الدولي، 2016، **ديناميكيات سوق العمل في ليبيا (إعادة الاندماج من أجل التعافي)**، دراسة منشورة، متاح على الرابط www.worldbank.

12. مهنى، مريم عيسى، 2016، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010)**، ورقة بحثية منشورة صادرة عن مجلة أمارا باك مجلة

علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، متاح على الرابط:

www.amarabac.com

رابعاً:- الندوات والأوراق البحثية

1. أحمد، أميرة، 2014، **بيان صحفي من المركز المصري لدراسات السياسات العامة تعقيباً على اتجاه وزارات المجموعة الاقتصادية لتحريك أسعار المنتجات البترولية**، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، متاح على الرابط: **www.ecpps.org**
2. اسماعيل، طارق، 2018، **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**، ورقة بحثية منشورة لصندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، الإمارات العربية المتحدة.
3. حلمي، أمنية، 2005، **كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر**، ورقة عمل منشورة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر 2005.
4. الحياري، إيمان، 2016، **مفهوم الميزانية العامة**، مقال منشور، موقع موضوع على الرباط: https://mawdoo3.com
5. خليل، صبري محمد، 2013 ، **الدعم الاقتصادي الحكومي في الفكر الاقتصادي المقارن**، جامعة الخرطوم، السودان، متاح على الرابط: drsabrikhalil.wordpress.com
6. شامية، عبد الله امحمد ب، 2016، **السياسات الاقتصادية العامة ومتطلبات النجاح**، ورقة بحثية من منشورات المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، متاح على الرابط: www.loopsresearch.org
7. شنيبيش، علي رمضان، 2017، **تطور الأوضاع والسياسات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2012 – يونيو 2017)**، ورقة بحثية منشورة، مؤسسة فريدريش ايبرت، ألمانيا.

8. شيرين، دينا؛ ابراهيم، محمد شفيق، 2016، **تأثير سياسة دعم القمح على الاقتصاد المصري**، المركز الديمقراطي العربي، دراسة منشورة، متاح على الرابط: https://democraticac.de

9. صندوق النقد الدولي أ، 2012، **بيان ختامي منشور لزيارة خبراء الصندوق لليبيا.**

10. صندوق النقد الدولي ب، 2012، **ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص**، ورقة بحثية منشورة، الطبعة العربية، متاح على الرابط:. www.imfbookstore.org.

11. صندوق موازنة الأسعار، الصفحة الرسمية على الفيس بوك متاح على الرابط: http://www.psf.ly

12. العيسى، ياسر، 2006، **سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الاوروبي "سلع مختارة"**، ورقة منشورة مقدّمة من المركز الوطني للسياسات الزراعية.

13. فايد، إنجي خيري؛ حسن، هويدا السيد، 2018، **دراسة مقارنة للدعم الغذائي كأحد أنظمة الحماية الاجتماعية لمزارعي محافظتي الوادي الجديد وأسيوط**، دراسة منشورة، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية –معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

14. مجموعة البنك الدولي، 2016، **ديناميكيات سوق العمل في ليبيا (إعادة الاندماج من أجل التعافي)**، دراسة منشورة، متاح على الرابط www.worldbank.

15. المحجوبي، خالد علي العجيلي احمد، 2020، **دور السياسات الاقتصادية في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي، خلال الفترة 2004–2018م.** كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراته، ليبيا. متاح على الرابط: Ahmad71n@yahoo.com

16. المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، 2014، **إعادة هيكلة الدعم (الأثر الاقتصادي والاجتماعي)**، متاح على الرابط: www.identity-center.org

17. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004، **دراسة التحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي (بالتطبيق على السلع التموينية)**، دراسة منشورة.

18. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2012، **منظومة الدعم في مصر حقائق وآراء**، ورقة بحثية منشورة، متاح على الرابط: www.idsc.gov.eg

19. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات أ، 2015، **سياسات الدعم السلعي**، متاح على الرابط: www.loopsresearch.org

20. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ب، 2016، **تحديات التنمية المكانية في ليبيا، طرابلس ليبيا**، متاح على الرابط: www.loopsresearch.org

21. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ت، بلا سنة نشر، **ليبيا (حصاد العام 2015) رصد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية**، ورقة منشورة، متاح على الرابط www.loopsresearch.org.

22. وزارة الاقتصاد، 2013، **دراسة استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي**، الحكومة المؤقتة، ليبيا.

23. الحاسي، عبدالله حامد، 2020، **دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا** (الواقع والتحديات والآفاق)، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 5758 – 11 ، بيروت، لبنان.

24. بوسنينة، محمد، 2018، **دور الاقتصاد في الهوية الوطنية**، منشورات مؤسسة فانفولينهوفن ومركز الدراسات والقانون، جامعة بنغازي.

خامسا:- التقارير

1. تقرير **ديوان المحاسبة الليبي**، 2015، تقرير منشور.

2. فتوح، بسام؛ القطيري، لورا، 2012، **دعم الطاقة في العالم العربي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية**، تقرير التنمية الانسانية العربية، الأمم المتحدة.

3. مصرف ليبيا المركزي، 2010، التقرير السنوي.

4. مصرف ليبيا المركزي، 2015، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع.

5. منشورة.مصرف ليبيا المركزي، 2017، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع.

6. مصرف ليبيا المركزي، 2018، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث.

7. مصرف ليبيا المركزي، 2018، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع.

8. مصرف ليبيا المركزي، 2019، **الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم لشهر فبراير 2019**، تقرير منشور، إدارة البحوث والإحصاء.

9. مصرف ليبيا المركزي، 2019، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع.

خامساً:- مراجع باللغة الإنجليزية

1. سيكاران، أوما، 2006، **طرق البحث في الإدارة – مدخل بناء المهارات البحثية**، (ترجمة: إسماعيل علي بسيوني)، دار المريخ للنشر، السعودية.

الملاحق

الملحق رقم (1)

استمارة استبيان

استبانة رسالة ماجستير

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد/ قسم الاقتصاد

السادة المحترمون/ أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالأقسام العلمية بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية العامة

السلام عليكم ورحمة الله ....

نفيدكم... بأن الباحثة تقوم بإعداد رسالة ماجستير بعنوان:

"دراسة تقييميه لسياسات الدعم السلعي في ليبيا ومدى إمكانية استبداله بالدعم النقدي"

تستهدف من خلالها: رصد وتشخيص مدى فاعلية نظام الدعم السلعي المطبّق حالياً، وتقييم مدى الحاجة للإستبداله بالدعم النقدي.

ونظراً لأهمية رأيكم في هذه الدراسة والتي نتمنى أن تسهم ـ بإذن الله ـ في محاولة تشخيص الظاهرة المدروسة بشكل علمي، وبما يعود بالنفع على العلم والبلاد، لذا نأمل منكم التعاون معنا في استيفاء البيانات الواردة في الاستبانة التي بين أيديكم بدقة، ونؤكد لكم أن البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة، وسيقتصر استخدامها على أغراض البحث العلمي فقط.

مع تقبل فائق شكري وتقديري لكم مسبقاً.....وبالله التوفيق.

الباحثة

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

ضع إشارة صح (✔) أمام الإجابة واملأ الفراغات:

د- **جهة العمل:** جامعة الزاوية ( ) - جامعة صبراتة ( ).

ذ- **القسم:** الاقتصاد( ) – المحاسبة( ) – العلوم السياسية( ) – التمويل والمصارف( ) – الإدارة( ) – التسويق( ) – تحليل البيانات( ) – غير ذلك( ).

ر- **الجنس:** ذكر( ) - أنثى ( ).

ز- **العمر:** من 25 إلى أقل من 35 سنة ( ) - من 35 إلى أقل من 45 سنة ( ) - من 45سنة فأكثر ( ).

س- **المؤهل العلمي:** بكالوريوس/ خاص بالمعيدين ( ) – ماجستير ( ) - دكتوراة ( ).

ش- **الحالة الاجتماعية:** متزوج ( ) - متزوج ويعول ( ) - غير ذلك( ).

ضع خط تحت الإجابة المناسبة مما يلي:-

- **عدد أفراد الأسرة الذين تعولهم:** أسرة صغيرة(من 2 إلى 4 أفراد) - **أسرة** متوسطة (من 4 إلى 8 أفراد) - أسرة كبيرة (أكثر من 8 أفراد).
- **متوسط الدخل الشهري للأسرة هو:.** (أقل من 1000 د.ل) - (من 1000 إلى أقل من 2000 د.ل) – (من 2000 إلى أقل من 3000 د.ل) - (من 3000 فأكثر د.ل).

- **تحصل على السلع التموينية من: الجمعيات التعاونية ( ) – من المحلات والأسواق التجارية ( ) - من الاثنين معاً ( ).**

- **يبلغ معدل إنفاقك الشهري على السلع التموينية المدعومة من الجمعية (سكر – زيت – طماطم – أرز – شاي – دقيق – مكرونة – رغيف الخبز) مبلغ وقدره:**

أقل من1000 د.ل شهريا ( ) – من1000 إلى 2000 د.ل شهريا ( ) – أكثر من 2000 د.ل شهريا( ).

القسم الثاني: تقييم مدى فاعلية الدعم العيني (السلعي) المقدم من قبل الدولة

ضع إشارة صح (✔) في الخانة التي تراها مناسبة:-

ت	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	جغرافياً: الجمعيات التعاونية القائمة على توزيع السلع المدعومة موزعة بشكل متساوٍ بين المناطق المختلفة.			
2	إجراءات الاشتراك في الجمعيات التعاونية سهلة ومُيسرة لجميع المواطنين.			
3	الجمعيات التعاونية توزع السلع المدعومة على المستهلكين بشكل عادل.			
4	جميع السلع المدعومة متوفرة بصورة متكاملة ومستمرة في الجمعية التعاونية.			
5	تستطيع الحصول على السلع المدعومة بكل بساطة ويُسر.			
6	الكميات المخصصة من السلع المدعومة التي تحصل عليها من الجمعيات التعاونية تكفيك وتغطي احتياجاتك واحتياجات أسرتك من السلع الضرورية.			
7	أسعار البيع المعتمدة للسلع التموينية المدعومة تناسب دخلك.			
8	توليفة السلع المدعومة تناسب ذوقك وتفضيلك من السلع وتحقق لك مستوى إشباع مقبول.			
9	يلتزم القائمين على الجمعيات الاستهلاكية بتسعيرة الاقتصاد.			
10	توجد رقابة كافية على نظام توزيع السلع المدعومة بحيث يضمن وصولها إلى المستحقين فقط.			
11	تبقى كميات السلع المدعومة المخصصة لك بمخازن الجمعية فترة من الزمن ولا تعطى لغيرك، بحيث تجدها عند احتياجها.			
12	يغطى دخلك الشخصي احتياجاتك الأساسية.			
13	إذا علمت أن قيمة الدعم السلعي الذي تنفقه الدولة سنوياً يفوق تقريباً (2.5 مليار د.ل) وسينفق نفس المبلغ أو أكثر سنوياً إذا استمر الدعم خلال السنوات القادمة، حيث سيكون نصيب الفرد من الدعم تقريباً ما يعادل (400 د.ل) سنوياً، تؤيد استمرار تقديم الدعم السلعي.			

القسم الثالث: تقييم مدى الحاجة لاستبدال الدعم العيني (السلعي) بالدعم النقدي

ضع إشارة صح (✔) في الخانة التي تراها مناسبة:-

ت	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	الدعم النقدي يحقق (ولو جزئياً) العدالة في توزيع الدخول لصالح الفقراء.			
2	الدعم النقدي سيساعد على وصول الدعم إلى مستحقيه فعلاً.			
3	الدعم النقدي سيدفع السوق الموازية إلى زيادة أسعارها أمام المستهلكين.			
4	الدعم النقدي يساعد في ترشيد الاستهلاك لديك من حيث اختيار كمية ونوعية السلعة التي ترغب في استهلاكها.			
5	حسب رأيك أن تكلفة توزيع الدعم النقدي أقل من تكلفة توزيع الدعم السلعي.			
6	قرار رفع الدعم سيؤدي إلى القضاء على الفساد المالي المتمثل في التلاعب في قيمة الفواتير والتسهيلات الائتمانية المتعلقة بالدعم السلعي.			
7	الدعم النقدي سيقلل من ظاهرة تهريب السلع التموينية وبيعها في السوق السوداء داخل وخارج البلاد.			
8	إذا علمت أن نسبة 60% من السلع المدعومة توزع على مستحقيها ونسبة 40% تتسرب إلى غير مستحقيها:. هل تفضل الاستفادة من دعم الدولة على هيئة نقود بدلاً من أن تستفيد منه على هيئة سلع؟			
9	يفضل التحول التدريجي من دعم عيني إلى دعم نقدي بحيث يتم التعويض النقدي عن عدد معين من السلع المدعومة وفقاً لبرنامج زمني محدد.			

القسم الرابع: آليات وطرق تطبيق سياسات الدعم النقدي:

ت	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	يفضل اصدار بطاقة ذكية بحيث تحدد كل بطاقة احتياجات كل أسرة من السلع الأساسية التي يتم دعمها بحيث تحمل هذه البطاقة قيمة مالية يستطيع من خلالها المستفيد من شراء ما يلزم وفق ما هو مسموح به.			
2	يفضل الاعتماد على منظومة الرقم الوطني كآلية لصرف الدعم النقدي للمواطنين في حال إقراره.			

- ترغب في صرف قيمة المتحصل عليه من الدعم النقدي في حال إقراره: كل شهر( ) – ربع سنوي ( ) – نصف سنوي ( ) – سنوي( ).
- الشريحة التي يجب أن تستفيد من الدعم النقدي في حال إقراره؟ كل الليبيين ( ) – محدودي الدخل ( ) – الأسر الفقيرة ( ).

← ملاحظة: تم الاستعانة بدراسة قامت بها وزارة الاقتصاد سنة 2013م، في بناء بعض جوانب الاستبانة الحالية[1].

1. وزارة الاقتصاد،2013، استبيان حول استبدال الدعم السلعي بدعم نقدي، الحكومة الليبية المؤقتة.

الملحق رقم (2)

الجداول المتعلقة بتحليل البيانات الخاصة بالدراسة

باستخدام برنامج (spss)

1. الصدق البنائي

Correlations

		مجموع قيم مقياس الفاعلية	مجموع مقياس الاستبدال	مجموع قيم الاستبانة ككل
مجموع قيم مقياس الفاعلية	Pearson Correlation	1	-.244-	.808**
	Sig. (2-tailed)		.202	.000
	N	29	29	29
مجموع مقياس الاستبدال	Pearson Correlation	-.244-	1	.374*
	Sig. (2-tailed)	.202		.046
	N	29	29	29
مجموع قيم الاستبانة ككل	Pearson Correlation	.808**	.374*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.046	
	N	29	29	29

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

2. الثبات

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	29	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	29	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.792	13

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	29	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	29	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.764	9

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	29	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	29	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.666	22

3. اختبار الفرضيات

أ- اختبار الحاجة لاستبدال

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.4239	.74999	.05529
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.4293	.82011	.06046
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.1957	.81300	.05993
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.6033	.68568	.05055
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.4239	.74999	.05529
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.4728	.73872	.05446
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.6087	.74594	.05499
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.6957	.64848	.04781
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.5054	.78230	.05767
متوسط قيم الحاجة للاستبدال	184	2.4843	.39955	.02946

One-Sample Test

	Test Value = 2					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	7.667	183	.000	.42391	.3148	.5330
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	7.101	183	.000	.42935	.3101	.5486
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	3.264	183	.001	.19565	.0774	.3139
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	11.934	183	.000	.60326	.5035	.7030
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	7.667	183	.000	.42391	.3148	.5330
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	8.682	183	.000	.47283	.3654	.5803
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	11.069	183	.000	.60870	.5002	.7172
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	14.551	183	.000	.69565	.6013	.7900
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	8.764	183	.000	.50543	.3916	.6192
متوسط قيم الحاجة للاستبدال	16.442	183	.000	.48430	.4262	.5424

ب- اختبار الفاعلية (فاعلية الدعم السلعي)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
فاعلية الدعم السلعي	184	1.9348	.86592	.06384
فاعلية الدعم السلعي	184	2.3641	.80505	.05935
فاعلية الدعم السلعي	184	1.5000	.78232	.05767
فاعلية الدعم السلعي	184	1.1793	.43784	.03228
فاعلية الدعم السلعي	184	1.7554	.84282	.06213
فاعلية الدعم السلعي	184	1.3315	.60407	.04453
فاعلية الدعم السلعي	184	2.3098	.83418	.06150
فاعلية الدعم السلعي	184	1.6087	.74594	.05499
فاعلية الدعم السلعي	184	2.2609	.70702	.05212
فاعلية الدعم السلعي	184	1.5489	.65102	.04799
فاعلية الدعم السلعي	184	1.2120	.48324	.03562
فاعلية الدعم السلعي	184	1.4130	.75606	.05574
فاعلية الدعم السلعي	184	1.2065	.52350	.03859
متوسط قيم الفاعلية	184	1.6635	.36979	.02726

One-Sample Test

	Test Value = 2					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
فاعلية الدعم السلعي	-1.022-	183	.308	-.06522-	-.1912-	.0607
فاعلية الدعم السلعي	6.135	183	.000	.36413	.2470	.4812
فاعلية الدعم السلعي	-8.670-	183	.000	-.50000-	-.6138-	-.3862-
فاعلية الدعم السلعي	-25.425-	183	.000	-.82065-	-.8843-	-.7570-
فاعلية الدعم السلعي	-3.936-	183	.000	-.24457-	-.3672-	-.1220-
فاعلية الدعم السلعي	-15.011-	183	.000	-.66848-	-.7563-	-.5806-
فاعلية الدعم السلعي	5.037	183	.000	.30978	.1884	.4311
فاعلية الدعم السلعي	-7.116-	183	.000	-.39130-	-.4998-	-.2828-
فاعلية الدعم السلعي	5.005	183	.000	.26087	.1580	.3637
فاعلية الدعم السلعي	-9.399-	183	.000	-.45109-	-.5458-	-.3564-
فاعلية الدعم السلعي	-22.121-	183	.000	-.78804-	-.8583-	-.7178-
فاعلية الدعم السلعي	-10.531-	183	.000	-.58696-	-.6969-	-.4770-
فاعلية الدعم السلعي	-20.560-	183	.000	-.79348-	-.8696-	-.7173-
متوسط قيم الفاعلية	-12.345-	183	.000	-.33654-	-.3903-	-.2828-

ت- اختبار فرضية الفروق (وفقا لمتغير للحالة الاجتماعية)

ANOVA

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2.177	2	1.088	7.285	.001
Within Groups	27.037	181	.149		
Total	29.214	183			

Multiple Comparisons

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

Tukey HSD

(I) الحالة_ الاجتماعية	(J) الحالة_ الاجتماعية	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
متزوج	متزوج ويعول	-.23891-*	.06393	.001	-.3900-	-.0878-
	غير ذلك	-.18376-	.07896	.055	-.3703-	.0028
متزوج ويعول	متزوج	.23891*	.06393	.001	.0878	.3900
	غير ذلك	.05516	.07699	.754	-.1268-	.2371
غير ذلك	متزوج	.18376	.07896	.055	-.0028-	.3703
	متزوج ويعول	-.05516-	.07699	.754	-.2371-	.1268

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

Tukey HSD[a,,b]

الحالة الاجتماعية	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
متزوج	68	2.3448	
غير ذلك	37		2.5285
متزوج ويعول	79		2.5837
Sig.		1.000	.734

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 55.156.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

ث- اختبار فرضية الفروق (وفقا لمتغير العمر)

ANOVA

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.290	2	.145	.907	.406
Within Groups	28.924	181	.160		
Total	29.214	183			

ج- اختبار فرضية الفروق (وفقا لمتغير الجنس)

Group Statistics

الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ذكر متوسط قيم الحاجة للاستبدال	132	2.4823	.42222	.03675
أنثى	52	2.4893	.33892	.04700

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
متوسط قيم الحاجة للاستبدال	Equal variances assumed	3.266	.072	-.107	182	.915	-.00699	.06559	-.13642	.12243
	Equal variances not assumed			-.117	115.602	.907	-.00699	.05966	-.12517	.11118

ح- اختبار فرضية الفروق (وفقا لمتغير المؤهل العلمي)

ANOVA

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3.551	2	1.775	12.522	.000
Within Groups	25.663	181	.142		
Total	29.214	183			

Multiple Comparisons

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

Tukey HSD

(I) المؤهل العلمي	(J) المؤهل العلمي	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
بكالوريوس	ماجستير	-.37537-*	.08427	.000	-.5745-	-.1762-
	دكتوراة	-.41797-*	.08615	.000	-.6216-	-.2144-
ماجستير	بكالوريوس	.37537*	.08427	.000	.1762	.5745
	دكتوراة	-.04260-	.06015	.759	-.1847-	.0995
دكتوراة	بكالوريوس	.41797*	.08615	.000	.2144	.6216
	ماجستير	.04260	.06015	.759	-.0995-	.1847

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

Tukey HSD[a,,b]

المؤهل العلمي	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
بكالوريوس	26	2.1453	
ماجستير	86		2.5207
دكتوراة	72		2.5633
Sig.		1.000	.848

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 46.891.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

خ- اختبار فرضية الفروق (وفقا لمتغير عدد أفراد الاسرة)

ANOVA

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	6.694	3	2.231	17.834	.000
Within Groups	22.520	180	.125		
Total	29.214	183			

Multiple Comparisons

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

Tukey HSD

(I) عدد افراد أسرتك	(J) عدد افراد أسرتك	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
صغير	متوسط	-.41293-*	.05714	.000	-.5611-	-.2647-
	كبير	-.13148-	.13313	.757	-.4767-	.2138
	لا توجد أسرة	-.20370-	.12082	.334	-.5170-	.1096
متوسط	صغير	.41293*	.05714	.000	.2647	.5611
	كبير	.28145	.12969	.136	-.0549-	.6178
	لا توجد أسرة	.20922	.11701	.282	-.0942-	.5127
كبير	صغير	.13148	.13313	.757	-.2138-	.4767
	متوسط	-.28145-	.12969	.136	-.6178-	.0549
	لا توجد أسرة	-.07222-	.16778	.973	-.5073-	.3629
لا توجد أسرة	صغير	.20370	.12082	.334	-.1096-	.5170
	متوسط	-.20922-	.11701	.282	-.5127-	.0942
	كبير	.07222	.16778	.973	-.3629-	.5073

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

Tukey HSD[a,,b]

عدد افراد أسرتك	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
صغير	60	2.2296	
كبير	8	2.3611	2.3611
لا توجد أسرة	10	2.4333	2.4333
متوسط	106		2.6426
Sig.		.367	.115

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 15.930.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

د- اختبار فرضية الفروق (وفقا لمتغير متوسط الدخل الشهري)

ANOVA

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2.438	3	.813	5.462	.001
Within Groups	26.776	180	.149		
Total	29.214	183			

Multiple Comparisons

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

Tukey HSD

(I) متوسط الدخل للأسرة الشهري	(J) متوسط الدخل للأسرة الشهري	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
أقل من 1000 د.ل	من 1000 إلى أقل من 2000 د.ل	-.30964-*	.09612	.008	-.5589-	-.0604-
	من 2000 إلى أقل من 3000 د.ل	-.38632-*	.09551	.000	-.6340-	-.1387-
	أكثر من 3000 د.ل	-.30688-	.11903	.052	-.6155-	.0018
من 1000 إلى أقل من 2000 د.ل	أقل من 1000 د.ل	.30964*	.09612	.008	.0604	.5589
	من 2000 إلى أقل من 3000 د.ل	-.07668-	.06476	.638	-.2446-	.0913
	أكثر من 3000 د.ل	.00276	.09612	1.000	-.2465-	.2520

أقل من 1000 د.ل	من 2000 إلى أقل من 3000 د.ل	.38632*	.09551	.000	.1387	.6340
	من 1000 إلى أقل من 2000 د.ل	.07668	.06476	.638	-.0913-	.2446
	أكثر من 3000 د.ل	.07944	.09551	.839	-.1682-	.3271
أقل من 1000 د.ل	أكثر من 3000 د.ل	.30688	.11903	.052	-.0018-	.6155
	من 1000 إلى أقل من 2000 د.ل	-.00276-	.09612	1.000	-.2520-	.2465
	من 2000 إلى أقل من 3000 د.ل	-.07944-	.09551	.839	-.3271-	.1682

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

Tukey HSD[a,,b]

متوسط الدخل الشهري للأسرة	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
أقل من 1000 د.ل	21	2.1799	
أكثر من 3000 د.ل	21		2.4868
من 1000 إلى أقل من 2000 د.ل	69		2.4895
من 2000 إلى أقل من 3000 د.ل	73		2.5662
Sig.		1.000	.841

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 32.407.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

ذ- اختبار فرضية الفروق (وفقا لمتغير معدل الانفاق الشهري)

ANOVA

متوسط قيم الحاجة للاستبدال

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.808	2	.404	2.575	.079
Within Groups	28.406	181	.157		
Total	29.214	183			

4. خصائص المجتمع والاعتدالية

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
مجموع مقياس الفاعلية	184	100.0%	0	.0%	184	100.0%
مجموع مقياس الحاجة للاستبدال	184	100.0%	0	.0%	184	100.0%

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
مجموع مقياس الفاعلية	.090	184	.001	.966	184	.000
مجموع مقياس الحاجة للاستبدال	.147	184	.000	.918	184	.000

a. Lilliefors Significance Correction

مجموع مقياس الفاعليةStem-and-Leaf Plot

Frequency Stem & Leaf

10.00 13 . 0000000000
5.00 14 . 00000
13.00 15 . 0000000000000
6.00 16 . 000000
11.00 17 . 00000000000
8.00 18 . 00000000
9.00 19 . 000000000
11.00 20 . 00000000000
10.00 21 . 0000000000
18.00 22 . 000000000000000000
12.00 23 . 000000000000
10.00 24 . 0000000000
16.00 25 . 0000000000000000
13.00 26 . 0000000000000
12.00 27 . 000000000000
7.00 28 . 0000000
7.00 29 . 0000000
3.00 30 . 000
3.00 31 . 000

Stem width: 1.00
Each leaf: 1 case(s)

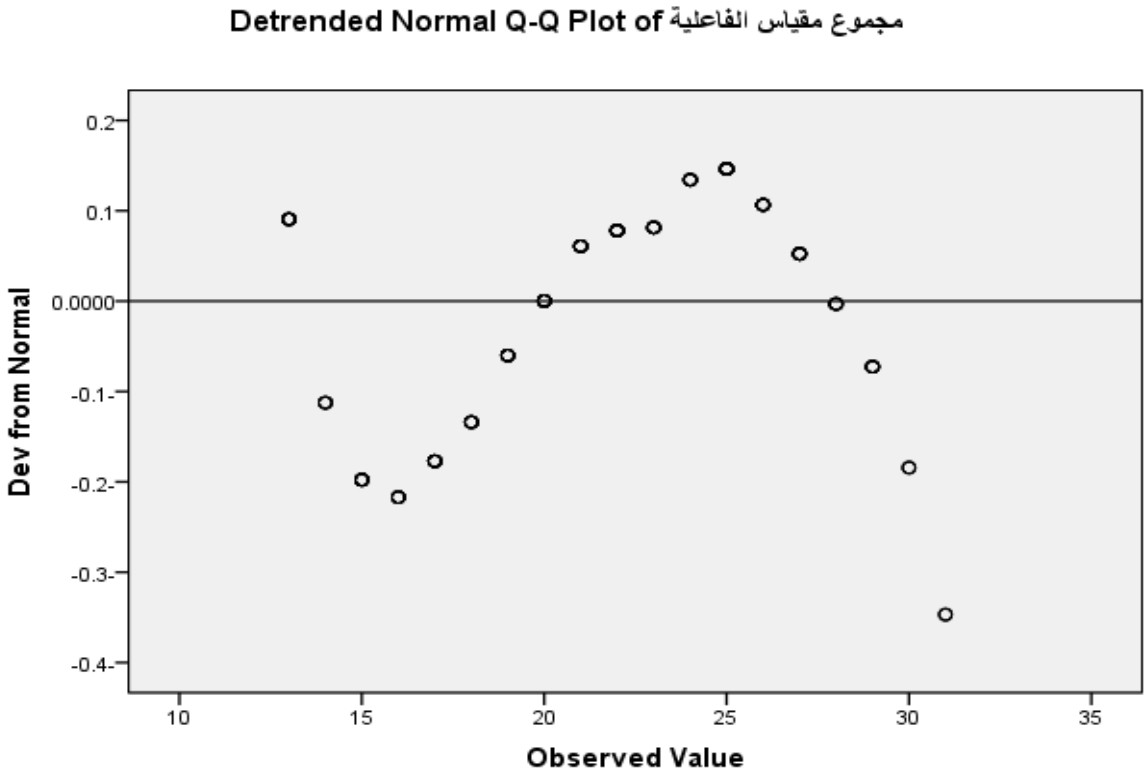
Detrended Normal Q-Q Plot of مجموع مقياس الفاعلية
Dev from Normal
0.2
0.1
0.0000
-0.1
-0.2
-0.3
-0.4
10
15
20
25
30
35
Observed Value

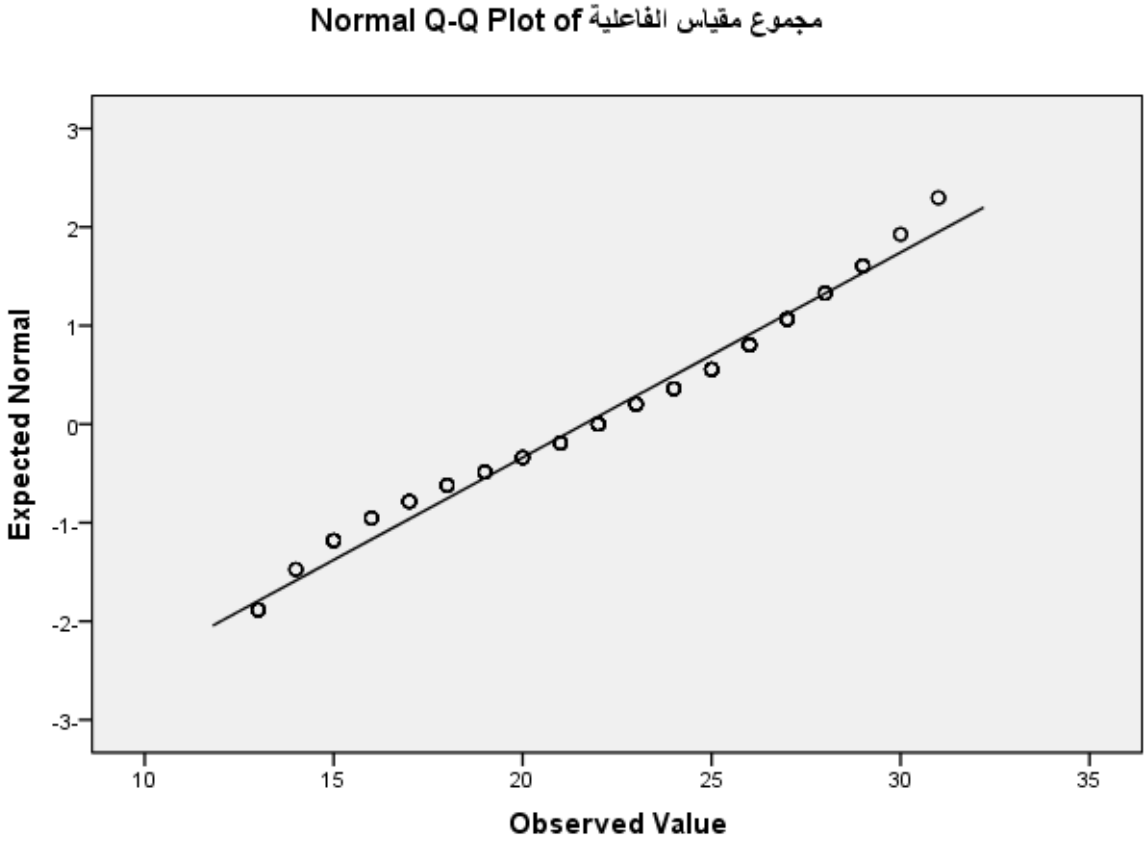
Normal Q-Q Plot of مجموع مقياس الفاعلية
Expected Normal
3
2
1
0
-1
-2
-3
10
15
20
25
30
35
Observed Value

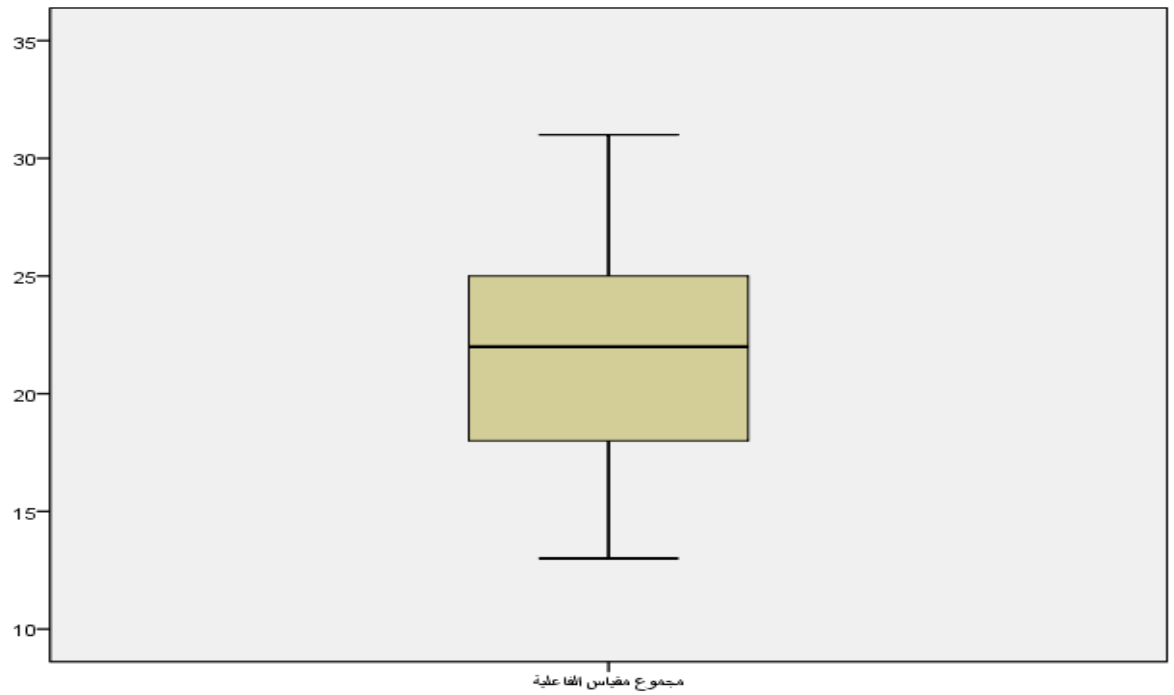

Stem-and-Leaf Plot للاستبدال الحاجة مقياس مجموع

Frequency Stem & Leaf

2.00 Extremes (=<11.0)

2.00 14 . 00

7.00 15 . 0000000

6.00 16 . 000000

6.00 17 . 000000

6.00 18 . 000000

7.00 19 . 0000000

12.00 20 . 000000000000

11.00 21 . 00000000000

19.00 22 . 0000000000000000000

23.00 23 . 00000000000000000000000

21.00 24 . 000000000000000000000

27.00 25 . 0000000000000000000000000000

20.00 26 . 00000000000000000000

15.00 27 . 000000000000000

Stem width: 1.00

Each leaf: 1 case(s)

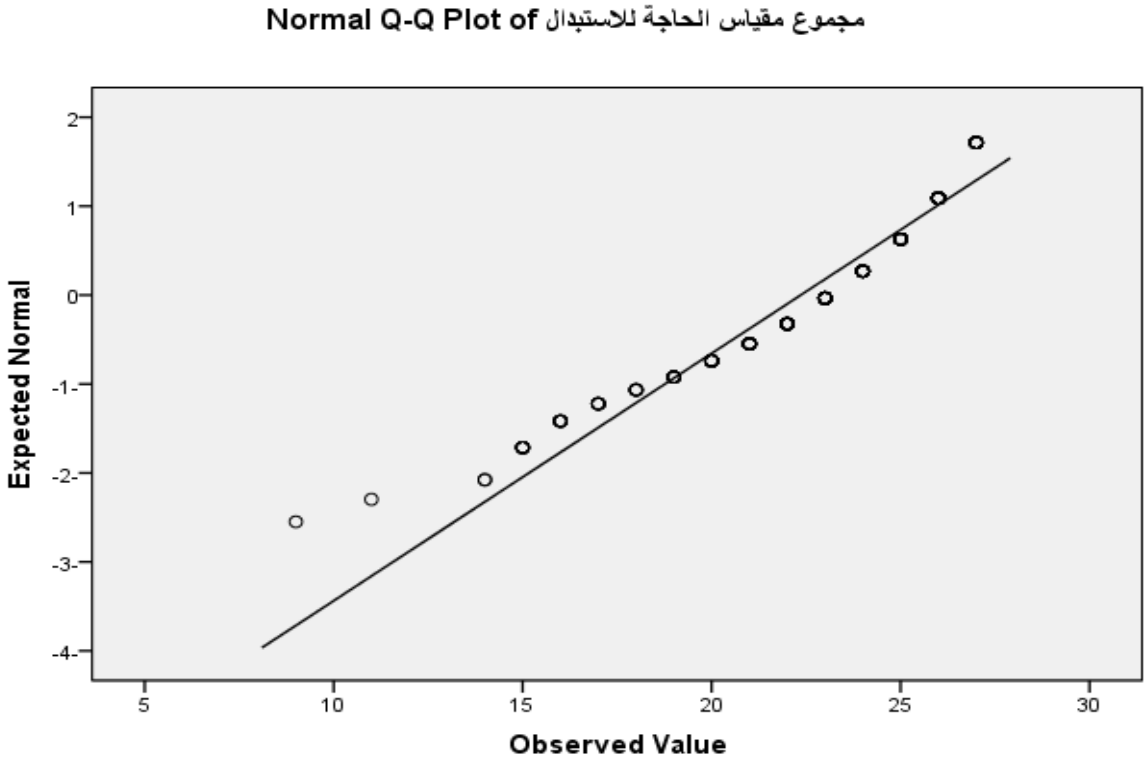
Normal Q-Q Plot of مجموع مقياس الحاجة للاستبدال
Expected Normal
Observed Value
2
1
0
-1
-2
-3
-4
5
10
15
20
25
30

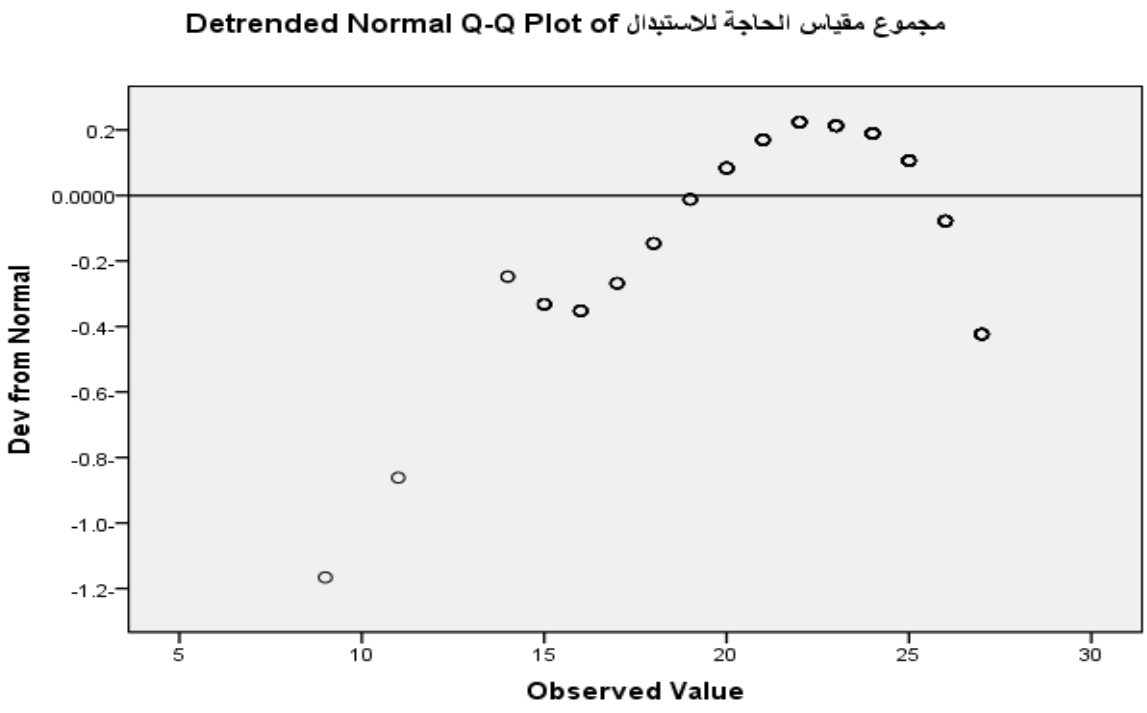
Detrended Normal Q-Q Plot of مجموع مقياس الحاجة للاستبدال
Dev from Normal
Observed Value
0.2
0.0000
-0.2
-0.4
-0.6
-0.8
-1.0
-1.2
5
10
15
20
25
30

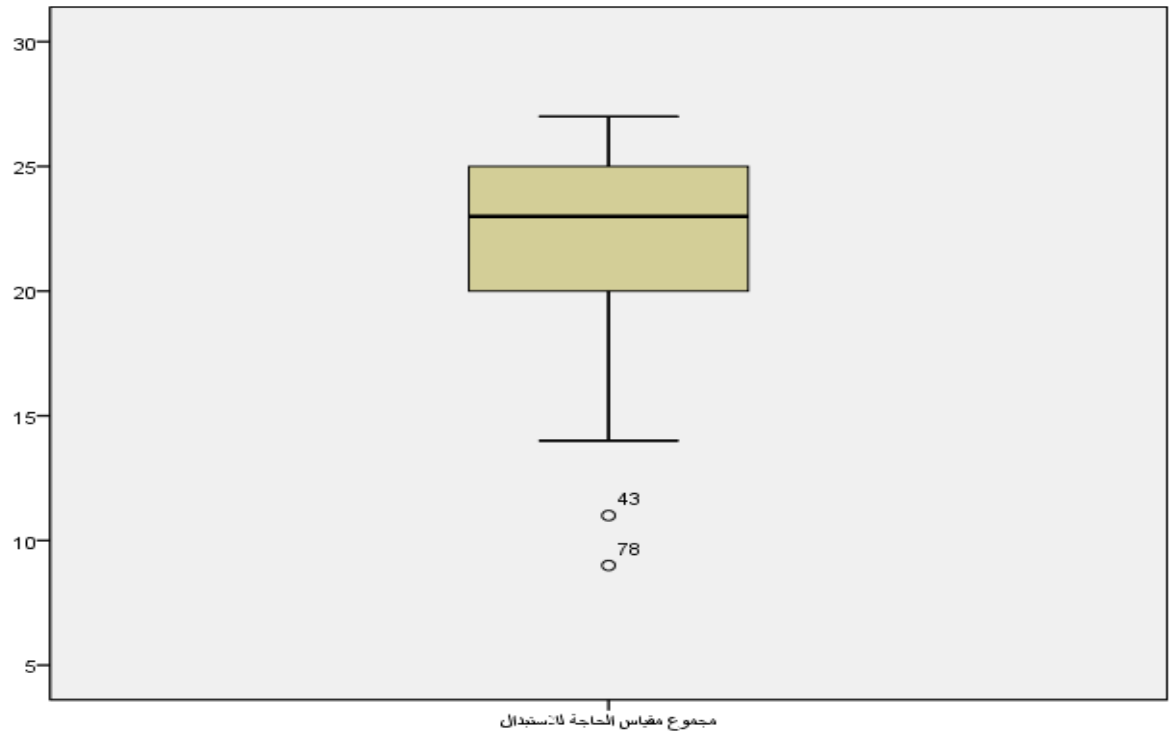

أ- الحالة الاجتماعية

Statistics

الحالة الاجتماعية

N	Valid	184
	Missing	0

الحالة الاجتماعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متزوج	68	37.0	37.0	37.0
	متزوج ويعول	79	42.9	42.9	79.9
	غيرذلك	37	20.1	20.1	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

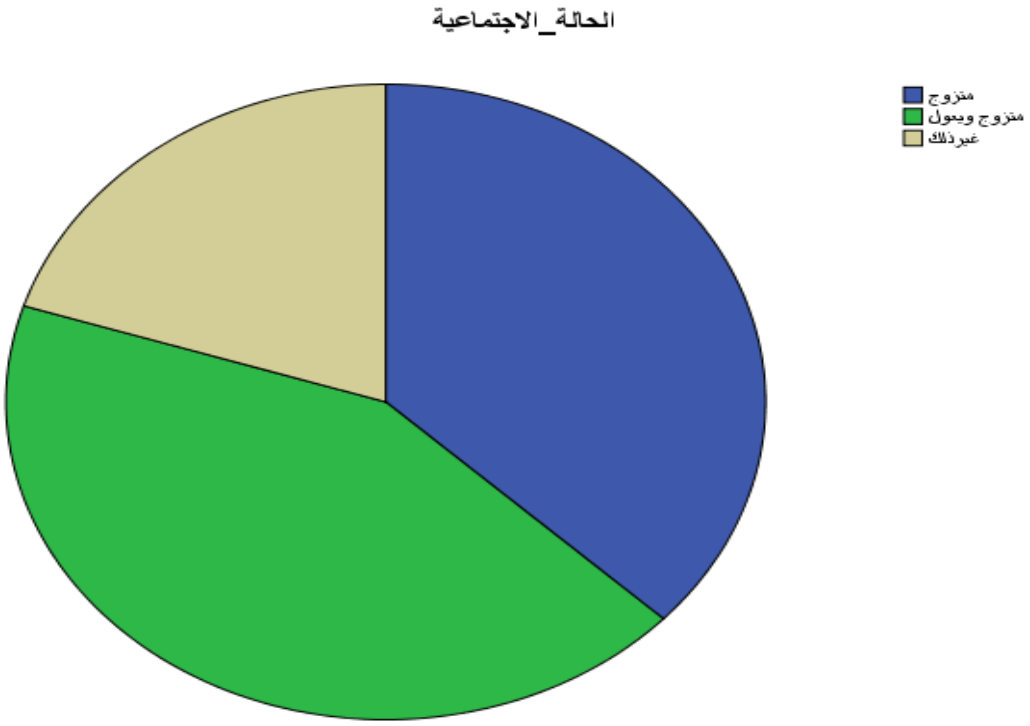
الحالة_الاجتماعية
متزوج
متزوج ويعول
غيرذلك

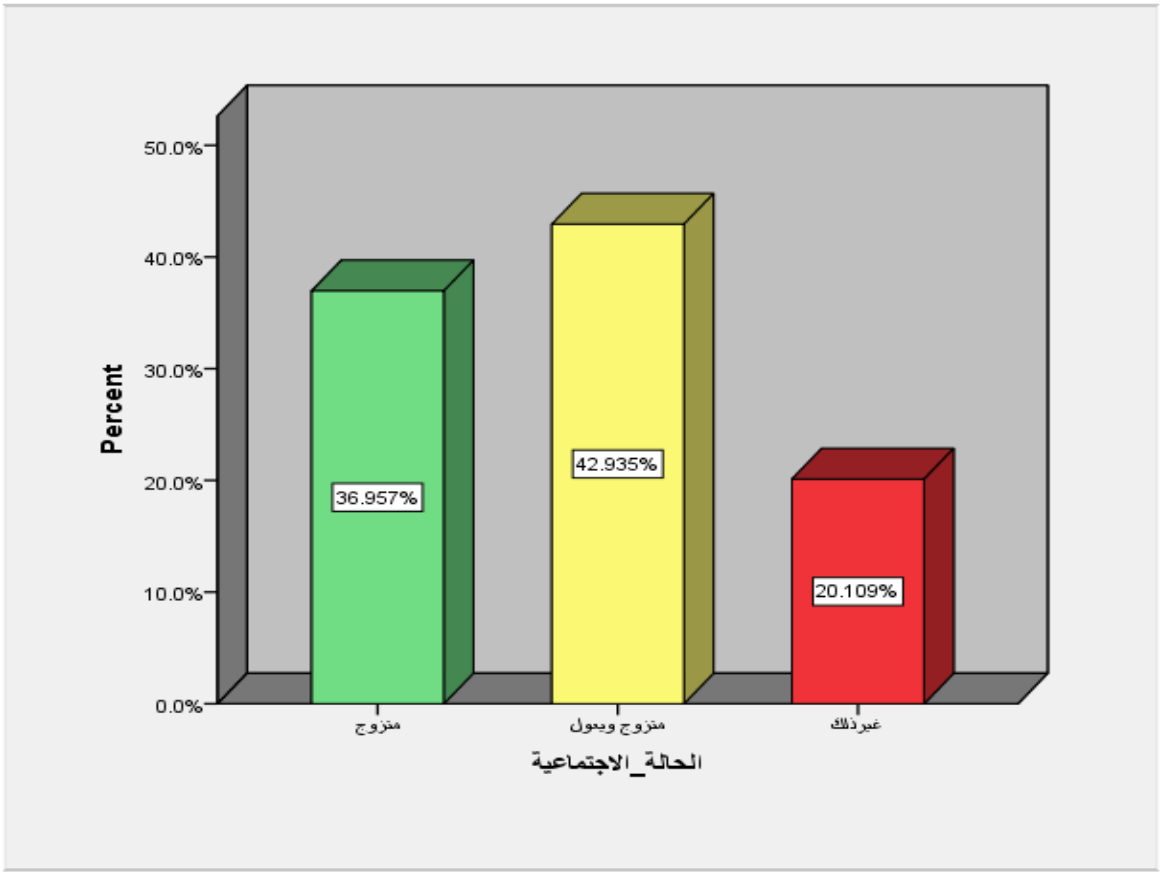
50.0%
40.0%
30.0%
20.0%
10.0%
0.0%
Percent
36.957%
42.935%
20.109%
متزوج
متزوج ويعول
غيرذلك
الحالة_الاجتماعية

ب- القسم العلمي

القسم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الاقتصاد	62	33.7	33.7	33.7
	المحاسبة	55	29.9	29.9	63.6
	العلوم السياسية	9	4.9	4.9	68.5
	التمويل والمصارف	20	10.9	10.9	79.3
	الإدارة	27	14.7	14.7	94.0
	تحليل البيانات	2	1.1	1.1	95.1
	غيرذلك	9	4.9	4.9	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

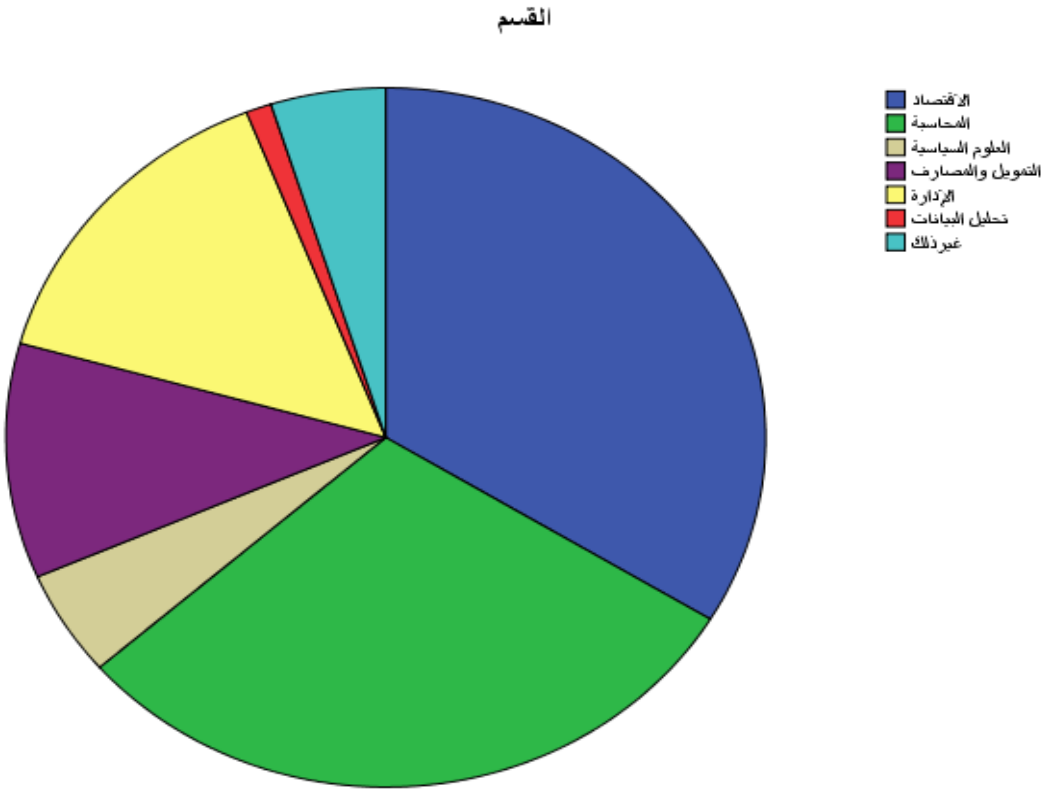

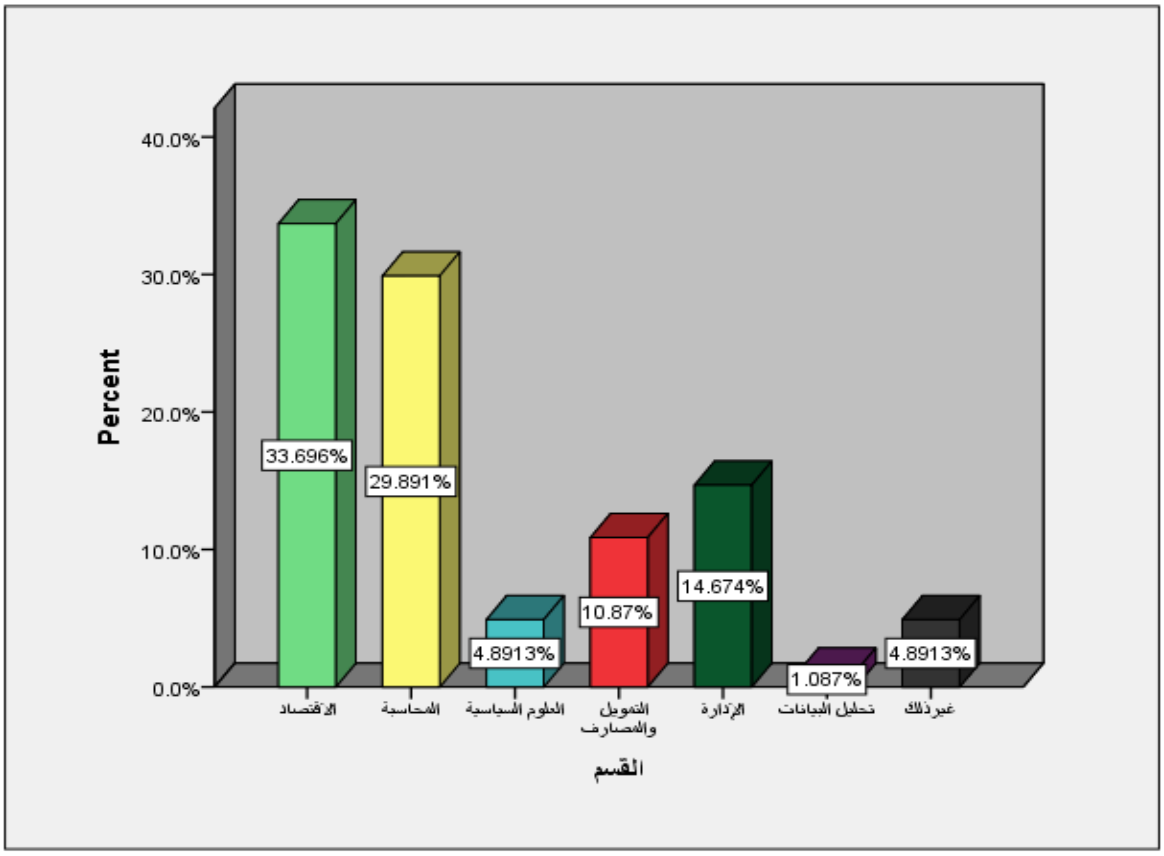

ت- المؤهل العلمي

Statistics

المؤهل العلمي

N	Valid	184
	Missing	0

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	26	14.1	14.1	14.1
	ماجستير	86	46.7	46.7	60.9
	دكتوراة	72	39.1	39.1	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

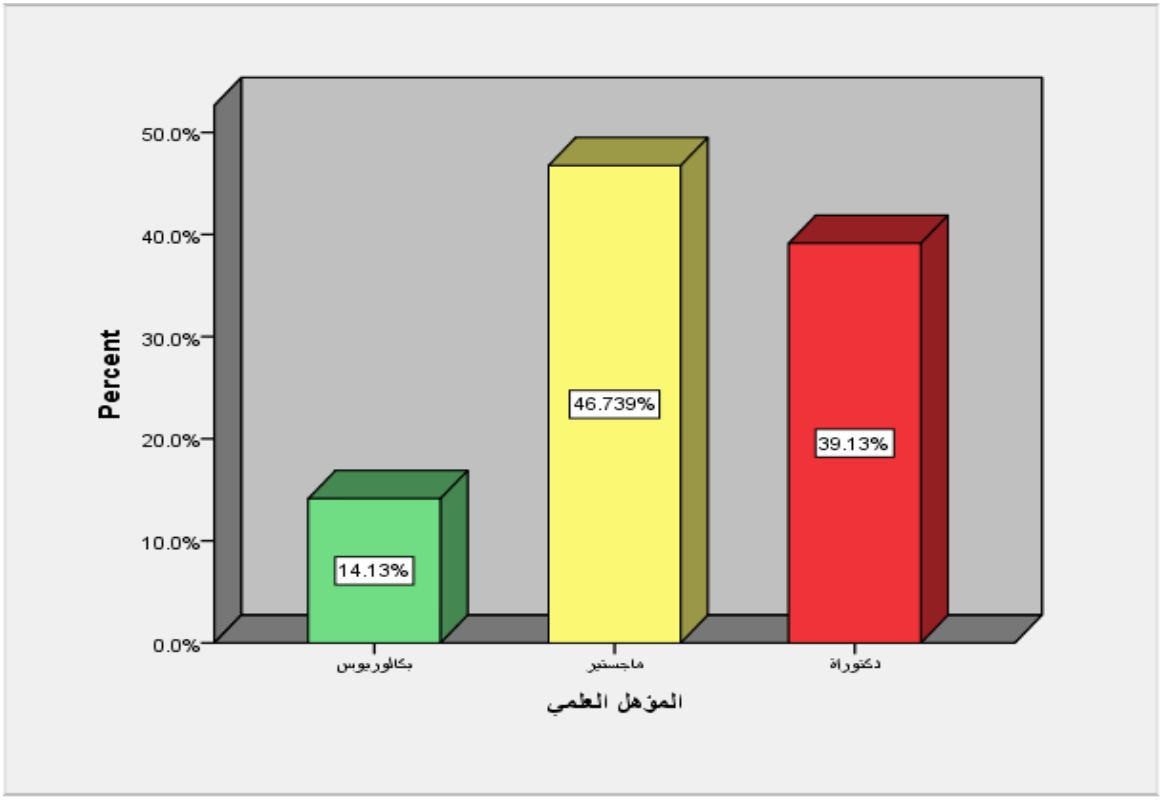

ث- جهة العمل

Statistics

جهة العمل

N	Valid	184
	Missing	0

جهة العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جامعة الزاوية	141	76.6	76.6	76.6
	جامعة صبراته	43	23.4	23.4	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

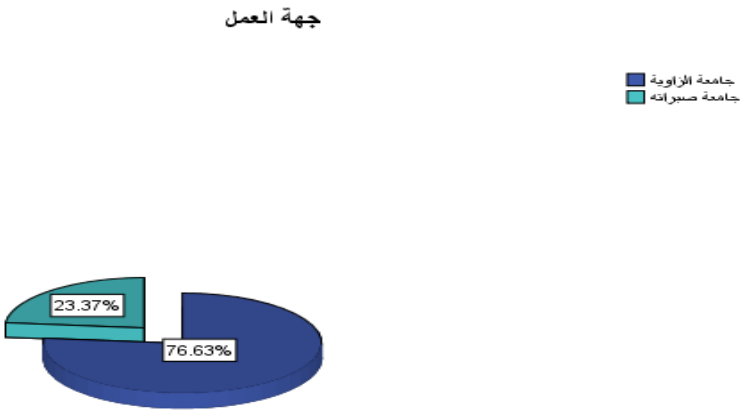

ج- حجم الاسرة

Statistics

عدد أفراد أسرتك

N	Valid	184
	Missing	0

عدد أفراد أسرتك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	صغيرة	60	32.6	32.6	32.6
	متوسطة	106	57.6	57.6	90.2
	كبيرة	8	4.3	4.3	94.6
	لا توجد أسرة	10	5.4	5.4	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

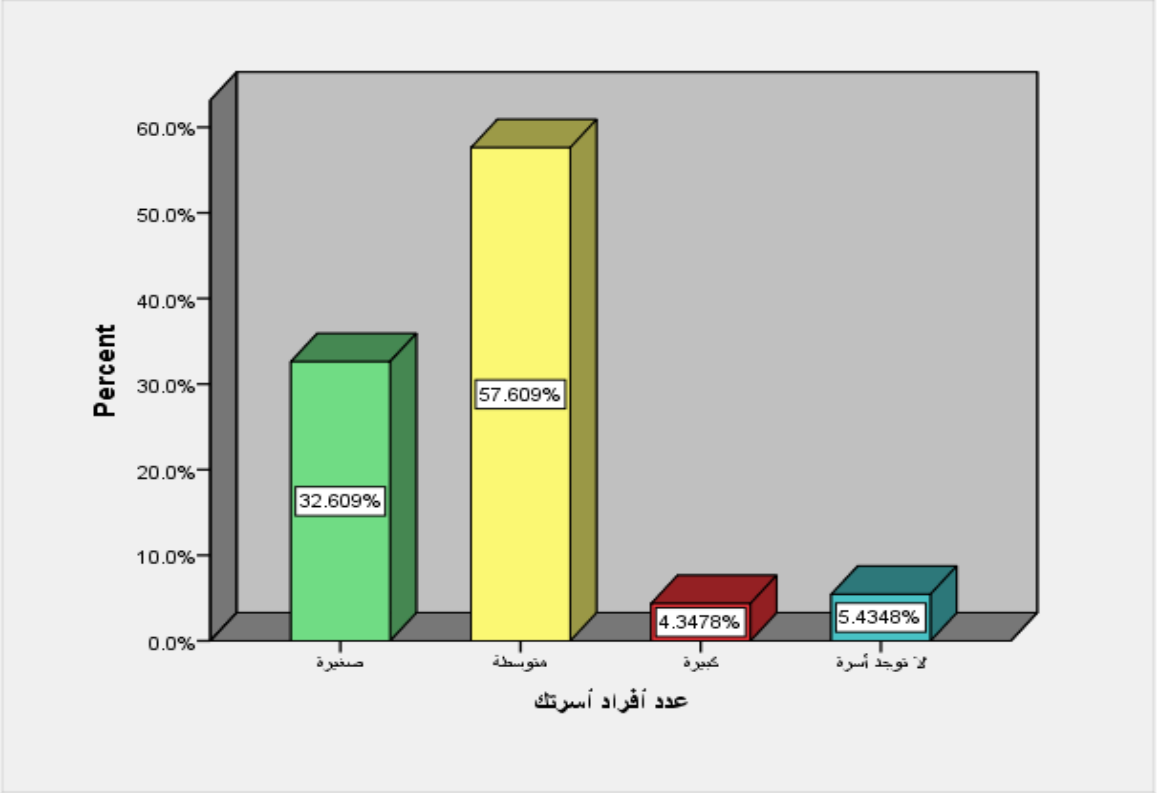

ح- متغير الجنس

Statistics

الجنس

N	Valid	184
	Missing	0

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	132	71.7	71.7	71.7
	أنثى	52	28.3	28.3	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

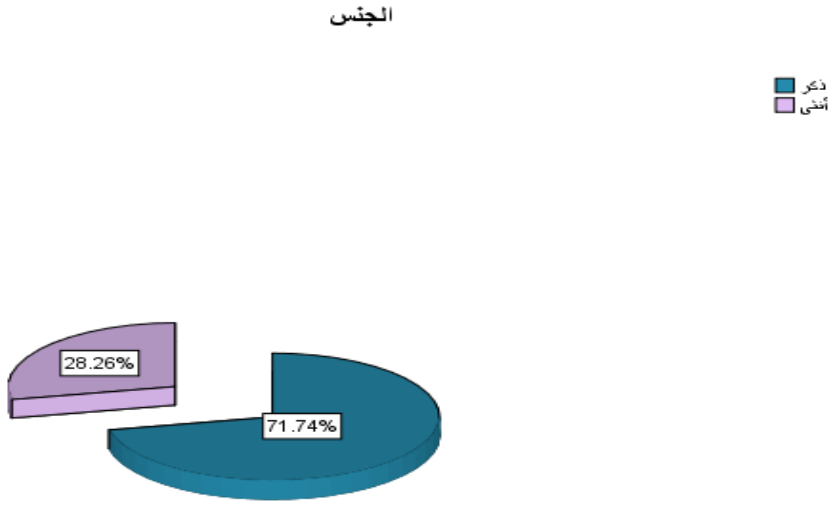

خ- متغير العمر

Statistics

العمر

N	Valid	184
	Missing	0

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 25 إلى أقل من 35 سنة	57	31.0	31.0	31.0
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	61	33.2	33.2	64.1
	أكثر من 45سنة	66	35.9	35.9	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

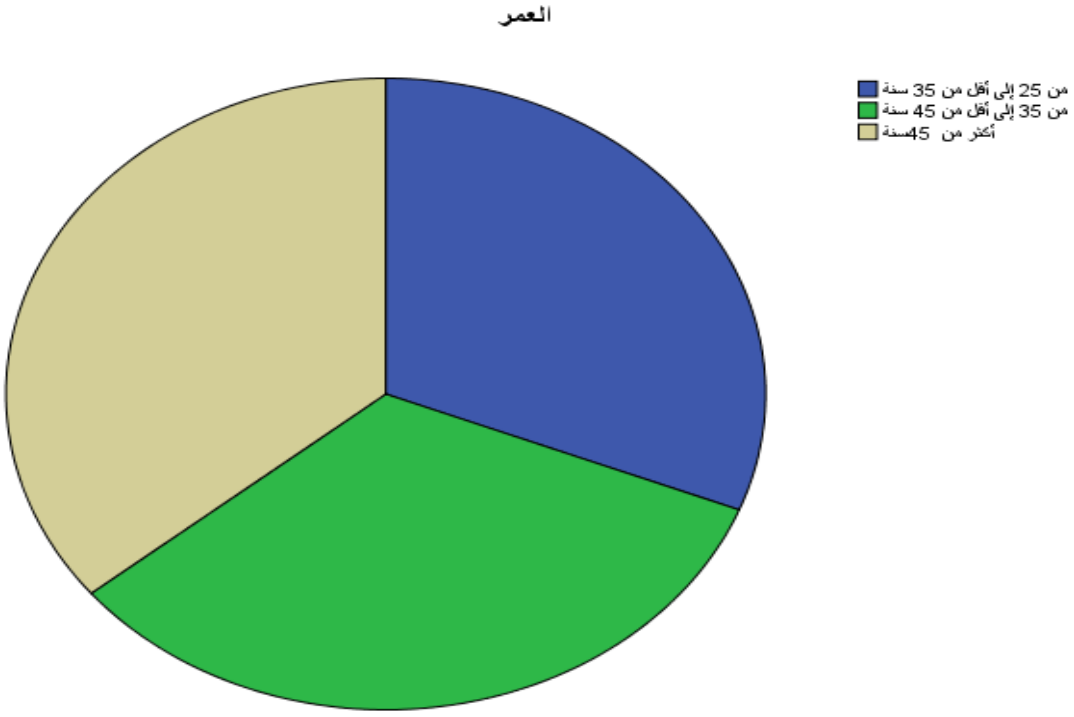
العمر
من 25 إلى أقل من 35 سنة
من 35 إلى أقل من 45 سنة
أكثر من 45سنة

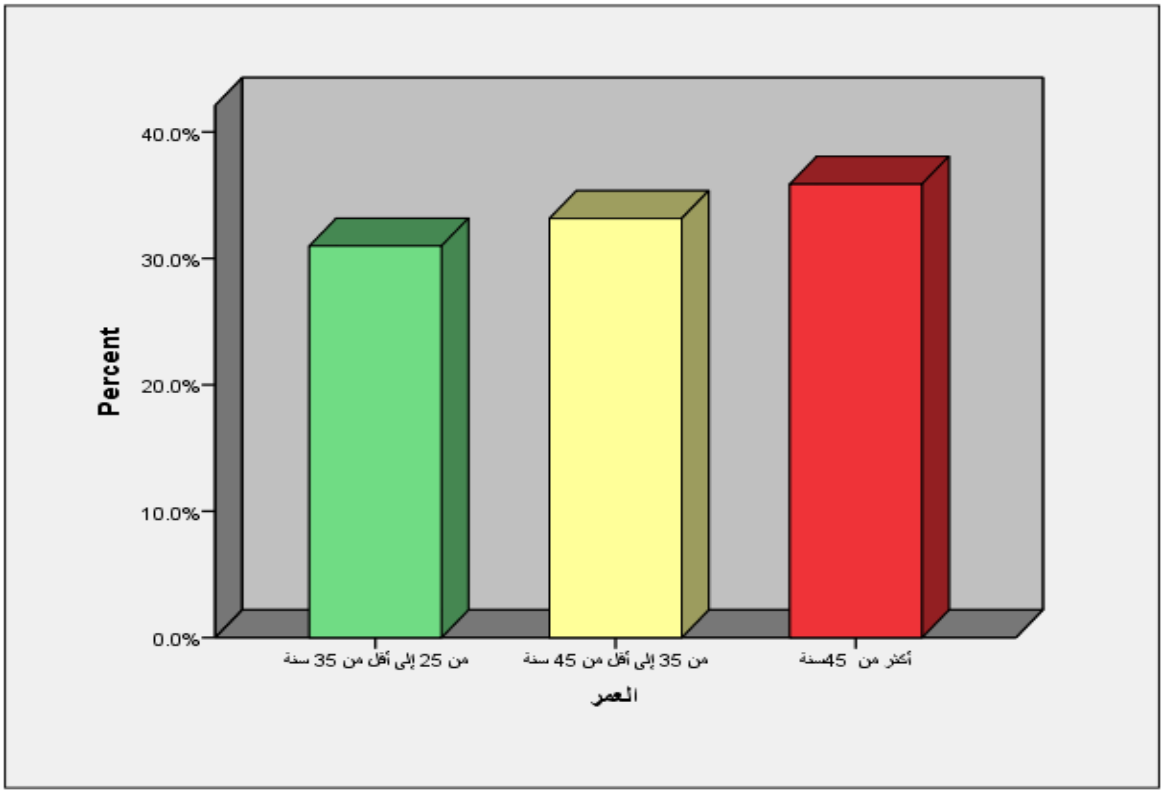
40.0%
30.0%
20.0%
10.0%
0.0%
Percent
من 25 إلى أقل من 35 سنة
من 35 إلى أقل من 45 سنة
أكثر من 45سنة
العمر

د- متغير متوسط الدخل الشهري

Statistics

متوسط الدخل الشهري للأسرة

N	Valid	184
	Missing	0

متوسط الدخل الشهري للأسرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 1000 د.ل	21	11.4	11.4	11.4
	من 1000 إلى أقل من 2000 د.ل	69	37.5	37.5	48.9
	من 2000 إلى أقل من 3000 د.ل	73	39.7	39.7	88.6
	أكثر من 3000 د.ل	21	11.4	11.4	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

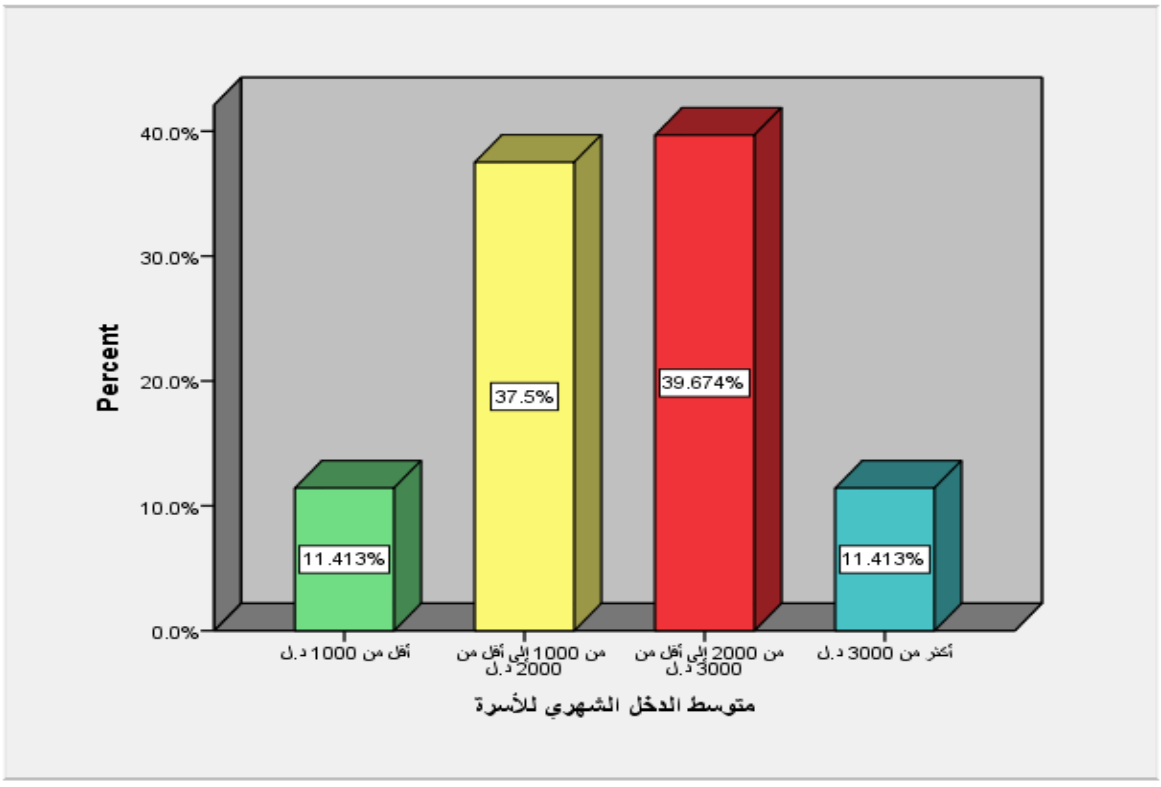

ذ- مصدر السلع المدعومة

Statistics

مصدر السلع المدعومة

N	Valid	184
	Missing	0

مصدر السلع المدعومة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الجمعيات التعاونية	2	1.1	1.1	1.1
	المحلات والأسواق التجارية	122	66.3	66.3	67.4
	الإثنين معا	60	32.6	32.6	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

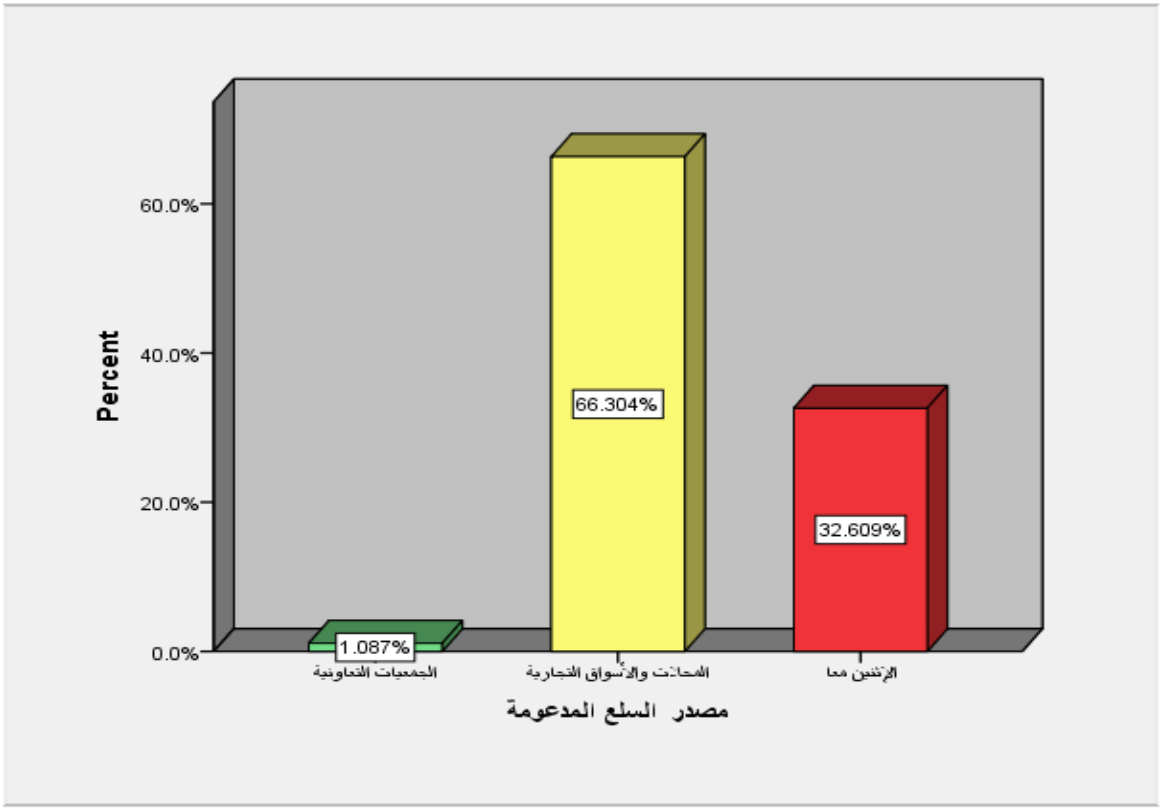

ر- معدل الانفاق الشهري

Statistics

معدل الانفاق الشهري على السلع التموينية

N	Valid	184
	Missing	0

معدل الانفاق الشهري على السلع التموينية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 1000	145	78.8	78.8	78.8
	من1000 إلى 2000	33	17.9	17.9	96.7
	أكثر من 2000	6	3.3	3.3	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

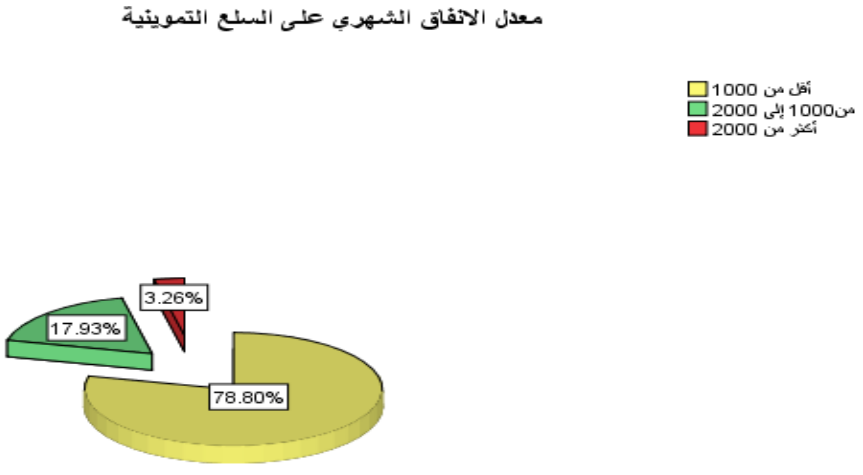

5. وصف متغيرات الدراسة

أ- وصف الحاجة للاستبدال

Statistics

		الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي
N	Valid	184	184	184	184	184	184	184	184	184
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0

الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	29	15.8	15.8	15.8
	محايد	48	26.1	26.1	41.8
	موافق	107	58.2	58.2	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	39	21.2	21.2	21.2
	محايد	27	14.7	14.7	35.9
	موافق	118	64.1	64.1	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	46	25.0	25.0	25.0
	محايد	56	30.4	30.4	55.4
	موافق	82	44.6	44.6	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	21	11.4	11.4	11.4
	محايد	31	16.8	16.8	28.3
	موافق	132	71.7	71.7	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	29	15.8	15.8	15.8
	محايد	48	26.1	26.1	41.8
	موافق	107	58.2	58.2	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	27	14.7	14.7	14.7
	محايد	43	23.4	23.4	38.0
	موافق	114	62.0	62.0	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	29	15.8	15.8	15.8
	محايد	14	7.6	7.6	23.4
	موافق	141	76.6	76.6	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	19	10.3	10.3	10.3
	محايد	18	9.8	9.8	20.1
	موافق	147	79.9	79.9	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	33	17.9	17.9	17.9
	محايد	25	13.6	13.6	31.5
	موافق	126	68.5	68.5	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.4239	.74999
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.4293	.82011
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.1957	.81300
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.6033	.68568
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.4239	.74999
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.4728	.73872
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.6087	.74594
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.6957	.64848
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	184	2.5054	.78230
متوسط قيم الحاجة للاستبدال	184	2.4843	.39955
Valid N (listwise)	184		

ب- وصف مقياس الفاعلية

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
فاعلية الدعم السلعي	184	1.9348	.86592
فاعلية الدعم السلعي	184	2.3641	.80505
فاعلية الدعم السلعي	184	1.5000	.78232
فاعلية الدعم السلعي	184	1.1793	.43784
فاعلية الدعم السلعي	184	1.7554	.84282
فاعلية الدعم السلعي	184	1.3315	.60407
فاعلية الدعم السلعي	184	2.3098	.83418
فاعلية الدعم السلعي	184	1.6087	.74594
فاعلية الدعم السلعي	184	2.2609	.70702
فاعلية الدعم السلعي	184	1.5489	.65102
فاعلية الدعم السلعي	184	1.2120	.48324
فاعلية الدعم السلعي	184	1.4130	.75606
فاعلية الدعم السلعي	184	1.2065	.52350
متوسط قيم الفاعلية	184	1.6635	.36979
Valid N (listwise)	184		

Statistics

فاعلية الدعم السلعي

N	Valid	184
	Missing	0

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	محايد	46	25.0	25.0	65.8
	موافق	63	34.2	34.2	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	38	20.7	20.7	20.7
	محايد	41	22.3	22.3	42.9
	موافق	105	57.1	57.1	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	125	67.9	67.9	67.9
	محايد	26	14.1	14.1	82.1
	موافق	33	17.9	17.9	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	155	84.2	84.2	84.2
	محايد	25	13.6	13.6	97.8
	موافق	4	2.2	2.2	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	93	50.5	50.5	50.5
	محايد	43	23.4	23.4	73.9
	موافق	48	26.1	26.1	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	136	73.9	73.9	73.9
	محايد	35	19.0	19.0	92.9
	موافق	13	7.1	7.1	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	44	23.9	23.9	23.9
	محايد	39	21.2	21.2	45.1
	موافق	101	54.9	54.9	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	101	54.9	54.9	54.9
	محايد	54	29.3	29.3	84.2
	موافق	29	15.8	15.8	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	28	15.2	15.2	15.2
	محايد	80	43.5	43.5	58.7
	موافق	76	41.3	41.3	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	99	53.8	53.8	53.8
	محايد	69	37.5	37.5	91.3
	موافق	16	8.7	8.7	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	151	82.1	82.1	82.1
	محايد	27	14.7	14.7	96.7
	موافق	6	3.3	3.3	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	138	75.0	75.0	75.0
	محايد	16	8.7	8.7	83.7
	موافق	30	16.3	16.3	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

فاعلية الدعم السلعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غ.موافق	156	84.8	84.8	84.8
	محايد	18	9.8	9.8	94.6
	موافق	10	5.4	5.4	100.0
	Total	184	100.0	100.0	

6. اتساق الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي

Correlations

		الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	مجموع مقياس الاستبدال
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	Pearson Correlation	1	.476**	.034	.269	.266	.137	.296	.220	.266	.543**
	Sig. (2-tailed)		.009	.861	.159	.163	.479	.118	.252	.163	.002
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	Pearson Correlation	.476**	1	.017	-.006-	.275	.141	.306	-.102-	.403*	.521**
	Sig. (2-tailed)	.009		.931	.976	.149	.464	.107	.598	.030	.004
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	Pearson Correlation	.034	.017	1	.030	-.210-	-.030-	-.230-	-.166-	-.210-	.102
	Sig. (2-tailed)	.861	.931		.878	.275	.878	.231	.390	.275	.598
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	Pearson Correlation	.269	-.006-	.030	1	.414*	.670**	.436*	.652**	.414*	.631**
	Sig. (2-tailed)	.159	.976	.878		.026	.000	.018	.000	.026	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	Pearson Correlation	.266	.275	-.210-	.414*	1	.422*	.966**	.456*	.930**	.822**

	Sig. (2-tailed)	.163	.149	.275	.026		.022	.000	.013	.000	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	Pearson Correlation	.137	.141	-.030-	.670**	.422*	1	.450*	.702**	.422*	.634**
	Sig. (2-tailed)	.479	.464	.878	.000	.022		.014	.000	.022	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	Pearson Correlation	.296	.306	-.230-	.436*	.966**	.450*	1	.472**	.966**	.846**
	Sig. (2-tailed)	.118	.107	.231	.018	.000	.014		.010	.000	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	Pearson Correlation	.220	-.102-	-.166-	.652**	.456*	.702**	.472**	1	.456*	.566**
	Sig. (2-tailed)	.252	.598	.390	.000	.013	.000	.010		.013	.001
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
الحاجة لاستبدال الدعم السلعي بالنقدي	Pearson Correlation	.266	.403*	-.210-	.414*	.930**	.422*	.966**	.456*	1	.851**
	Sig. (2-tailed)	.163	.030	.275	.026	.000	.022	.000	.013		.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
مجموع مقياس الاستبدال	Pearson Correlation	.543**	.521**	.102	.631**	.822**	.634**	.846**	.566**	.851**	1
	Sig. (2-tailed)	.002	.004	.598	.000	.000	.000	.000	.001	.000	
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

7. اتساق فاعلية الدعم السلعي

Correlations

		فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	فاعلية الدعم السلعي	مجموع قيم مقياس الفاعلية
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	1	.544**	.810**	-.220-	.177	-.220-	.108	.105	.583**	.223	.458*	.496**	.231	.687**
	Sig. (2-tailed)		.002	.000	.252	.359	.252	.578	.589	.001	.244	.013	.006	.228	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	.544**	1	.533**	.089	.486**	.006	.505**	.290	.421*	.269	.353	.519**	.338	.813**
	Sig. (2-tailed)	.002		.003	.647	.008	.976	.005	.127	.023	.158	.061	.004	.073	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	.810**	.533**	1	-.129-	.084	-.211-	.002	-.184-	.405*	.339	.387*	.271	.076	.540**
	Sig. (2-tailed)	.000	.003		.503	.665	.272	.994	.340	.029	.072	.038	.155	.694	.002
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	-.220-	.089	-.129-	1	.367	.726**	.095	.321	-.070-	.374*	-.222-	-.190-	-.157-	.173
	Sig. (2-tailed)	.252	.647	.503		.050	.000	.624	.089	.719	.045	.247	.323	.415	.369
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	.177	.486**	.084	.367	1	.367	.034	.738**	.178	.472**	.386*	.091	.635**	.677**
	Sig. (2-tailed)	.359	.008	.665	.050		.050	.862	.000	.356	.010	.038	.637	.000	.000

	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	-.220-	.006	-.211-	.726**	.367	1	.169	.417*	-.070-	.479**	-.050-	-.049-	-.157-	.237
	Sig. (2-tailed)	.252	.976	.272	.000	.050		.380	.024	.719	.009	.795	.801	.415	.215
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	.108	.505**	.002	.095	.034	.169	1	.202	.299	-.229-	-.139-	.550**	.016	.417*
	Sig. (2-tailed)	.578	.005	.994	.624	.862	.380		.294	.115	.232	.473	.002	.935	.025
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	.105	.290	-.184-	.321	.738**	.417*	.202	1	.058	.162	.229	.216	.470*	.542**
	Sig. (2-tailed)	.589	.127	.340	.089	.000	.024	.294		.763	.402	.233	.261	.010	.002
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	.583**	.421*	.405*	-.070-	.178	-.070-	.299	.058	1	.292	.063	.413*	.259	.585**
	Sig. (2-tailed)	.001	.023	.029	.719	.356	.719	.115	.763		.124	.747	.026	.175	.001
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	.223	.269	.339	.374*	.472**	.479**	-.229-	.162	.292	1	.423*	-.130-	.160	.482**
	Sig. (2-tailed)	.244	.158	.072	.045	.010	.009	.232	.402	.124		.022	.500	.407	.008
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	.458*	.353	.387*	-.222-	.386*	-.050-	-.139-	.229	.063	.423*	1	.285	.452*	.552**
	Sig. (2-	.013	.061	.038	.247	.038	.795	.473	.233	.747	.022		.134	.014	.002

	tailed)														
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	.496**	.519**	.271	-.190-	.091	-.049-	.550**	.216	.413*	-.130-	.285	1	.093	.593**
	Sig. (2-tailed)	.006	.004	.155	.323	.637	.801	.002	.261	.026	.500	.134		.630	.001
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
فاعلية الدعم السلعي	Pearson Correlation	.231	.338	.076	-.157-	.635**	-.157-	.016	.470*	.259	.160	.452*	.093	1	.513**
	Sig. (2-tailed)	.228	.073	.694	.415	.000	.415	.935	.010	.175	.407	.014	.630		.004
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
مجموع قيم مقياس الفاعلية	Pearson Correlation	.687**	.813**	.540**	.173	.677**	.237	.417*	.542**	.585**	.482**	.552**	.593**	.513**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.002	.369	.000	.215	.025	.002	.001	.008	.002	.001	.004	
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).